كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في علم الاجتماع

"التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة الفلسطينية في الضفة الغربية"

"Social, Political and Cultural Trends of the New Palestinian Non-Governmental Organizations in the West Bank"

مقدّم من الطالبة: ريمه رياض يوسف فراخنة

بإشراف: د. سهى هندية

2012

رسالة ماجستير بعنوان:

"التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة الفلسطينية في الضفة الغربية"

"Social, Political and Cultural Trends of the New Palestinian Non-Governmental Organizations in the West Bank"

مُقدَّم من الطالبة:

ريمه رياض يوسف فراخنة

تاريخ مناقشة الرسالة: 2012/05/31

بإشراف:

د. سهى هندية

د. أباهر السقا

د. مجدي المالكي

"قُدِّمَت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم الاجتماع من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين"

"This Thesis was Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for The Master's Degree in Sociology from The Faculty of Graduate Studies of Birzeit University, Palestine"

اسم الطالبة:

ريمه رياض يوسف فراخنة

عنوان الرسالة:

"التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة الفلسطينية في الضفة الغربية"

تاريخ مناقشة الرسالة:

2012/05/31

أسماء وتواقيع أعضاء لجنة النقاش:

د. سمى هندية (المشرفة الرئيسية): .....

د. أباهر السقا (المشرف الثانوي): .....

د. مجدي المالكي (المشرف الثانوي): .....

الإهـــداء:

أهـــدي بحثـــي هـــذا

إلى مـــن أنـــارا دربَ حيـــاتي....

إلى مَن صَعـــدت معهمـــا سلَّمَ الزمـــن....

إلى الصـــدرِ الحنـــونِ أمي تعلَّقـــت بكِ أنفاســـي....

إلى الـــدرعِ الواقي أبـــي نَبضَـــت بكَ دمـــائي....

إلى مـــن يعيـــشُ في صمـــتِ قلبـــي....

وينبـــضُ بالحيـــاةِ فـــي صـــدري....

إلى من قاسمني الحب والحزن معاً....

إلى زوجي الغالي....

إلى مَـــن رَسمـــوا بأناملهم اللطيفة الضحكةَ في حياتـــي....

إلى إخوتـــي وأخواتـــي....

إلى الشعلـــةِ الوهَّاجـــةِ والشمعـــةِ الوضَّاءةِ....

إلى مَن أنـــارَ طريـــقَ العلمِ....

إلى مَن عَلَّمنـــي حرفاً كنتُ له عبداً....

إلى مُعلمـــتي الفاضلة د.سهـــى هنديـــة ....

وإلى أَساتذتي د. أباهر السقا & د. مجدي المالكي....

إلى كلِّ مَن وَقَفـــنّ معي في السراءِ والضراءِ....

إلى مَن خَططـــنّ معاً دروبَ الحياةِ....

إلى صَديقاتي....

فهـــرس الدراسة:

ملخص باللغة العربية: vii

ملخص باللغة الانجليزية: ix

المقدمـــة: xi

الفصل الأول: الإطار النظري: 1

التوجهات التحليلية حول المنظمات غير الحكومية عالمياً: 2

التوجهات التحليلية حول المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الحالة الفلسطينية: 15

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات والأدبيات السابقة: 27

أولاً: الدراسات التي ركزت على المجتمعات العربية المختلفة: 29

ثانياً: الدراسات التي وجهت اهتمامها بشكل مباشر إلى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية باختلاف أهدافها ونطاق عملها: 49

الفصل الثالث: منهجية الدراسة: 76

أهميـــة الدراســـة: 77

هـــدف الدراســـة: 78

إشكالية الدراسة: 78

فرضيات الدراسة: 78

التعريفات الإجرائية: 80

وحدة التحليل: 82

مجتمع الدراسة: 82

العينة وطرق اختيارها: 82

وسائل جمع البيانات: 83

صعوبات الدراسة: 83

الفصل الرابع: وصف وتحليل المقابلات: 85

نشأة المنظمات غير الحكومية الجديدة: 86

تنسيق المنظمات غير الحكومية الجديدة مع السلطة: 89
التنسيق ما بين المنظمات غير الحكومية الجديدة: 92
التمويل: 97
الديمقراطية الداخلية للمنظمات غير الحكومية الجديدة: 105
حول العاملين داخل المنظمات غير الحكومية الجديدة: 109
الفئة/ات المستهدفة والمستفيدة: 110
نشاطات المنظمات غير الحكومية الجديدة: 111
التوجهات المجتمعية حول المنظمات غير الحكومية الجديدة: 120
التوجهات السياسية حول المنظمات غير الحكومية الجديدة: 141
التوجهات الثقافية حول المنظمات غير الحكومية الجديدة: 149

الفصل الخامس: نتائج الدراسة: 163
قائمة المراجع العربية: 172
قائمة المراجع الانجليزية: 183
ملاحق الدراسة: 184
معلومات حول المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة: 184
معلومات حول ميزانية المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة: 186

ملخص باللغة العربية:

تأتي أهمية الدراسة من إبرازها التوجهات الاجتماعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة والعاملة ضمن إطار الليبرالية الجديدة في ظل سياق مجتمع فلسطيني يعيش تحت نظام الاحتلال الكولونيالي. وتتناول هذه الدراسة "التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة" في السياق الفلسطيني بعد الانتفاضة الثانية؛ حيث تُبيّن الدراسة وجهات نظر المنظمات الفلسطينية غير الحكومية الجديدة حول أدوارها الاجتماعية والسياسية والثقافية. وتعتمد هذه الدراسة في طرحها على المعلومات التي جمعت بواسطة المقابلات من حوالي عشرين منظمة غير حكومية جديدة متواجدة في الضفة الغربية، هذا بالإضافة إلى مراجعة عدد كبير من الأدبيات التي تطرقت إلى الحديث عن المنظمات غير الحكومية والتي تعتبر المكون الأساسي للمجتمع المدني. وتوصلت الدراسة إلى أنّ معظم المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة لربما تعتمد في تمويلها على المساعدات النقدية الخارجية. ومن ناحية التوجهات الاجتماعية للمنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة وجدت الدراسة أن الكثير من المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة لا تقوم بتحقيق التنمية المستدامة؛ ولكنها تساهم في تقديم الخدمات الضرورية والثانوية للشعب الفلسطيني، وتلعب هذه المنظمات دوراً مهماً في تحقيق التنمية البشرية كلٌ حسب قطاع عمله. وبخصوص التوجهات السياسية فللمنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة الدور في تعزيز وترسيخ ثقافة الصمود لدى أوساط الشعب الفلسطيني؛ هذا بالإضافة إلى قيامها بإحداث تغيير ونقد وتعديل بخصوص السياسات والتشريعات والقوانين الدستورية الفلسطينية. ومن ناحية التوجهات الثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة فقد تمّ التوصل إلى أن هذه المنظمات تبثُّ العديد من القضايا والقيم الثقافية كالديمقراطية، والحكم الصالح، وحقوق الانسان، وتمكين وتثقيف المرأة، وتحاول أيضاً طرح وتعزيز قيم قد تتناسب مع واقع الثقافة الفلسطينية. وعلاوةً على ذلك توصلت الدراسة إلى أنّ للمنظمات غير الحكومية الجديدة مساهمة في رفع منسوب الوعي لدى القطاعات المختلفة داخل المجتمع الفلسطيني من خلال برامجها التثقيفية والتوعوية، كما وتسهم بعض المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة –بحسب قول مدرائها وموظفيها– في ترسيخ ثقافة العمل التطوعي؛ حيث يتم الاعتماد على متطوعين من المجتمع المحلي في تنفيذ العديد من أنشطة المنظمات غير الحكومية الجديدة، كما وتنشر المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة المعرفة والمعلومات في المجتمع الفلسطيني من خلال الكتب والإصدارات التي تصدرها.

ومن الجدير الإشارة إلى أن هذه الدراسة تتكون أيضاً من خمسةِ أقسام؛ القسم الأول يحتوي على التوجّهِ النظري للدراسة، والذي سيتم الاعتماد على جزءٍ منه في تحليل نتائج الدراسة، بينما يتناولُ القسم الثاني مراجعة للأدبيات المختلفة التي تطرقت إلى الحديث عن ظاهرة المنظمات غير الحكومية عموماً، والقسم الثالث يشمل منهجية الدراسة، والقسم الرابع يتمحور حول وصف وتحليل للمقابلات التي تمّ إجراؤها، وفي القسم الخامس يتم عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

English Abstract:

The Importance of this Study Comes from Highlighted Social, Political and Cultural Attitudes of the New Non-Governmental Organizations which Work within the Framework of Neo-Liberalism in the Context of Palestinian Society, which is Living under the Israeli Colonial Occupation. This Study Explains the "Social, Political and Cultural Trends of the New Non-Governmental Organizations" in the Palestinian Context after the Second Intifada. The Study Shows the Views of the New Palestinian Non-Governmental Organizations about its Social, Political and Cultural Roles. This Research Based on the Information that was Collected by the Interviews with Twenty New Non-Governmental Organization located in the West Bank. In Addition to this, the Study Depend on Review of a large Number of Literatures that Emphasize on the Non-Governmental Organizations, which is the Main Component of Civil Society. The Study Concluded that Most of the New Non-Governmental Organizations May Depend on External Finance. The Study Also Concluded, in the Side of Social Attitudes for the New Non-Governmental Organizations, That Most of the New Non-Governmental Organizations Don't Achieve the Continuous Development; But these Organizations Contribute in Providing the Palestinian People with the Necessary Services in all Palestinian Areas, and Play an Important Role in Human Development According to their Work Field. On the Political Opinion hand the New Non-Governmental Organizations have a Role in Promoting

and Consolidating the Culture of Resistance among the Palestinian People, they also Make a Difference, Critique and Edit on the Policies, Legislation and Constitutional Laws of Palestine. In Terms of Cultural Attitudes of the New Non-Governmental Organizations, the Paper Research Shows that these Organizations Put Out Many of the Cultural Issues and Values such as Democracy, Good Governance, Human Rights and Women Empowerment; these Organizations Try Also to Consolidate Suitable Values with Palestinian Culture. In addition to this the New NGOs Raise the Levels of Awareness among Various Sectors within the Palestinian Community Through their Cultural Projects, they also Strengthen the Culture of Volunteering Work According to What Their Administrators and Employees Say. The New Non-Governmental Organizations Publish Knowledge and Information in the Palestinian Society Through their Books and Publications.

It is Worth to Mention that the Study Consists of Five Sections; The First Section Contains the Study's Theories, Which Will Be Used in the Analysis of Results, while the Second Section Approach Review of the Different Literatures that Addressed the Phenomenon of Non-Governmental Organizations, and the Third Section Includes the Methodology of the Study, the Fourth Section Focuses on Description and Analysis of the Interviews that were Made, and in Section Five the Study Shows the Most Important Results of the Study.

❖ المقدمة:

تزايد الاهتمام العالمي والدولي بالمنظمات غير الحكومية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، تلك المنظمات التي انتشرت بشكل واسع في دول العالم عموماً وفي الدول العربية خصوصاً، وذلك بدعم وتأييد من المنظمات الدولية والدول المتقدمة صناعياً. والناظر إلى العالم المعاصر يلاحظ أن هنالك نمو غير مسبوق في عدد المنظمات غير الحكومية؛ فمثلاً "يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية **2** مليون منظمة غير حكومية، وفي الهند مليون منظمة قاعدية، وفي أوروبا الشرقية حوالي **100.000** منظمة تشكلت في الفترة من **1988–1995**" (عدلي، **2005**: **3**)، وهذا دليل على مدى انتشار هذه المنظمات بشكل واسع في العالم أجمع.

وتأسست هذه المنظمات غير الحكومية بحجة تحقيق الرفاهية للمجتمع ككل، وتقديم الخدمات العامة؛ كالخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية والخدمات التعليمية والتربوية والثقافية والبيئية وغيرها. وفي هذا الإطار بدأت حركة تشجيع المنظمات غير الحكومية على تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين، بيد أن هذا التشجيع شكلته رؤى مختلفة؛ فقد نظرت الحكومات المحافظة _مثل بريطانيا الثمانينيات_ إلى نشاط هذه المنظمات باعتباره بديلاً عن الدولة ومستقلاً عنها، ولذلك اعتبرت التبرعات الخاصة هي المورد الأساسي لتمويل هذه المنظمات. أما الحكومات التي لم تتراجع كلياً عن أسس دولة الرفاهة الاجتماعية _مثل ألمانيا وفرنسا_ فقد شجعت المنظمات غير الحكومية، وموّلتها على اعتبار أنها جسر يربط بين الدولة والمواطنين؛ بحيث يمكن أن تقدم الخدمات لهم دون أن تضطر الدولة إلى التوسع في الهيكل البيروقراطي (عدلي، **2005**: **6**).

ومن المعروف أن المنظمات الدولية والدول المتقدمة صناعياً لعبت دوراً كبيراً في المساهمة في إنشاء المنظمات غير الحكومية في دول العالم الثالث تحت غطاء تحقيق مصالحها وهيمنتها على هذا العالم. فقد بدأت ظاهرة المنظمات غير الحكومية خلال العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين التي هي جزء من فترة ما بعد الحرب الباردة، وجزء من سياسة الحرب الباردة للمركز الرأسمالي الامبريالي؛ حيث تسمح هذه السياسة لمؤسسات المركز بالدخول إلى نسيج المجتمعات التي اكتوت بلهيب الرأسمالية الامبريالية مغطاة بالمنظمات غير الحكومية التي تخفي الوجه القبيح للمركز الامبريالي (سمارة،**2003**: **17**).

وحَظِيَت المنظمات غير الحكومية باهتمام كبير على المستوى الدولي، وعلى المستوى الفلسطيني أيضاً؛ حيث تعتبر الـــ **NGOs** جزءاً أساسياً من مؤسسات المجتمع المدني التي انتشرت في المجتمع الفلسطيني خاصة وفي الدول النامية عامة. كما وتشكّل هذه المنظمات العمود الفقري للمجتمع المدني الفلسطيني على الرغم من وجود عوائق في المجتمع الفلسطيني، تلك المتمثلة بالعوائق الداخلية والقائمة على أساس عدم قدرة السلطة الفلسطينية على توحيد الشعب، وضعف تنسيق المنظمات غير الحكومية فيما بينها، بالإضافة إلى وجود العوائق الخارجية المتمثلة في الافتقار إلى سيادة الدولة والاعتماد المالي على المانحين.

وظهرت المنظمات غير الحكومية إلى حيز الوجود في فلسطين في السبعينيات والثمانينيات، وقد كان للأحداث التاريخية الدور الكبير في التأثير عليها. فقد أدت الانتفاضة الأولى وأزمة الخليج إلى نشوء نوعين من الـــ **NGOs** النوع الأول كان مستعداً للقيام بمهام رسمية، أمّا النوع الأخر فقد استمر في مجال العمل التطوعي، وبعد اتفاق أوسلو قامت المنظمات الفلسطينية بخلق "لوبي" في المجلس التشريعي يمثلهم، كما قامت وزارة العدل ووزارة الداخلية بتسجيل هذه المنظمات (الشوا، **2000**: **19**–**24**). وقد ازداد نشاط وعدد منظمات الـــ **NGOs** بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، كما وتمّ الاعتماد على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات الأمم المتحدة من أجل تمويل هذه المنظمات (حنفي؛ طبر، **2006**: **39**).

وفيما يتعلق بعدد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فقد أظهرت نتائج تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، والذي تم إجراؤه في العام **2007** أنّ عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ازداد وبلغ ما يقارب **1495** منظمة، وتركّزت غالبية هذه المنظمات في الضفة الغربية فبلغت نسبتها **68.5**%؛ في حين أن ما نسبته **31.5**% من المنظمات غير الحكومية تواجد في قطاع غزة. كما وتركّزت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في التجمعات الحضرية وبلغت نسبتها **57.2**% من إجمالي المنظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، تليها المنظمات العاملة في التجمعات الريفية ونسبتها **30.3**%، ثم في المخيمات بنسبة **12.5**% (المالكي وآخرون، **2008**: **13**). وفيما يتعلق بحجم المستفيدين من أنشطة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وبرامجها وخدماتها؛ فقد أظهر تعداد

المنظمات غير الحكومية الفلسطينية **2007** بأنه من الصعب تحديد ذلك، إلا أنه ذَكَرَ أنّ عدد المستفيدين وصل إلى حوالي **11** مليون مستفيد في العام **2006** (المصدر ذاته: **18**).

وبذلك يمكن القول بأن موضوع المنظمات غير الحكومية نال اهتماماً كبيراً في الأوساط الفلسطينية، وفي هذه الدراسة سيتم البحث حول توجهات المنظمات غير الحكومية الجديدة في الضفة الغربية وهذا هو الإطار الجغرافي المكاني للدراسة؛ وفيما يتعلق بالإطار الزمني فيتضح للقارئ أنّ هذه الدراسة ترتكز على فترة ما بعد الانتفاضة الثانية، تلك الانتفاضة التي أدخلت تحديات جمّى فرضتها على المجتمع الفلسطيني ككل. وبذلك ستتناول الدراسة التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة في الضفة الغربية بعد الانتفاضة الثانية. أما السبب الذي يكمن وراء القيام بهذه الدراسة فهو عدم تطرّق الدراسات التي كُتِبَت عن المنظمات غير الحكومية بشكل معمّق إلى الحديث عن التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة في الضفة الغربية؛ وخصوصاً في فترة ما بعد الانتفاضة الثانية.

كما وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة إنتاج إسهام معرفي جديد يؤسس لدراسات لاحقة، وتسعى إلى إنشاء دراسة مهمة لصانعي السياسات؛ بحيث تُقدِّمُ لهم معلومات تساهم في النقاش القائم حول المنظمات غير الحكومية عموماً والمنظمات غير الحكومية الجديدة خصوصاً. ونأمل أن تشكّل هذه الدراسة قاعدة لصانعي القرار السياسي كونها تتمحور حول ظاهرة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

وتتكون أيضاً من خمسةِ فصول؛ الفصل الأول يحتوي على التوجّهِ النظري للدراسة، والذي سيتم الاعتماد على جزءٍ منه في تحليل نتائج الدراسة، بينما يتناولُ الفصل الثاني مراجعة للأدبيات المختلفة التي تطرقت إلى الحديث عن ظاهرة المنظمات غير الحكومية عموماً، والفصل الثالث يشمل منهجية الدراسة، ويتمحور الفصل الرابع حول وصف وتحليل للمقابلات التي تمّ إجراؤها، وفي الفصل الخامس يتم عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري

ترتكز الدراسة على التوجهات المجتمعية والثقافية والسياسية للمنظمات غير الحكومية الجديدة والمتواجدة في الضفة الغربية. وفي هذا القسم من الدراسة سيتم عرض الأُطر النظرية والمفاهيمية التي ناقشت ظاهرة المنظمات غير الحكومية بشكل خاص.

هنالك العديد من التحليلات النظرية والمفاهيمية التي تتطرق إلى تفسير ظاهرة "المنظمات غير الحكومية؛" حيث يتم اعتبار المنظمات غير الحكومية عنصر أساسي من عناصر المجتمع المدني. وبدايةً سيتم طرح التوجهات التحليلية بخصوص المنظمات غير الحكومية عالمياً، ثم سيتم التطرق إلى التحليلات المختلفة حول المنظمات غير الحكومية في الحالة الفلسطينية.

التوجهات التحليلية حول المنظمات غير الحكومية عالمياً:

هنالك العديد من التوجهات النظرية بخصوص المنظمات غير الحكومية العالمية، وسيتطرق هذا القسم إلى الحديث عن المنظمات غير الحكومية، وسيستقصي التوجهات النظرية حول العلاقة ما بين المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية، وسيبحث أيضاً عن التحليلات المختلفة بخصوص أثر المنظمات غير الحكومية على البناء الطبقي، وسيركز على أجندة المنظمات غير الحكومية، كما وسيتطرق هذا القسم إلى الحديث عن التوجهات التحليلية فيما يتعلق بالغاية من وراء تمويل المنظمات غير الحكومية، وسيحاول الإجابة عن كون المنظمات غير الحكومية منظمات تنموية ديمقراطية أم منظمات إغاثية.

وقبل الحديث عن المنظمات غير الحكومية لا بدّ من تعريفها؛ وبخصوص تعريف المنظمات غير الحكومية هنالك إشكالية حول غياب اتفاق بين المفكرين على تعريفها، إلا أنه يمكن القول بأن هنالك العديد من الجهات التي قدمت تعريفات لهذه المنظمات[1]. فتعرّف الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية بأنها "منظمات لها رؤية محددة تهتم بتقديم خدماتها للجماعات والأفراد، وتحسين أوضاع الفئات التي تتجاوزها أو تضرها التوجهات الإنمائية، كما يتحدد عملها في ميادين المشاريع الإنمائية، الطوارئ، إعادة التأهيل، وكذلك تهتم بثقافة المجتمع والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فيه" (ياسين، د.ت : **1**). وعلاوة على ذلك يعرّف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية بأنها "الجماعات والمؤسسات التي تكون مستقلة تماماً أو إلى حد كبير عن

[1] لقد ذُكِرَ تعريف المنظمات غير الحكومية الذي ستعتمد عليه الدراسة في الفصل الثالث ضمن التعريفات الإجرائية ص **76**.

الحكومة، والتي لها أهداف إنسانية أو تعاونية بالأساس أكثر من كونها أهداف تجارية، إنها وكالات خاصة في الدول تقوم بدعم التنمية الدولية، جماعات دينية منظمة إقليمياً أو قومياً، تنشأ أيضاً في القرى." (عبد العظيم، **2002**: **47–48**). فهي بحسب البنك الدولي "أية منظمة غير ربحية تكون مستقلة عن الحكومة، وتعتمد بشكل جزئي أو كلي على التبرعات الخيرية والخدمة الطوعية" (أبو زاهر، **2008**: **127**).

في حين يرى بيرس أنه ليس من المفيد استخدام مصطلح المنظمات غير الحكومية ليشمل كل من المنظمات الشعبية، والمؤسسات الوسيطة الأهلية التي تتشكل بهدف توفير الرعاية وتسهيل عملية المساعدة الذاتية والديمقراطية القاعدية، فالخلط بين المنظمات الأهلية والمنظمات الشعبية يؤدي إلى نزع السمة السياسية عن المنظمات الشعبية وتسييس منظمات التنمية الأهلية (بيرس: **1995**).

بينما اعتمد المالكي ومجموعة من الباحثين خلال تعداد المنظمات غير الحكومية الذي قاموا بإجرائه عام **2007** على تعريف المنظمات غير الحكومية بأنها المؤسسات غير الربحية، والتي لديها واقع رسمي مقنن، وهي مستقلة مؤسسياً عن الحكومة، وتشتمل على درجة معقولة من المشاركة التطوعية، وهي مؤسسات غير إرثية وغير تمثيلية وغير حزبية (المالكي وآخرون، **2008**: **7–8**).

- حول المنظمات غير الحكومية:

نشأت المنظمات غير الحكومية كظاهرة عالمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في العام **1945** والتي كان من أهم نتائج هذه الحرب أن تقرر تأسيس وكالة الأمم المتحدة، ومع تأسيسها دخل مصطلح المنظمات غير الحكومية إلى حيز الوجود (أبو زاهر، **2008**: **138**). كما وأنشأت اللبرالية الجديدة منظمات جماهيرية تعتمد مالياً على مصادر النيو ليبرالية، وبمجيء التسعينات أطلق على هذه المنظمات الجماهيرية اسم "المنظمات غير الحكومية" (بتراس، **1998**: **36**). وبخصوص تسمية المنظمات غير الحكومية بهذا الاسم يشير بتراس إلى أن المنظمات غير الحكومية هي ليست غير حكومية فهي تحصل على أرصدة من حكومات ما وراء البحار أو تعمل كمتعاقدين ووكلاء للحكومات المحلية، وفي أغلب الأحيان تتعاون مع وكالات حكومية في البلد أو خارجه (بتراس، **1998**: **39**).

ومن الجدير الإشارة إلى أنّ الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية هو إشارة لحدوث تغيرات تنظيمية ومؤسساتية واسعة؛ فمنذ السبعينيات ظهرت في أمريكا اللاتينية أشكال جديدة من التعبير في الحيز العام، حيث وجَّهت هذه المنظمات انتقاداتها نحو الدولة ولم تعمل من خلال الأحزاب السياسية، وهذا ما كان مفهوماً في ظل الحكومات الدكتاتورية والتي فيها الأحزاب السياسية تعمل ضمن مساحة محدودة (**Jelin, 1998: 410**). ويشير بتراس إلى أنّ هنالك ارتباك وتشوش بخصوص الطابع السياسي للمنظمات غير الحكومية، ويعود هذا الارتباك إلى أوائل السبعينيات خلال فترة الدكتاتوريات؛ حيث نشطت هذه المنظمات في تقديم خدمات إنسانية لضحايا الدكتاتوريات، وفي فضح خروقات حقوق الانسان؛ ولكنها من جهة أخرى تهاجم خروق حقوق الانسان من قبل الدكتاتوريات المحلية (بتراس، **1998**: **36**)، وهي قلما فضحت أو شهرت بالولايات المتحدة ومناصريها الأوروبيين الممولين لها، ومع تنامي المعارضة للبرالية الجديدة في مطلع الثمانينات ازداد تمويل المنظمات غير الحكومية من قبل البنك الدولي وحكومات أمريكا وأوروبا (بتراس، **1998**: **37**).

وارتبطت فكرة تعزيز المجتمع المدني عموماً والمنظمات غير الحكومية خصوصاً في البلدان النامية مع مجموعة من السياسات المختلفة والمتناقضة؛ فبعض هذه السياسات تهدف إلى تقليص دور وحجم الدولة، بالإضافة إلى تحرير الفرد من سيطرة الدولة (**Grugel, 2000: 90**)؛ بينما تسعى سياسات أخرى مرتبطة بالمنظمات غير الحكومية إلى تعزيز الشبكات بين الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، بالإضافة إلى بناء علاقات التضامن داخل المجتمعات. وقد تمّ استخدام مفهوم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتعزيز السياسات التي ترتكز على جعل المجتمعات المحلية تحمل عبء الدول الضعيفة وغير الفعالة. وارتبط ذلك بأشكال مختلفة مع إدخال إصلاحات السوق، وتقوية جماعات المصالح، وتمكين الفئات الفقيرة والمهمشة، والإصلاح المؤسسي والقانوني (**Grugel, 2000: 90**). وتؤكّد على ذلك أبو زاهر، وترى أن المنظمات غير الحكومية انتشرت في دول العالم أجمع بشكل ملفت للغاية، والزيادة السريعة للمنظمات غير الحكومية تعود إلى فشل الدولة وفشل عملية التنمية التي تقودها الدولة (أبو زاهر، **2008**: **153**)، ويُنظَر عادة لانتشار هذه المنظمات –بحسب قول جاد– على أنها دليل على ضعف الأحزاب السياسية الأيديولوجية، وعلى تراجع دور الدولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية والاستحقاقات، كما أنها تنمو كاستجابة لسياسات التكيف الهيكلي التي فُرِضَت على دول العالم الثالث من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ وذلك تحت ضغط

من الإصلاحـــات الليبرالية الجديدة (Jad, 2007: 622). ويرى البعض أمثال بتراس أنّ المنظمات غير الحكومية هي نتاج للسياسات الليبرالية الجديدة، وتعتمد مالياً على مصادر تمويل الليبرالية الجديدة.

ومن الجدير الإشارة إلى أنّ تأثير المنظمات غير الحكومية في الدول الفقيرة يكون أكثر وضوحاً، أمّا في الدول الكبيرة المتقدمة فتعتمد المنظمات غير الحكومية في قوتها وديناميتها على كيفية ارتباط كل من الدولة والأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى ببعضها البعض، وعلى كيفية تعريفها لفضاء المنظمات غير الحكومية (Jelin, 1998: 411).

كما واجتاحت الليبرالية الجديدة – والتي تُعتبَر المنظمات غير الحكومية إحدى أدواتها– دول العالم الثالث ومن بينها أمريكا اللاتينية، واعتمدت الإستراتيجية العالمية للنيوليبرالية على أساس مهاجمة العاملين ضمن قطاع عملهم كقطاع الصناعة وبخاصة صناعة النفط، وقطاع الاتصالات، وقطاع المواصلات وغيرها؛ حيث تقوم الدولة بحشد كل قوتها ضد قطاع واحد منعزل عن القطاعات الأخرى، وهزيمة قطاع يمهّد الطريق للانتقال إلى القطاعات الأخرى، كما واستخدمت الدولة أيضاً الأنشطة القمعية والعنيفة ضد القطاع المنظم للطبقة العاملة، كما وركّزت النيوليبرالية على مهاجمة صناعة النفط، ثم الاتصالات، ثم وسائل النقل وغيرها، وهذا أدى في النهاية إلى خصخصة جميع مؤسسات الدولة والمرافق العامة (Petras, 1997: 85-86)، وقامت النيوليبرالية بفرض أجندتها من خلال اعتمادها على تسييس الدولة في كل المجالات كالجيش، والقضاء، والإدارة العامة (Petras, 1997: 86). ومن الجدير الإشارة إلى أن هنالك نسبة كبيرة من المساعدات التي تتدفق إلى أمريكا اللاتينية من جهات مختلفة، فحوالي 43% من المساعدات تأتي من دول الاتحاد الأوروبي، بينما 17 % تأتي من الولايات المتحدة. وترسل الدول الأوروبية مساعداتها من خلال المنظمات غير الحكومية. فتكتسب هذه المنظمات نفوذاً في تشكيل نظام المساعدات الأوروبية الليبرالية لأمريكا اللاتينية (Grugel, 2000: 87). وأصبحت هذه المنظمات –في أمريكا اللاتينية– تعمل بمثابة الوسيط بين الدولة والعالم الخارجي، وتوازن ما بين الحركات والمنظمات العالمية من ناحية والمطالب المحلية من ناحية أخرى، وتتوسط ما بين التعاون الدولي والمستفيدين النهائيين من الإغاثة (Jelin, 1998: 411).

ويشير بتراس إلى ضرورة خلق بدائل للنيوليبرالية في أمريكا اللاتينية، وهذه البدائل تتلخص في تطبيق كل من الملكية الاجتماعية والتخطيط؛ ويتم ذلك عن طريق التوجه نحو التنشئة الاجتماعية للإنتاج على نطاق العالم؛ أي عبر تقسيم العمل

الاجتماعي العالمي، وعن طريق الاعتماد على التخطيط المركزي من قبل الشركات متعددة الجنسيات العالمية (Petras, 1997: 89). والخطوة الثانية تتمركز حول الاعتماد المتزايد لرأس المال على إعانات الدولة ونفقاتها لتعزيز النمو، وهذا الاعتماد يُعتبَر الوسيلة الأفضل ضد المشاريع المحلية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية (NGOs). فالمشاكل التي تعاني منها الطبقة العاملة كالتعليم والعمالة والصحة لا يجري علاجها من قبل البرامج الخيرية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية المحلية. الأمر الذي يتطلب النضال ضد تدخل الدولة الليبرالية الجديدة. والخطوة الثالثة ضرورة القيام بتفسيرات نفسية/ شخصية واجتماعية حيال المشاكل الاجتماعية –كالفقر والبطالة المقنعة– التي تؤثر على مجموعة واسعة من القوى الاجتماعية (Petras, 1997: 90)، ويرى بتراس أن الاشتراكية/ الماركسية هي البديل الحقيقي للمنظمات غير الحكومية، حيث أن هناك مثقفون عضويون ماركسيون يكتبون ويتكلمون مع الحركات الاجتماعية المناضلة؛ الأمر الذي يؤدي إلى تضامن طبقي ضمن الطبقة الواحدة من أجل النضال لتحسين أوضاع الجميع (بتراس: 1998: 50).

وانتشرت المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي في مرحلة انسداد البدائل السياسية؛ حيث جرى اعتبار هذه المنظمات نواة المجتمع المدني (بشارة، 1998: 271). كما وبادرت الحكومات العربية بعد الاستقلال إلى استصدار قوانين جديدة بخصوص تأسيس المنظمات غير الحكومية، وعملت هذه المنظمات في النشاط الخدمي والخيري أو في تعبئة القطاعات الاجتماعية في إطار السياسات الوطنية والتنظيم السياسي الواحد للحاكم. ومع تغيّر التحالفات السياسية للحكومات العربية باتجاه الغرب وتَحوُّل الخطاب الرسمي إلى الليبرالية ازداد اهتمام المنظمات غير الحكومية في مجالات حقوق الانسان والمرأة، كما وازداد عدد المنظمات غير الحكومية بشكل كبير مع انتعاش التمويل الأجنبي في بداية التسعينيات، وفي هذه الفترة ثار جدل واسع حول قضايا حقوق الإنسان والمرأة والبيئة، وحول العلاقة بين الداخل والخارج وبين المحلي والعالمي (خليل، 2006: 66–67). وهكذا استطاعت الليبرالية الجديدة الوصول إلى نسيج الدول العربية؛ الأمر الذي أدى إلى انتشار المنظمات غير الحكومية والتي تُعدّ إحدى أدوات الليبرالية الجديدة. وفي مصر ظهرت المنظمات غير الحكومية وخاصة منظمات حقوق الانسان في عام 1986، وترافق ذلك مع تأسيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان؛ حيث شملت أناس لجئوا إلى هذا المنحى نتيجة لإحباطات

سياسية متنوعة؛ إلى جانب بعض الأشخاص غير المسيسين. وتكاثرت المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان عبر عقدين أو أكثر، وجاء بعضها نتيجة انقسامات أو تكاثر من داخل منظمات سابقة؛ كما بدأت تتنوع أنشطتها (درويش، **2004**).

- المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية:

اهتم بعض المفكرين الاجتماعين بدراسة كل من ظاهرتي الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، ووُجِد العديد من التحليلات النظرية حول العلاقة ما بين المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية. وقبل البدء بذكر هذه التحليلات النظرية لا بدّ لنا من الإشارة إلى تعريف "الحركة الاجتماعية."

الحركة الاجتماعية تعني: الجهود الهادفة والمنظمة التي يبذلها عدد من الناس المؤثرين، وتهدف الى تغيير أو مقاومة تغيير جانب أو أكثر من المجتمع، وقد تكون أهدافها ثورية أو اصلاحية أو واسعة أو محدودة، وتعمل الحركة الاجتماعية خارج القنوات السياسية، وتنطوي على تعبئة الجمهور حول مشروع للتغيير (مارشال، **2002**: **633– 634**). ويرى كاستلز بأن الحركات الاجتماعية تصعد كاستجابة للمنافسة حول قضايا الاستهلاك الجماعي، وفي مجال إعادة انتاج قوة العمل من أجل توسيع فضاء العمال (خليل، **2006**: **32**). وتتحدى الحركات من وجهة نظره المنطق الرأسمالي للقيم التبادلية من خلال التأكيد على توافر القيم الاستعمالية في المجتمعات المحلية؛ وبذلك توفّر هذه الحركات مجالاً للمواطنين لمطالبة الدولة بالسلع الشعبية اللازمة للاستهلاك الجماعي، وللسعي إلى أشكال من الحكومة تتجه نحو اللامركزية والإدارة الذاتية وصناعة القرار المستقل (خليل، **2006**: **38–39**).

وفيما يتعلق بالعلاقة ما بين الحركات الاجتماعية من ناحية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى فيؤكد هابرماس على ضرورة الفصل بين الحقول الاجتماعية والثقافية عن الميادين السياسية والاقتصادية، ويعتقد بأن الحركات الاجتماعية موطنها المجتمع المدني؛ الذي هو فضاء للتضامن والتواصل الحر المفتوح، وينفصل هذا المجال عن الدولة، ويدور فيه الصراع على الهيمنة بالمعنى الثقافي الاجتماعي (خليل، **2006**: **42**).

يرى بعض المفكرين أن العلاقة ما بين المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية هي علاقة دعم، حيث دعمت المنظمات غير الحكومية الأوروبية الحركات الاجتماعية كإستراتيجية للتغيير، إلا أنها توصلت بأنّ ذلك لم يكن كافياً؛ فقد انهارت الحركات الاجتماعية بسبب ضعف المجتمع المدني **(Grugel, 2000: 97)**.

وهناك اتجاه آخر يرى بأنّ المنظمات غير الحكومية تُعتبَر جزء من الحركات الاجتماعية؛ فتشير خليل إلى أنّ المنظمات الحقوقية والدفاعية غير الحكومية هي جزء من الحركات الاجتماعية الجديدة عند استعراضها للحركات الاجتماعية المتواجدة في المجتمعات العربية (خليل، **2006**: **55–66**).

ويشير البعض إلى أن هنالك تنافس ما بين المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية؛ فالعلاقة ما بينهما هي علاقة تنافس، حيث تُركّز المنظمات غير الحكومية على المشاريع وليس على الحركات الاجتماعية السياسية، وهي تحرّك الناس لتهمشهم بدلاً من أن يتحكموا بوسائل الإنتاج (بتراس، **1998**: **40**)، فالعلاقة بين هذه المنظمات والحركات السياسية هي علاقة تنافس مباشرة في التأثير على الفقراء وعلى المهمشين عرقياً (بتراس، **1998**: **40**)، كما أن الحركات المتدهورة تتحول إلى منظمات غير حكومية (بتراس، **1998**: **41**).

وتؤكد جيلين على أن الحركات الاجتماعية المحلية -التي سادت قبل قرنين- في أمريكا اللاتينية تحوّلت إلى مؤسسات رسمية تختلف عن الدولة والسوق، ويمكن القول بأنها قطاع ثالث، وتتكون هذه المؤسسات من منظمات غير ربحية لديها إدارة ذاتية، وتعمل على مساندة القطاعات الاجتماعية التي تعاني من التمييز والقطاعات الأخرى المحرومة من الملكية. وتعتمد هذه المنظمات كل منها على الأخرى أثناء قيامها بأنشطتها (**Jelin, 1998: 411**).

وهناك اعتقاد حول كون المنظمات غير الحكومية انبثقت من الحركات الاجتماعية، سواء أكانت هذه الحركات نسوية أم طلابية أم حقوقية أم سياسية؛ ففي الحالة الفلسطينية انبثقت المنظمات الفلسطينية غير الحكومية من حركة النضال الوطني، ويؤكد على ذلك كل من حمامي وأبراش؛ فقد تحوّلت الحركة الوطنية الشعبية إلى مجتمع المنظمات غير الحكومية، ومن منظمات تطوعية شعبية إلى مؤسسات صفوة غير حكومية ومستقلة ذاتياً وسياسياً وحرفياً (حمامي، **1996**: **97**؛ وأبراش، **2001**).

وتعارض درويش كون المنظمات غير الحكومية نابعة من الحركات الاجتماعية، فالمنظمات غير الحكومية المتعلقة بحقوق الانسان في مصر ليست حركة اجتماعية؛ وذلك بسبب حالة الحريات في مصر التي تنعكس في قمع جهود منظمات ونشطاء حقوق الإنسان، بالإضافة إلى إحجام منظمات حقوق الإنسان عن الالتحام بالقواعد الشعبية؛ مما يؤدي ذلك إلى افتقاد ثقة الجماهير، واقتناعها بأحقية القضايا التي تثيرها، وهذا بدوره يقود إلى فقدان الدرع الواقي الأساسي لاستمرار هذه المنظمات وتحولها إلى حركة فعلية (درويش، **2004**).

- المنظمات غير الحكومية والبناء الطبقي:

ساهمت المنظمات غير الحكومية بإحداث تغييرات على البناء الطبقي، وبخصوص ذلك يتطرق بتراس إلى القول بأن المنظمات غير الحكومية تقوّض البناء والتماسك الطبقي؛ فمساعدات المنظمات غير الحكومية تحصل عليها قطاعات محدودة من السكان، وهذا يخلق التنافس، ويقود إلى التمييز داخل الجماعة الواحدة (بتراس، **1998**: **40**)، فمن يعمل بها يحصل على راتب عالي، ومركز اعتباري، ويُعترَف به من قبل المانحين الأجانب، كما وتكون له شبكات وفريق عمل وحماية ويشارك في المؤتمرات (بتراس، **1998**: **42**).

وهنالك رأي آخر حول قيام المنظمات غير الحكومية بخلق طبقة من المحترفين/ المهنيين؛ حيث تعتقد جيلين بأنّ المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية أصبحت الفاعل الرئيسي في حلبة المجالات الاجتماعية بسبب قيامها بتشكيل طبقة من المحترفين والمهنيين والعمال المتطوعين (**Jelin, 1998: 411**). وتؤكد على ذلك خليل فتشير إلى أنّ المنظمات غير الحكومية "شهدت دخول جيل جديد من المحترفين، وهم الأكثر التصاقاً بالمرجعية العالمية، ولا يتفاعلون مع هذا المجال إلا بحكم الوظيفة، وخاصة أن الدخل من هذه الوظائف يؤمن صعوداً اجتماعياً" (خليل، **2006**: **69**).

وعلاوة على ذلك يعبر البعض أنّ المنظمات غير الحكومية عملت على خلق النخبة المعولمة؛ سميت بالنخبة المعولمة بسبب اتصالها بالمنظمات غير الحكومية الدولية، والجهات الفاعلة، كما ان رواتب المنظمات غير الحكومية تجذب المهرة والمتعلمين الأمر الذي يؤدي إلى نشوء هذه النخبة **(Hanafi; Tabar, 2003: 209).**

- أجندة المنظمات غير الحكومية:

تختلف أجندة المنظمات غير الحكومية من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر، فمنذ بداية عام **1990** حدثت الكثير من التغيرات على أجندة المنظمات غير الحكومية الأوروبية في أمريكا اللاتينية، فقد شلّت المنظمات غير الحكومية الدور السياسي لقطاعات شعبية، وحصرت القياديين في المشاريع الصغيرة (بتراس، **1998**: **39**)، وبالتالي لم يكن لديها أجندة وطنية. كما وتركّز المنظمات غير الحكومية في عملها –بحسب قول بتراس– على المشاريع، وتجنّد الناس من أجل الإنتاج على الهامش، وليس من أجل النضال للسيطرة على الثروة ووسائل الإنتاج الأساسية؛ وتركّز المنظمات غير الحكومية أيضاً على المساعدات المالية التقنية للمشاريع، وليس على الأوضاع البنيوية التي تشكّل حياة الناس **(Petras, 1997: 4).**

في حين تشير جيلين إلى أنّه في عام **1990** تزايد دور المنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية عقب السياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة؛ فقد أصبحت المنظمات غير الحكومية تعمل كوسطاء ما بين الدولة والمهمشين، وتقوم بملئ الفراغ المتروك بفعل تقصير الدولة عن تقديم الخدمات، وكما وتدافع أيضاً عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان (**Jelin, 1998: 411-412**).

وعلاوةً على ذلك اهتمت هذه المنظمات بقضايا المواطنة وتطوير المجتمع المدني، وتعزيز الديمقراطية، والعمل على تحقيق تنمية طويلة الأجل في المنطقة، وذلك بسبب تغير في أجندة السياسة الجديدة للوكالات التنموية المانحة؛ بما في ذلك البنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وأصبحت المواطنة هي الأساس الوحيد لمعنى كلمة "تنمية"، وذلك على خلاف ما كان في الفترة الواقعة ما بين **1970** و**1980**؛ حيث ركّزت أجندة المنظمات غير الحكومية على الاستحقاقات الاقتصادية كأساس للمشاركة الفعالة في المجتمع **(Grugel, 2000: 87-88).** ومع هذا التغير يمكن القول بأن أجندة المنظمات غير الحكومية لا تتوجه إلى الجمهور بأكمله، فالمنظمات غير الحكومية المصرية التي تعنى بحقوق الانسان تقوم بدور الوكيل عن الجماهير، دون استشارتهم، أو إشراكهم في وضع الأجندة المشتركة وتتمركز أنشطة ومنظمات حقوق الإنسان عموماً في العاصمة؛ وهذا يعني أن خطاب هذه المنظمات يعكس ويتوجه بالأساس إلى نخبة حضرية بعيدة عن هموم عموم الشعب المصري (درويش، **2004**).

- المنظمات غير الحكومية والتمويل:

تعددت الآراء حول المساعدات الممنوحة إلى دول العالم النامي على شكل مشاريع تقوم بها المنظمات غير الحكومية، وسيتم التركيز على حالة المنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية، وفيما يلي التوضيح لذلك.

في أمريكا اللاتينية "تعمل المنظمات غير الحكومية كسماسرة ما بين منظمات محلية ومانحين أجانب من الليبراليين الجدد (البنك الدولي وأوروبا والولايات المتحدة) وأنظمة السوق الحرة المحلية"(بتراس، **1998**: **38**). ويشير بتراس إلى أنّ المنظمات غير الحكومية أصبحت "وجه الجماعة" لليبرالية الجديدة (بتراس، **1998**: **37**)؛ فتركيز المنظمات غير الحكومية على النشاطات المحلية يخدم الأنظمة الليبرالية الجديدة من خلال سماحها للداعمين الأجانب والمحليين بالهيمنة على سياسة الاقتصاد الاجتماعي الجزئي، وتوجيه معظم موارد الدولة لصالح دعم صادرات الرأسماليين والمؤسسات المالية (بتراس، **1998**: **38**)، وحوّلت المنظمات غير الحكومية اهتمامات ونضالات الشعب بعيداً عن الميزانية القومية ونحو الاستغلال الذاتي بشكل يخلق تبعية لما وراء البحار (بتراس، **1998**: **39**).

وعلاوةً على ذلك تقوّي المنظمات غير الحكومية الاستعمار، وتغذي التبعية السياسية والاقتصادية؛ فالمشاريع التي تتم الموافقة عليها قائمة على توجهات المراكز الامبريالية (بتراس، **1998**: **42**)، وبالتالي تتحول إلى أدوات لليبرالية جديدة (بتراس، **1998**: **43**)؛ فمدراء المنظمات غير الحكومية يقومون بعلاقات مشبوهة مع اللبراليين الجدد ويحثون الشعب على التبعية الاقتصادية والاعتماد على الأجانب، وتتطلع هذه المنظمات إلى الوصول إلى المانحين الأجانب؛ الأمر الذي يؤدي إلى تبعثرها إلى سلسلة من الجزئيات المتنافسة على الدعم الخارجي، وهذا يشكل استمرار للأنظمة الليبرالية الجديدة (بتراس، **1998**: **48**).

يمكن القول بأنّ هناك مخاطر حقيقية للمنظمات غير الحكومية في أميركا اللاتينية المعتمدة مالياً على نظيراتها الأوروبية، فقد يمنع الاعتماد المالي للمنظمات غير الحكومية في أميركا اللاتينية من تطوير العلاقات الأفقية المتبادلة، وقد يخنق المبادرات، يجعلها تستجيب لمطالب الجهات المانحة الخارجية **(Grugel, 2000: 103)**، وقد يؤدي أحياناً إلى إضعاف شرعية المشاريع التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية **(Grugel, 2000: 102)**. وضمن هذا السياق يؤكد كل من إدواردز وهيوم على استسلام عدد من المنظمات الأهلية إلى إغراء التمويل وانحرافها عن مسار برامجها باتجاه تنفيذ جداول أعمال الممولين (إدواردز وهيوم: **1995**).

- **هل المنظمات غير الحكومية منظمات تنموية ديمقراطية أم اغاثية؟**

يمكن القول بأن المنظمات غير الحكومية تحتلُّ مكانةً بارزةً في الخطاب التنموي؛ فقد ترافق ظهور مصطلح "المنظمات غير الحكومية" إلى حيز الوجود مع ظهور الخطاب التنموي (Jad, 2007: 622). وتهتم العديد من المنظمات غير الحكومية بقضايا التنمية والديمقراطية؛ فالمنظمات غير الحكومية الأمريكية تُعنى بحقوق الإنسان؛ بينما تُعنَى المنظمات غير الحكومية الأوروبية بقضايا التنمية والاستحقاقات الاقتصادية، وفي الآونة الأخيرة جرى إدراج حقوق الإنسان والديمقراطية في جدول أعمالها (Grugel, 2000: 87).

وفي أوروبا هناك إجماع كبير على الخطوط العريضة لكيفية تعزيز التنمية والديمقراطية في العالم النامي، على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية لا تزال تختلف بشكل كبير حول الوسائل المستخدمة لبناء المجتمع المدني (Grugel, 2000: 88). وتميل الجهات المانحة الرسمية إلى رؤية المجتمع المدني كعنصر اجتماعي مُكمّل للتنمية ولإعادة هيكلة السوق التي تقلل من دور الدولة في توفير المساعدات الاجتماعية، ويصبح المجتمع المدني وسيلة لتعزيز الديمقراطية والتماسك الاجتماعي في العالم النامي (Grugel, 2000: 90).

وتعتبر الديمقراطية –بحسب الأحمر– من أقوى العوامل المحركة لعملية التغيير، فهي تدفع الجماهير إلى العمل من أجل تغيير واقعها السيئ إلى واقع أفضل، وهي هدف لأنها أساس تكوين مجتمع مدني تترسخ فيه ثقافة الديمقراطية وتسوده العدالة والمساواة، ويمكن تحقيق التحول إلى الديمقراطية من خلال اتجاهين مكملين لبعضهما البعض. الاتجاه الأول: يتوجه إلى البنية الاجتماعية ويؤكد على تغيير الدولة من الداخل والانتقال بها إلى الديمقراطية؛ من خلال إرساء قواعد المجتمع المدني وتحديث مؤسساته الديمقراطية، وبالتالي يحدث التغير ويتحول المجتمع إلى مجتمع ديمقراطي. أما الاتجاه الثاني فيتوجه إلى العلاقات، ويؤكد على التحام القوى الديمقراطية وتفعيل النخب الفكرية والسياسية باعتبارها تمثّل قوى التغير في المجتمع، وعليها تقع مسؤولية تنمية الوعي السياسي والتحول الديمقراطي وبعث الحيوية في النظام الاجتماعي (الأحمر، 2009: 172–173).

وفي أميركا اللاتينية لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً رئيسياً في عملية الديمقراطية (Jelin, 1998: 412)؛ فقد برز المجتمع المدني كمشروع لتمكين الديمقراطية (Grugel, 2000: 94)؛ كما وحاولت المنظمات غير الحكومية الأوروبية دعم الديمقراطية وإقامة علاقات المساواة (Grugel, 2000: 96). واستطاعت بعض المنظمات غير الحكومية الأوروبية تحويل السياسة والمجتمع والثقافة في أمريكا اللاتينية؛ فوضعت إستراتيجية طويلة الأمد للمنطقة تنطوي على تنمية المواطنة. وعملت على تحدي كل من الثقافات الشعوبية، والمحسوبية، والاستبداد، التي حالت دون مشاركة الفقراء في المجتمع. وعلاوةً على ذلك نفذت المنظمات غير الحكومية الأوروبية مشاريع صغيرة مع الفئات الفقيرة والمهمشة؛ للتخفيف من حدة الفقر، ولدعم كل من المنظمات غير الحكومية المحلية والفئات الاجتماعية المناضلة من أجل حقوق أفرادها كمواطنين (Grugel, 2000: 99).

ودعمت المنظمات غير الحكومية تنمية المجتمع فقد أشار الباحثان ادواردز وهيوم إلى التحولات في دور المنظمات من تقديم الخدمات إلى الاهتمام بالعمليات التنموية (ادواردز وهيوم: 95). وتؤكد على ذلك عبد العظيم عبر حديثها عن تطور أدوار المنظمات غير الحكومية من أدوار رعائية خدماتية إلى أدوار تنموية؛ حيث ترى أن للمنظمات غير الحكومية دور في التنمية، وهنالك تحول في هذا الدور من الإغاثة والرفاهية إلى الاعتماد على الذات إلى التنمية المتواصلة والمستدامة (عبد العظيم: 2002). وفي أمريكا اللاتينية دعمت المنظمات غير الحكومية المشاريع الصغيرة؛ فقد قامت هذه المنظمات بإعداد المشاريع الصغيرة أملاً في إرساء الديمقراطية؛ من خلال تشجيع مشاركة الفقراء والفئات المهمشة والمستبعدة اقتصادياً وسياسياً (Grugel, 2000: 99). ومن هذه المشاريع ما يتعلق بحقوق المرأة وحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية (وبخاصة في البرازيل)، وقضايا حل النزاعات، بالإضافة إلى مشاريع تعزيز الديمقراطية والمشاركة؛ مثل تمويل المدارس، وتمويل الصحف ومحطات الإذاعة، وإعادة التوطين، والعمل على إعادة إدماج أطفال الشوارع والبغايا في المجتمع (Grugel, 2000: 100). وتؤكد على ذلك بيرس بقولها أنّ للمنظمات غير الحكومية دور في تمكين الفقراء والشرائح الضعيفة؛ فهي القادرة على دمقرطة التنمية (بيرس: 1995).

ولكن بتراس يؤكد على كون مشاريع المنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية لا تقود إلى إحداث تنمية؛ فبرامج هذه المنظمات مؤقتة وليست طويلة الأمد، كما أنها تقدم خدماتها لمجموعات ضيقة من الجماعات، وهي تحاسب وتسأل من قبل الحكومات المانحة وليس من قبل الشعب فهي تقوض الديمقراطية (بتراس، **1998**: **39**)، وتركّز المنظمات غير الحكومية أيضاً على مساعدة الذات؛ وهذا يؤدي إلى عدم تجنيد وتحريك الفقراء (بتراس، **1998**: **41**).

وبالرغم من المشاريع الصغيرة التي نفّذتها المنظمات غير الحكومية الأوروبية إلا أنه يمكن القول بأنّ استراتيجيات المساعدات التي يعتمد عليها بناء المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية لا تسهم كثيراً في تحقيق التنمية وإرساء الديمقراطية؛ وذلك للأسباب التالية أولاً: هناك قيود لا مفرّ منها لمعرفة كيف تُبنى المجتمعات المدنية من الخارج؛ فإذا كان المجتمع المدني هو مجموعة من المنظمات والقيم الاجتماعية، فإن هذه القيم تحتاج إلى وقت لتتطور وتزدهر داخل المجتمعات المحلية؛ لذلك لا يمكن بسهولة دراستها. ثانياً: تقوم المنظمات غير الحكومية الأوروبية بدعم مشاريع مؤقتة ومحددة بفترة من الزمن تتراوح ما بين سنة إلى خمس سنوات؛ أي أنه سيتم سحبها في نهاية المطاف. ثالثاً: هل للمشاريع المدعومة من قبل المنظمات غير الحكومية الأوروبية الحق في بناء المجتمع المدني. فالمنظمات غير الحكومية ومقرها في الخارج، لا يمكن أن تكون الوسيلة الرئيسية لبناء الديمقراطية في أميركا اللاتينية، فعلى سبيل المثال قيمة المواطنة التي تسعى المنظمات غير الحكومية إلى ترسيخها لن تستمر مع نهاية المشروع **(Grugel, 2000: 103-104)**. وبذلك لا يمكن اعتبار المنظمات غير الحكومية منظمات تسعى إلى تحقيق التنمية وترسيخ الديمقراطية.

التوجهات التحليلية حول المنظمات غير الحكومية في الحالة الفلسطينية:

يتطرق هذا القسم إلى الحديث عن التوجهات التحليلية بخصوص المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، تلك التوجهات التي تشمل لمحة حول نشأة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وحول العلاقة ما بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والحركات الاجتماعية، ويعالج هذا القسم التحليلات المختلفة بخصوص أثر المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على البناء

الطبقي، ويركز أيضاً على أجندة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ويستكشف الغاية من وراء تمويل المنظمات غير الحكومية، ويحاول الإجابة عن كون المنظمات غير الحكومية منظمات تنموية ديمقراطية أم منظمات اغاثية؟

وقبل الحديث عن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية لا بدّ من تعريف هذا المصطلح؛ حيث ترى حمامي أنّ قطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية هو القطاع الذي "يشمل بضع مئات من المنظمات العاملة في مجالات الحياة المدنية، والتنمية، والتعليم، والصحة، ووسائل الاعلام، والثقافة، والعمل، وحقوق الانسان، والمرأة. ويضم سلسلة من الأشكال المؤسساتية لجمعيات تطوعية غير ربحية بما في ذلك الجمعيات الخيرية التقليدية، والمؤسسات الخدماتية الشعبية، وعدد وافر من مراكز البحث والتدريب التنموي المهني" (حمامي، **1996**: **94**).

وعلاوة على ذلك يعتقد محمد مصلح بأن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بمثابة "دكاكين سياسية تمارس سياسة زبائنية" وقد شجعت منظمة التحرير الفلسطينية الزبائنية عبر ضخ الأموال في المؤسسات والحركات السياسية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة (هلال،**2006**: **114**).

- حول المنظمات غير الحكومية الفلسطينية:

تعتبر الحالة الفلسطينية حالة خاصة فريدة من نوعها، فما بين الاحتلال والاستقلال جاءت مرحلة الحكم الذاتي المحدود، وهي مرحلة ضبابية على كل المستويات؛ فلا السلطة الفلسطينية سلطة سياسية بمعنى الكلمة، ولا المجتمع المدني الفلسطيني مجتمع مدني بمعنى الكلمة، وهذا ما يعطي للتجربة الفلسطينية الخصوصية المشار إليها (أبراش، **2001**).

شكّل عقد الثمانينات مرحلة متميزة في تاريخ المنظمات الفلسطينية غير الحكومية فبعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام **1982** اهتمت الفصائل الفلسطينية بإنشاء أطر ولجان وهيئات جماهيرية تستطيع ممارسة العمل السياسي، وتقديم خدمات اجتماعية للجمهور الفلسطيني، ومن هنا نشأت فكرة "الصمود والمقاومة" كإطار تنموي في ظل الاحتلال (عبد الهادي، د. ت: **24**)، واتسم عمل المنظمات الفلسطينية غير الحكومية بالفئوية السياسية والتعبئة والتحريض والتأطير السياسي (عبد الهادي، د. ت: **25**). أما في مرحلة الانتفاضة الأولى فقد حدثت تغيرات على صعيد أهداف وبرامج

المنظمات غير الحكومية، كما نشأت منظمات غير حكومية جديدة سميت بالمؤسسات المساندة والداعمة (عبد الهادي، د. ت: **25**)، وهذه المؤسسات لم تفلت في هذه المرحلة من الفئوية السياسية أو الطابع العائلي؛ حيث عمل كل فصيل على إنشاء مراكز ومؤسسات تابعة له، واتجهت هذه الفصائل إلى إعطاء أهمية أكبر للعمل المهني (عبد الهادي، د. ت: **27**).

وبعد اتفاق أوسلو أصبحت المنظمات غير الحكومية تنظر إلى الدور المطلوب في تحقيق منظور تنموي وثقافي يأخذ بعين الاعتبار قيم العدالة الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الانسان (عبد الهادي، د. ت: **28**). وتميّزت المنظمات غير الحكومية التي انتشرت في فترة ما بعد أوسلو بكونها من كبار المنظمات التي جرى تصنيفها كجمعيات خيرية أو كمنظمات جماهيرية شعبية، فلهذه المنظمات بنية وخطاب وقادة ومشاريع وشبكات مختلفة تماماً عن المنظمات الأخرى **(Jad, 2007: 624).**

ومنذ اندلاع الانتفاضة الثانية تم التوجّه إلى المنظمات غير الحكومية بوصفها تتبع المنظمات غير الحكومية الدولية؛ من اجل التدخل حيال الجرائم الإنسانية التي تُرتكَب ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة أملاً بان تكون هذه المنظمات بمثابة الشاهد على الهجوم العسكري الإسرائيلي ضد السكان الفلسطينيين، والداعم لكفاح الفلسطينيين من اجل تقرير المصير **(Hanafi; Tabar, 2003: 205)**، إلا أن انتفاضة الأقصى جاءت لتكشف ليس فقط مأزق السلطة ومراهناتها المريحة على وعود السلام الأمريكي، بل ولتكشف أيضا هشاشة ومأزق المجتمع المدني وقوى المعارضة السياسية؛ وذلك لأن السلطة والمعارضة ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني لم تضع ضمن أجندتها عودة المواجهة العنيفة مع العدو، ومن يزعم منها أنه كان يعرف أن الأمور ستصل إلى هذه المرحلة، فإن ممارسته في الواقع لا تدل على استعداده لتحمل استحقاقات المرحلة (أبراش، **2001**). ويؤكد على ذلك كل من حنفي وطبر؛ حيث يشيران إلى ان الانتفاضة فضحت الفصل ما بين المنظمات غير الحكومية والحركات الشعبية في فلسطين، كما كشفت عن فشل هذه المنظمات في تحقيق طموحات الفلسطينيين في الحرية والاستقلال ولم يكن لديها أجندة وطنية شاملة **(Hanafi; Tabar, 2003: 205).**

- المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وعلاقتها بالحركات الاجتماعية:

وهناك اعتقاد حول كون المنظمات غير الحكومية انبثقت من الحركات الاجتماعية، ففي الحالة الفلسطينية انبثقت المنظمات الفلسطينية غير الحكومية من حركة النضال الوطني، وتؤكد على ذلك حمامي؛ حيث ترى أنه بفعل قيام الاحتلال الإسرائيلي بالتعدي على المؤسسات الوطنية أضحى أمام الحركة الوطنية خياران وهما: أن تكرس ذاتها للعمل السري وتضحي بالقاعدة الشعبية، أو أن تلجأ إلى تطوير بديل آخر وهو إيجاد منظمات علنية يصعب التعدي عليها، فجرت عملية التحول من مؤسسات وطنية جماهيرية –سواء أكانت تنتمي إلى التنظيمات اليسارية أم إلى حركة فتح– إلى منظمات غير حكومية (حمامي، 1996: 95). وبذلك انبثقت المنظمات غير الحكومية من الحركة الشعبية التي شغلت مرحلة رئيسية من مراحل النضال من أجل التحرر الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة عام 1982؛ حيث كوّن الفلسطينيون في الداخل هذه الحركة وقاموا ببلورة إطارها العملي؛ وذلك بسبب ضعف فاعلية منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج (حمامي، 1996: 93–94)، وتحوّلت الحركة الشعبية فيما بعد إلى مجتمع المنظمات غير الحكومية، ومن منظمات تطوعية شعبية إلى مؤسسات صفوة غير حكومية ومستقلة ذاتياً وسياسياً وحرفياً (حمامي، 1996: 97).

ويتفق أبراش مع حمامي ويؤكد على أن جذور المجتمع المدني الفلسطيني تعود إلى الحركة الوطنية التي تمكن اعتبارها حركة اجتماعية، فقد وُلِدَ هذا المجتمع في رحم حركة التحرير الوطنية، وكان يناضل ضد الاستعمار، ويُؤثِر المصلحة الوطنية على المصلحة الفئوية أو الاقتصادية (أبراش، 2001).

وتظهر علاقة الترابط ما بين المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية عند الإشارة للدور الذي لعبته المنظمات غير الحكومية الفلسطينية قبل اتفاق أوسلو عام 1993 ومرحلة ما بعد أوسلو، فدور المنظمات غير الحكومية قبل أوسلو يختلف كثيراً عن دورها في مرحلة ما بعد أوسلو. فقبل تشكيل السلطة الفلسطينية تنظّم المجتمع الفلسطيني حول الأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية الجماهيرية، كما وارتبطت المنظمات غير الحكومية بهذه الأحزاب التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، واقتصر عملها على تقديم الخدمات (Jad, 2007: 623). وفي فترة الانتفاضة الأولى جرى هناك تحوّل في نطاق المنظمات الفلسطينية غير الحكومية من دورها كرابط للحركة الشعبية (Hanafi; Tabar, 2003: 211). أمّا الفترة الواقعة ما بين نهاية الانتفاضة الأولى عام 1987 وتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993 فقد استقل قطاع المنظمات غير الحكومية عن الأحزاب

والحركات الاجتماعية، وتواجد قطاع المنظمات غير الحكومية على قائمة الاهتمامات الرئيسية للمساعدات الخارجية التي تهدف إلى توفير الخدمات على مستوى القاعدة الشعبية التي شملت العيادات، والمدارس، ورياض الأطفال، والمشاريع المدرة للدخل، وكانت النتيجة ان هذه المنظمات أصبحت مهمة واكتسبت المزيد من القوة التي تفوق الأحزاب الأم **(Jad, 2007: 623).**

- المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والبناء الطبقي:

يعتبر البعض أن المنظمات الفلسطينية غير الحكومية عملت على خلق نخبة فلسطينية مرفهة، في حين أن البعض الأخر يعتقد بأن المنظمات غير الحكومية خلقت ما يسمى بالنخبة المتغربنة والنخبة الفلسطينية المعولمة، بينما هنالك رأي ثالث يفترض أن المنظمات غير الحكومية ساهمت بتكوين الطبقة الوسطى الحضرية الفلسطينية، وهنالك من يشير إلى قيام المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بخلق طبقة تضم العاملين داخل المنظمات غير الحكومية، ثمة رأي أخير حول قيام المنظمات غير الحكومية بخلق شريحة المحترفين / المهنيين الجدد، وفيما يلي توضيح هذه التوجهات التحليلية.

اختلفت قيادات المنظمات غير الحكومية منذ تكوينها عن الوقت المعاصر؛ فقد ساهمت المنظمات الفلسطينية غير الحكومية المعاصرة في تكوين نخبة تشمل موظفي قطاع المنظمات غير الحكومية، وبذلك جرى التزاع بين النخبة التقليدية ونخبة المنظمات غير الحكومية. ويشير إلى ذلك بشارة بقوله أنه قديماً احتل أبناء الطبقات الميسورة قيادة المنظمات غير الحكومية كنوع من المنزلة الاجتماعية، وكنوع من تأكيد الرابطة الأهلية التي تربط المجتمع ببعضه في ظل غياب منظومة واضحة من الحقوق والواجبات، وفي غياب سياسية الرفاه الاجتماعي؛ أما المنظمات غير الحكومية المعاصرة فيشغل قياداتها أبناء الطبقات الوسطى العليا والدنيا (بشارة، **1998**: **269**).

ساهمت المنظمات غير الحكومية بخلق نخبة مرفهة ومتميزة عن باقي أفراد الشعب الفلسطيني؛ فيفترض أبراش أن مؤسسات المجتمع المدني أصبحت تستقطب أعداداً متزايدة من النخبة السياسية والمثقفة، وتدفع لهم رواتب وحوافز مادية مرتفعة، مما أدى إلى تسابق أفراد النخبة على الانخراط في هذه المنظمات تحت شعار الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني، أو تنشيط مجال البحث العلمي (أبراش، **2001**)، كما ويلمس أبراش انقسام المجتمع الفلسطيني إلى نخبة أقلية مرفهة من جهة، وغالبية فقيرة وتعاني من البطالة من جهة أخرى. فقد خرج عدد كبير من المثقفين والنشطين سياسياً من ساحة العمل الشعبي والوطن؛ وذلك

بانكفاء واغتراب بعضهم داخل الوطن نتيجة إصابتهم بالإحباط، أو بتحوّل البعض إلى نخبة مرفهة تعمل في قطاع المنظمات غير الحكومية، وتتعارض مصالحها مع أي توجه نضالي ضد العدو، وتكمن مصلحتها في إبقاء الأمور على حالها وكبح أي تحركات احتجاجية أو نضالية (أبراش، **2001**)، وعلاوة على ذلك تنشغل النخبة الفلسطينية بمصالحها المادية وامتيازاتها وتدخل في مواجهة مع بعضها البعض على اقتسام كعكة المنح والمساعدات الأجنبية لاستغلال ما تبقى من رصيد ثوري لبيعه للولايات المتحدة ولإسرائيل أو لأي نظام عربي بهدف الاغتناء السريع، بينما غالبية الشعب الفلسطيني تتضور جوعاً والعدو يستوطن مزيداً من الأرض، ويفرض مزيداً من سياسية الأمر الواقع (أبراش، **2001**).

ويطلق البعض –أمثال حفني وطبر وجاد– مصطلح "النخبة الفلسطينية المعولمة" على موظفي المنظمات الفلسطينية غير الحكومية الذي ظهر على الساحة الفلسطينية، وتتألف هذه النخبة من قادة المنظمات غير الحكومية، والقادة المحليين للمنظمات غير الحكومية الدولية. وتضم إلى حد كبير ناشطي الطبقة الوسطى الحضرية، وقد سميت بالنخبة الفلسطينية المعولمة بسبب اتصالها بالمنظمات غير الحكومية الدولية، والجهات الفاعلة والأجندات. فرواتب المنظمات غير الحكومية تجذب المهرة والمتعلمين **(Hanafi; Tabar, 2003: 209)**. وتتفق جاد مع رأي كل من حنفي وطبر في نشوء النخبة الفلسطينية المعولمة، فقد مثّلت الانتفاضة الثانية تحولاً؛ حيث تمكّن زعماء المنظمات غير الحكومية من تمثيل صوت "المجتمع المدني" الفلسطيني، وهؤلاء القادة سُموا بالنخبة المعولمة، وهذه النخبة أسقطت النخبة القديمة من خلال تنافس على الاستمرارية **(Jad, 2007: 625)**.

ساهمت المنظمات غير الحكومية بتكوين الطبقة الوسطى الفلسطينية بحسب تراكي؛ حيث تعتبر تراكي موظفي المنظمات غير الحكومية جزء من الطبقة الوسطى، ويظهر ذلك عند تطرقها إلى العوامل التي أدت إلى نشوء الطبقة الوسطى في مدينة رام الله؛ فتقول: أدى تزايد القيود المفروضة على التنقل داخل الضفة الغربية وبين الضفة الغربية وقطاع غزة مع نهاية **1990** إلى تركيز الحكومة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في مدينة رام الله، وهذا بدوره ساهم في خلق طبقة وسطى. وأدت الانتفاضة الثانية في عام **2000** إلى تزايد حجم هذه الطبقة؛ بفعل ما رافقها من أحداث كبناء الجدار، وتكثيف شبكة من نقاط التفتيش والحواجز، الأمر الذي أدى إلى استقرار موظفي المؤسسات في المدينة؛ فتزايدت أعداد سكانها **(Taraki, 2008: 67)**. وتؤكّد تراكي في موضع آخر على كون موظفي المنظمات غير الحكومية هم جزء من الطبقة

الوسطى؛ حيث ترى أنّ "المهنيين الذين يمكن اعتبارهم جزء من الطبقة الوسطى استطاعوا تقديم أنفسهم بأنهم صوت المجتمع المدني وبدؤوا تنظيم أنفسهم في تشكيلات وتحالفات جديدة، على الرغم من أن تأثير السياسة الفئوية على الطراز القديم لم يكن غائباً." **(Taraki, 2008: 70)**

ويرى جوزيف مسعد أن عملية أوسلو وما رافقها من دعم سياسي ومادي خارجي أدّت إلى التحول في البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني، ومن ضمن الطبقات التي أنتجتها طبقة المنظمات غير الحكومية، "وهي طبقة بيروقراطية تقنية يعتمد تمويلها بشكل كلي على مدى خدمتها لعملية أوسلو، والسهر على نجاحها من خلال التخطيط والخدمات." (حمدان، **2010**: **70**)

وهنالك رأي آخر يتمثل بقيام المنظمات غير الحكومية بخلق شريحة جديدة تضم المحترفين / المهنيين الجدد؛ والمهنيون هم كوادر متخصصون ولديهم مزيج من التعليم والخبرة، وهم منفصلون عن بلدهم الأصلي وغير متحيزون له، وعادةً ما تكون لهم وجهات نظر مختلفة عن وجهات نظر المشرعين والمواطنين العاديين. ويواجه هؤلاء المحترفون / المهنيين فرصاً كبيرة وإغراءات لممارسة الصلاحيات الشخصية والمهنية. ومن هؤلاء المهنيين من ينتج خطاب التنمية الدولي، ومنهم من يكتب تقارير الأمم المتحدة ومسودة المؤتمرات، ومن يقوم بمتابعة استراتيجيات المؤتمر، ويساعد الدول القومية الجديدة في وضع سياسات التنمية الوطنية. ونظراً لقوة المنظمات غير الحكومية الدولية، تقوم هذه المنظمات بإعطاء المحترفين / المهنيين المحليين مزيداً من النفوذ من أجل تنفيذ خطة مشروع الممول على أرض الواقع، وإعداد التقارير والتقييم. وكلما كانت جودة العمل المهني أفضل، كانت العلاقات مع الجهات المانحة أفضل وأقوى. كما ان المهنيين المحليين يمكن أن يلبوا تطلعاتهم وتوقعاتهم على نحو أفضل من فرصتهم بأن يكونوا جزءاً من المجتمع الافتراضي؛ فهم يعملون كسماسرة، وهذا يخلق المسار الوظيفي المشترك الذي وضعته تلك المنظمات الدولية الإنسانية المشكِّلة للمعتقد والثقافة المشتركة عن طريق التمويل والشروط المفروضة عليه، وتتضمن تلك الثقافة الاعتقاد بمركزية التنمية في التقدم البشري، وبمسؤولية الحكومات للترويج لها، وبحتمية المساعدة التنموية الدولية لدعم العالم النامي، وبتعريف التنمية البشرية بدلاً من أن تكون اقتصادية أو سياسية بحتة. وترى جاد ان الاحتراف كجزء من عمل المنظمات غير الحكومية ممكن أن لا يؤدي إلى مشاركة المجموعات المستهدفة في المشاريع. فمنطق هذه المشاريع يسمح بالمشاركة العمودية

الصاعدة والهابطة وليس الأفقية، كما أن منطقها يؤدي إلى تركّز السلطة في أيدي الإداريين المسئولين أو التكنوقراط (Jad, 2007: 627).

- أجندة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية:

من المعروف أن أجندة المنظمات غير الحكومية ركزت في فترة السبعينيات والثمانينيات على مفهوم الصمود المقاوم؛ فقد عنيت المنظمات غير الحكومية في تلك الفترة بتنفيذ مبادرات تتمحور حول مقاومة الضم الإسرائيلي للمناطق المحتلة (حمامي، 1996: 98). ويمكن القول بأن الانتقال من الاهتمام بأجندة النوع الاجتماعي إلى الاهتمام في الأجندة الوطنية لم يكن مبنياً على استمرار الصلات مع الدوائر الفلسطينية أو الأنشطة الوطنية؛ بل بُنِيَ من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من اللاعبين الدوليين والشركاء الفلسطينيين النائبين عن المصلحة الوطنية الفلسطينية (Jad, 2007: 624)، ومنذ البداية انخرطت الناشطات النسويات في الحركة الوطنية الفلسطينية؛ حيث سعين إلى تعبئة الرأي العام في دعم الحقوق الوطنية في الاستقلال وتقرير المصير سواء في العالم العربي أو في العالم، وفي سياق الانتفاضة الفلسطينية الأولى لعبت المنظمات النسوية الدور الفعال في التعبير عن معاناة الفلسطينيين وواقع حياتهم اليومية في ظل السياسات التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي. ولكن مع بداية عام 1990 جرى تعديل لأجندة المنظمات غير الحكومية، لأن بعض الجهات المانحة الرئيسية أصرت على فصل المنظمات غير الحكومية عن السياسة، وهكذا نُظِرَ إلى المنظمات غير الحكومية بوصفها متلقي سلبي (Jad, 2007: 625)، ويرى جاد أن الحقوق القائمة المعتمدة على أجندة المنظمات النسائية غير الحكومية لها تأثير سلبي على إمكانية تعبئة جميع المنظمات النسائية، وأن هذا التأثير بدوره خلق مساحة ساعدت المجموعات الإسلامية على تأسيس نفسها كقوة قوية ومهيمنة في المجتمع المدني الفلسطيني (Jad, 2007: 623).

وبعد اتفاق أوسلو حوّلت الجهات المانحة جزء كبير من ميزانياتها إلى السلطة الفلسطينية، لذا عانت المنظمات غير الحكومية من قلة التمويل، وتغيّرت أولويات التمويل واتجهت نحو البرامج التي تعنى بتنمية المؤسسات والتدريب والتنمية المجتمعية وتضاءل تمويل البرامج المتعلقة باستراتيجيات المقاومة (عبد الهادي، د. ت. : 16)، بالإضافة إلى ذلك ظهرت مضامين جديدة لتوجهات المنظمات غير الحكومية، ومن هذه المضامين المضمون القانوني؛ حيث تطلّعت المنظمات غير الحكومية إلى ضرورة تشكيل إطار قانوني جديد ينظم عمل المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في العلاقة مع السلطة، ويحدّد طبيعة دور ومستقبل

المنظمات غير الحكومية (عبد الهادي، د. ت: 28). كما ظهر المضمون التنموي؛ فقد بدأت بعض المنظمات غير الحكومية بالاستجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة والتوجّه نحو بلورة رؤى وأهداف تنموية واضحة وبلورة برامج وسياسات تنسجم مع أولويات واحتياجات القطاعات أو الفئات المستهدفة، واستند المضمون التنموي الجديد على التنمية المستدامة والتخطيط التنموي طويل المدى وعلى التنمية الديمقراطية (عبد الهادي، د. ت: 31–32)، ووجد المضمون المؤسساتي ضمن توجه المنظمات الفلسطينية غير الحكومية والذي يشمل الطابع الديمقراطي؛ حيث برزت أهمية تعزيز المفاهيم المؤسساتية الحديثة، وترسيخ الديمقراطية الداخلية لتستطيع المؤسسات من إحداث التغيير الاجتماعي (عبد الهادي، د. ت: 33)، ويشمل المضمون المؤسساتي أيضاً التركيز على الطابع المهني والمساءلة والشفافية (عبد الهادي، د. ت: 34).

لم يكن للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية أجندة وطنية؛ فمنذ بداية الانتفاضة الثانية غابت المنظمات غير الحكومية عن المظاهرات الشعبية التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تتآزر هذه المنظمات غير الحكومية مع القوى السياسية أو مع السكان المحليين في تلك الفترة، وقامت فقط بتزويد المعلومات الدقيقة والحديثة حول أعداد المصابين والوفيات الفلسطينية، وحول الضرر الناجم عن العمليات العسكرية الإسرائيلية، فهي بذلك أرّخت انتهاكات حقوق الإنسان (Hanafi; Tabar, 2003: 206)، كما ويرصد كل من حنفي وطبر أنه بعد فترة من اندلاع الانتفاضة لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً رئيسياً في مساعدة السكان على تنقلهم عندما أغلقت القوات الإسرائيلية الطريق المؤدي إلى جامعة بيرزيت (Hanafi; Tabar, 2003: 206)، كما وأولت بعض المنظمات غير الحكومية أهمية خاصة للقضايا السياسية الأساسية كالقدس والاستيطان واللاجئين والحدود وغيرها (عبد الهادي، د. ت: 9).

وتتشارك جاد مع حنفي وطبر حول غياب الأجندة الوطنية في مرحلة الانتفاضة الثانية، وتؤكد على أن الوضع تغير بعد الانتفاضة الثانية؛ فقد اختفت الأجندة الوطنية، ولم تعمل الـ NGOs ضمن الإطار الوطني؛ وذلك بفعل تركيز المنظمات غير الحكومية الدولية والدول الأجنبية والجهات المانحة على مجموعة من القضايا المتعلقة ببناء السلام وحل النزاعات (Jad, 2007: 624)؛ وبذلك أدّت الأجندة العالمية إلى تحوّل في الأجندة الوطنية الفلسطينية من الكفاح من أجل تقرير

المصير وإقامة دولة ذات السيادة إلى السعي وراء التمويل الخارجي والذي تتحكم بمقداره وبكيفية صرفه الجهات المانحة (Jad, 2007: 628).

- التمويل والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية:

هنالك الكثير من المنظرين والمفكرين الاجتماعيين الذين تطرقوا إلى دراسة وتحليل أثر التمويل الخارجي الذي تتلقاه المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على أدائها لعملها وتنفيذها لبرامجها. فيرى البعض أن المساعدات الممنوحة للفلسطينيين ليست أكثر من مساعدات سياسية شكلية تهدف إلى دفع عملية السلام المتعثرة ولا علاقة لها بالتنمية، كما ان حمل شعار الديمقراطية وحقوق الانسان هو مجرد قناع يخفي وراءه الممولين مصالحهم السياسية والاقتصادية (كرزم، 1999: 103)؛ وذلك لأن هذه المساعدات تخضع لشروط المانحين السياسية – الاقتصادية، وإذا لم توافق الدول المتلقية الراغبة في التنمية فإنّ المساعدات ستقل أو تقطع نهائياً أو سيتم استخدام القوة لتطويع الدول المتمردة؛ وذلك مثلما حدث في العراق (كرزم، 1999: 103–104). فالعلاقة هي انعكاس مباشر لعلاقات التبادل غير المتكافئ بين الغرب الرأسمالي والعالم الثالث، وبالنتيجة يتم تثبيت تبعية المؤسسات المحلية للمؤسسات الأجنبية (كرزم، 1999: 105)، وتثبيت الهيمنة فتهيمن الجهات المانحة على المنظمات الأهلية (عبد الهادي، د. ت. : 17). وهذا يتوافق مع قول لدادوة بأن "الجهات المانحة قادمة بأهدافها الخاصة المعلنة، وقدرة المنظمات المحلية على إحداث تغيير جدي في هذا المجال محدودة، على الرغم من ادعاء مسئولي بعضها أنهم يفرضون على الممول برامجهم." (لدادوة، حسن، 2001: 96)

ويتفق جاد مع رأي كرزم السابق، فالمنظمات غير الحكومية الفلسطينية تقنع المانحين الدوليين بضرورة عملها كـ"نشطاء السلام" من أجل خدمة مصالحها الخاصة، فضلاً عن الحصول على التمويل، ودعم مطالبتهم، واكتساب المزيد من السلطة والشرعية (Jad, 2007: 627). أما بخصوص العلاقة ما بين المنظمات غير الحكومية والمانحين الدوليين فهي علاقة ليست باتجاه واحد، بل إن هناك شبكة من العلاقات المعقدة، والتي يفرض فيها طرف –الممول– إرادته على الطرف الأخر– المتلقي– وهذا لا يعني أن كلا الطرفين متساوٍ مع الأخر في القوة، ولكنه ببساطة يشير إلى إشكالية العلاقة بينهما لتشمل المصالح الشخصية لكل من المانحين والمتلقين، وهذه العلاقة هي التي تعطي طرف ما السلطة لتقرير ما يجب أخذه وما يجب تركه (Jad,

(2007: 627. وغالباً ما تتعرض المنظمات غير الحكومية بوصفهم متلقي سلبي لتأثير خارجي، بحيث تبقى تحت رحمة أهواء الجهات المانحة. كما أنّ ممثلي المنظمات غير الحكومية لديهم القدرة على التلاعب، وإعادة التفاوض، وإضفاء الشرعية على أجندة الممول **(Jad, 2007: 628).**

ويعتبر مسئولي السلطة الفلسطينية أن قطاعات مثل قطاع حقوق الإنسان والديمقراطية وقطاع النوع الاجتماعي هي قطاعات ممولة وتستجيب لمطالب الجهات المانحة، وانتقد مسؤولي السلطة الفلسطينية إلى جانب بعض المثقفين –الذين يعتبرون أنها تخدم سياسياً مصلحة الأعداء– أجندة الممول. وفي عام **1999** اندلعت أزمة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالتمويل، وأدى ذلك إلى إنشاء وزارة شؤون المنظمات غير الحكومية. كما وتشتبه السلطة الفلسطينية بالمنظمات غير الحكومية وذلك بسبب علاقاتها الخارجية، وبسبب أنشطتها التي تعمل كبديل للدولة **(Hanafi; Tabar, 2003: 209).**

- هل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية منظمات تنموية ديمقراطية أم اغاثية؟

يمكن القول بأن هنالك خصوصية للمجتمع الفلسطيني؛ بسبب الوضع السياسي الذي تعاني منه فلسطين، فلا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية، وإنما يمكن الحديث عن تنمية صمود الشعب الفلسطيني.

وفي فلسطين أدّت الإجراءات القمعية وما رافقها من حصار جغرافي ومالي، وتقسيم تعسفي للأرض خلال انتفاضة الأقصى إلى إضافة أعباء جديدة على كاهل المنظمات غير الحكومية ووضعها أمام تحديات؛ كالتوفيق بين الاستمرار في عملية التنمية من جهة، والعودة إلى المهام الاغاثية من جهة أخرى (المالكي وآخرون ، **2008**: **2**). ولكنّ الممارسات الإسرائيلية عرقلت التنمية الفلسطينية والاستقلال السياسي من خلال ممارساتها المتمثلة بالإغلاقات، وبناء المستوطنات. ويشير كل من حنفي وطبر إلى أن برامج المنظمات غير الحكومية تصبح مشاريع تنموية بدون وجود خطة طارئة عند استفحال النزاع الوطني **(Hanafi; Tabar, 2003: 207).**

وتقوم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بدورها المقتصر حالياً على النصح من خلال ورش العمل والبرامج التدريبية (Hanafi; Tabar, 2003: 211)؛ وبذلك عادت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية إلى النمط المألوف للإغاثة قصيرة الأجل، وهذا يعكس غياب رؤية إستراتيجية طويلة الأجل بشأن كيفية إسهام المنظمات غير الحكومية في التغيير في السياق الفلسطيني الوطني الذي يمر بمرحلة انتقالية (Hanafi; Tabar, 2003: 213). كما ويدعو البنك الدولي الوكالات المانحة إلى التركيز على حالات الطوارئ وتقديم المساعدة للفلسطينيين مثل تقديم المعونة الغذائية، ودعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية، وتقديم الخدمات، ودعم برامج الرعاية الاجتماعية والرفاهية(Hanafi; Tabar, 2003:208). وبذلك يتضح أن مشاريع المنظمات غير الحكومية هي إغاثة في حالات الطوارئ، وتوجه إلى المدى القصير (Hanafi; Tabar, 2003: 208).

في حين يؤكد عبد الهادي على أنّ المنظمات الأهلية الفلسطينية استطاعت تقديم خدمات نوعية للمجتمع الفلسطيني في مجالات الصحة والتعليم، ونفّذت برامج مختلفة لإدماج وتأهيل المعاقين الفلسطينيين، كما وعملت في القطاع الزراعي والمشاريع المدرة للدخل والاقتصاد غير المنظم. وقدمت هذه المنظمات خدمات نوعية على صعيد الأبحاث والتطوير المؤسسي وتطوير الطاقة البشرية وموضوعات المرأة وغيرها من الخدمات في قطاعي البناء التحتي الاقتصادي والاجتماعي؛ وبالتالي أسهمت المنظمات الأهلية في تعزيز صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني للسياسة الإسرائيلية (عبد الهادي، د.ت: 59-60). ويشير عبد الهادي أيضاً إلى تغير دور المنظمات غير الحكومية بعد اتفاق أوسلو إذ أصبح التركيز على التنمية البشرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وبناء المجتمع المدني، وتبلور بذلك إطار جديد للعمل التنموي الأهلي الفلسطيني، ومن أبرز ملامحه: تعزيز مبدأ ومفهوم الاعتماد على الذات من خلال الاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية والبشرية المتاحة (عبد الهادي، د.ت: 60)، وتركيز المنظمات الأهلية الفلسطينية على بناء المجتمع الديمقراطي المدني، وتعزيز العمل مع المجتمع المحلي وتقويته وزيادة مشاركته في صنع القرار الوطني والتنموي، وتعزيز مبدئي العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان في العملية التنموية، ومبدأ التكاملية بالعمل التنموي الفلسطيني، ومبدأ استمرارية التنمية، بالإضافة إلى التركيز على إشراك المرأة الفلسطينية بكافة جوانب العملية التنموية (عبد الهادي، د.ت: 61).

بينما يعتبر جاد أن المنظمات النسائية غير الحكومية في العالم العربي تشكّل عاملاً هاماً في التنمية والدمقرطة والتحديث، وتسعى أيضاً إلى القضاء على السلطة الأبوية، إلا أنها حقيقة تعكس أجندة غربية وتمثّل النساء النخبة، كما أن لها أبعاد الثقافية والقيم تؤيّد التبعية وعدم الاعتماد على الذات، وتنشر طرق جديدة للاستهلاك **(Jad, 2007: 623)**، والقليل من الدراسات أشارت إلى تأثير انتشار المنظمات غير الحكومية على تمكين الفئات الاجتماعية المـــختلفة التي تدعـــي المنظمـــات غير الحكومية تمثيلها فـــي الشرق الأوسط **(Jad, 2007: 623)**.

الفصل الثاني:

مراجعة الدراسات والأدبيات السابقة

يُعتبَر موضوع المنظمات غير الحكومية (NGOs) موضوع جدلي شائك لدى الدول النامية عامة وفلسطين خاصة، فقد شغل هذا الموضوع تفكير واهتمام المفكرين الاجتماعيين والاقتصاديين والكثير من المثقفين والباحثين. وبالنظر إلى الكتابات السابقة يمكن القول بأنّ هنالك نقاشات واسعة تدور حول المجتمع المدني بشكل عام والمنظمات غير الحكومية بشكل خاص؛ كعنصر من عناصر المجتمع المدني.

فقد تزايد الاهتمام العالمي والدولي بقضايا المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين؛ حيث شهد هذان العقدان تزايداً ملحوظاً في الكتابات والدراسات التي تعالج موضوع المنظمات غير الحكومية، تلك

المنظمات التي انتشرت بشكل واسع في دول العالم عموماً وفي الدول العربية خصوصاً، وذلك بدعم وتأييد من المنظمات الدولية والدول المتقدمة صناعياً.

وتوجد العديد من الأدبيات سواء أكانت دراسات وأبحاث أم مقالات وتقارير متعلقة بخصوص المنظمات غير الحكومية؛ تلك الأدبيات التي درست المنظمات غير الحكومية العربية والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية. ومن أجل معرفة ما كُتِبَ وبُحِثَ عن المنظمات غير الحكومية الجديدة في فلسطين تم مراجعة مجموعة من الدراسات الامبريقية والكيفية المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية في العالم العربي وتحديداً في فلسطين. وبناءً على ذلك وُجِدَت أعداداً لا تُعَدُّ ولا تحصى من الدراسات والتقارير والمقالات بخصوص هذه المنظمات. ويمكن القول ضمن هذا السياق بأن الدراسات المتوفرة دراسات مهمة إلا أن البعض منها لا يتعمق بواقع المنظمات غير الحكومية الجديدة كجزء من المجتمع المدني ولا يتطرق بشكل مكثف إلى الحديث عن التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية لهذه المنظمات وتأثيرها على الشرائح الاجتماعية المختلفة سواء أكان ذلك في فلسطين أو في أي دولة عربية أخرى. ومّما لا شك فيه أن جزء من هذه الدراسات والأبحاث يركّز على دور المنظمات غير الحكومية، والتغييرات التي طرأت على هذا الدور إلا أن النسبة الأكبر من هذه الدراسات تركز على جوانب أخرى مختلفة.

ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى مجموعتين رئيسيتين تختلفان في الموضوعات التي تناولتها والأدوات التحليلية التي استخدمتها والنتائج التي توصلت إليها ومجتمعات البحث التي عنيت بدراستها؛ وهما:

أولاً: الدراسات التي ركزت على المنظمات غير الحكومية العربية المختلفة.

ثانياً: الدراسات التي وجهت اهتمامها بشكل مباشر إلى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية باختلاف أهدافها ونطاق عملها.

أولاً: الدراسات التي ركزت على المجتمعات العربية المختلفة:

توجد العديد من الدراسات والأبحاث التي درست المنظمات غير الحكومية المتواجدة في الدول العربية، وفي هذا القسم سيتم التعمق بهذا المجال.

- المجتمع الأهلي:

يعتبر المجتمع المدني مصطلح واسع فضفاض اختلف المفكرون والباحثون المتعددون في تفسيره وتعريفه، وبالرجوع إلى الأدبيات المختلفة نلاحظ أن هنالك مجموعة من الأدبيات التي تحدثت عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وتطرقت إلى الحديث عن تطور القطاع الأهلي والمنظمات غير الحكومية في المجتمعات العربية (الباز: **2006**، العمزى: **2005**، قنديل: **2003**، شرف الدين: **2003**، حمزة: **1999**، الإسكوا: **2003**: **7 –47**، الإسكوا: **2003**: **163–181**، إبراهيم: **2000**، الهيتي: **2006**، ياسين: لا ذكر لسنة النشر، بيرس: **1995**، إدواردز وهيوم: **1995**، عبد العظيم: **2002**، عبد الوهاب: **2002**)؛ فتشير الباز إلى الحديث عن تطور القطاع الأهلي المصري في إطار التطور السياسي والاقتصادي للمجتمع في مراحل تاريخية مختلفة، مع التركيز على تطور مشاركة المرأة في القطاع الأهلي وتأثّرها بعوامل مرتبطة بالظروف الموضوعية للمراحل التاريخية (الباز: **2006**)، كما ويركّز العمزى على نشأة الجمعيات الأهلية في مصر. بينما تقوم قنديل بتعريف المجتمع المدني وتحديد أركانه الأساسية، وتذكر أيضاً بعض المعلومات الإحصائية بخصوص المنظمات غير الحكومية العربية التي بلغ عددها **120** ألف منظمة عام **1998**(قنديل: **2003**). ومن ناحية أخرى تقوم شرف الدين بتعريف المنظمات غير الحكومية، وتشير الى أن هنالك توسع للمنظمات غير الحكومية في البلدان العربية؛ بسبب التأثير المباشر للعوامل الخارجية، وتوضح أيضاً أنّ هنالك تزايد في عدد هذه المنظمات؛ نتيجةً للتحولات الاقتصادية والسياسية في العالم العربي (شرف الدين: **2003**). تقوم أيضاً حمزة بتعريف هذه المنظمات، وتتطرق إلى الحديث عن المنظمات غير الحكومية في البلدان العربية، وتختلف عن غيرها من الدراسات بإشارتها إلى الخلط المفاهيمي المحيط بالمجتمع المدني، وإلى تعدد تعريفات المنظمات غير الحكومية (حمزة: **1999**). وعلاوة على ذلك تتحدث أيضاً الإسكوا عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وتحدد مفهوم المجتمع المدني، وتعرض ماهية ونشأة وتطور المنظمات غير الحكومية العربية باعتبارها جزء من المجتمع المدني العربي (الإسكوا: **2003**: **7–47**). وكذلك الأمر بالنسبة لإبراهيم الذي يرى بأن المنظمات غير الحكومية هي العقل التنظيمي للمجتمع الأهلي، ويطرح نشوء المجتمع الأهلي العربي، ويتحدث أيضاً عن المنظمات غير الحكومية العربية ومشاكلها الحاضرة وإمكانياتها في المستقبل (إبراهيم: **2000**). وتتطرق الهيتي إلى الحديث عن مفهوم المنظمات غير الحكومية وماهيتها، فقد توصلت إلى أن هنالك انتشار واسع للمنظمات غير الحكومية في

دول الخليج العربي (الهيتي: ٢٠٠٦). كما وتحدث إدواردز وهيوم عن المنظمات الأهلية والمنظمات القاعدية في النظام العالمي الجديد؛ حيث أشارا إلى علاقة المنظمات الأهلية والقاعدية بالبعد الاقتصادي القائم على أساس تقديم الدعم من أجل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء، والبعد السياسي القائم على عملية الدمقرطة وتمكين المواطنين من لعب دور أكبر في عملية اتخاذ القرار والآليات السياسية، كما يتم التطرق إلى علاقة المنظمات الأهلية والقاعدية بالبعد المالي المتمثل بتقديم الدعم المالي للمنظمات الأهلية المختلفة من أجل القيام بأدوارها (إدواردز وهيوم: **1995**). وتتشارك دراسة عبد العظيم مع غيرها من الدراسات السابقة بخصوص الحديث عن المنظمات غير الحكومية؛ فتعرض تعريف البنك الدولي للمنظمات غير الحكومية؛ إلا أن هذه الدراسة تختلف عن غيرها بربطها المجتمع المدني مع العولمة؛ حيث ترى أن للعولمة أثر كبير في بروز وتنامي منظمات المجتمع المدني التي استفادت من الثورة في وسائل الاتصال الدولية، وبالتالي شجعت على انتقال رؤى وأفكار دول المركز. وتقوم هذه الدراسة كغيرها من الدراسات السابقة بتعريف المجتمع المدني إلا أنها تختلف عنها في ذكرها عدة معايير لتصنيف المنظمات غير الحكومية وهي: الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، التاريخ المؤسسي والمدى الزمني، والمدى الجغرافي. كما تستقصي الدراسة أسباب نمو المنظمات غير الحكومية والمتمثلة بوجود مجموعة من الأزمات والثورات منذ السبعينيات، وتنامي الوعي والإدراك بأهمية بناء مجتمع مدني عالمي يقوم على مفهوم المواطنة، وكما كان للعنف المتزايد عقب الحرب الباردة دور بارز في نمو المنظمات غير الحكومية. بالإضافة إلى اتجاه كثير من المنظمات الحكومية الدولية والدول الغربية المانحة إلى تفويض المنظمات غير الحكومية لتقديم جانب من خدماتها الخاصة الإغاثية (عبد العظيم: **2002**). ويتتبع عبد الوهاب الاهتمام غير الحكومي لحركة حماية المستهلك؛ حيث يُعتبَر هذا النشاط حديثاً في مصر بعد أن كانت الدولة هي المسؤولة عن تقديم الخدمات والإنتاج المباشر. وفي إطار التحولات السياسية التي شهدتها مصر والمتمثلة في الاتجاه نحو الأحزاب السياسية، وحرية المعلومات، والتعبير عن الرأي ازداد الاهتمام بإنشاء جمعيات حماية المستهلك، ويشير الباحث إلى المتغيرات والتطورات التي أدّت إلى بروز دور الجمعيات الأهلية في حماية المستهلك؛ تلك المتغيرات المتمثلة بالتحول في دور الدولة، وازدياد دور الجمعيات الأهلية في التنمية، واتفاقية الجات، والمنافسة، وانتشار ظاهرة الغش، وغياب الوعي لدى بعض المستهلكين بحقوقهم (عبد الوهاب: **2002**).

كما يتحدث النجار في دراسته عن المنظمات غير الحكومية؛ ويخص بالذكر المنظمات النسائية والجمعيات المختلطة سواء أكانت جمعيات مهنية أم جمعيات سياسية أم جمعيات ذات اهتمامات خاصة (النجار: **2003**)، بينما تسلط كيوان الضوء على جميع المنظمات غير الحكومية اللبنانية المنطلقة من النظام الديمقراطي المبني على الإقرار بالحريات العامة والشخصية ومراعاة النسيج الاجتماعي والطائفي (كيوان:**2001**).

إلا ان دراسة شرف الدين تختلف عن غيرها؛ حيث تشير الباحثة إلى مواقع المنظمات غير الحكومية في المجتمعات المدنية العربية؛ فهل يمكن تصنيفها ضمن مؤسسات المجتمع المدني أم ضمن المؤسسات الخاصة أم أنها تابعة لسلطات سياسية، وترى أن هنالك صعوبة في تحديد هذه المواقع؛ وذلك بسبب قلة المعلومات وعدم شمول الدراسات من ناحية، وعدم وضوح التعاريف الخاصة بمفهومي المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى (شرف الدين: **2003**).

- المواطنة والنوع الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية:

للمنظمات غير الحكومية دور فيما يتعلق بالمواطنة والنوع الاجتماعي، حيث توجد العديد من الدراسات التي وجهت اهتمامها إلى المواطنة والنوع الاجتماعي ودور المنظمات غير الحكومية بخصوص ذلك، (كيوان: **2001**، النجار: **2003**، الباز: **2006**). وركّزت هذه الدراسات على المفهوم النظري للمواطنة (كيوان: **2001**، النجار: **2003**، الباز: **2006**) ذلك المفهوم الذي تطوّر تاريخياً بفعل الثورة الفرنسية؛ حيث انتقل الولاء –ضمن المجتمعات المختلفة– من المجال الديني والقبلي والعرقي والجنسي إلى الانتماء الوطني القومي (النجار: **2003**)، كما وتطوّر مفهوم المواطنة تاريخياً في الغرب، وارتبط بنشأة الدولة القومية وتوسعها الاستعماري الذي أدى إلى تغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المستعمرات بشكل أضعف أسس قيام دولة قومية (الباز: **2006**). وتشير هذه الدراسات إلى حالة التغير النوعي للمرأة في المجتمع من الناحية الاجتماعية التعليمية (كيوان: **2001**، النجار: **2003**، الباز: **2006**)، فقد ركّز كل من النجار والباز وكيوان على أوضاع المرأة وحالة التغير التي طرأت عليها؛ ففي لبنان ترى كيوان أن هناك تطور في مسيرة حصول المرأة اللبنانية على حقوقها المتمثلة بالتعليم والعمل والمشاركة السياسية وغيرها (كيوان:**2001**). وفي المجتمع البحريني تجسّدت التغيرات على أوضاع المرأة بارتفاع نسبة تعليم المرأة البحرينية، ودخولها في سوق العمل الحديث، وانخراطها في الشأن العام، وموقفها حيال هذا الشأن، وحصولها على

حقوق سياسية مساوية لحقوق الرجل (النجار: **2003**). وبالنسبة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في مصر؛ فمن الناحية الاجتماعية هنالك تركيز على التعليم كعنصر لتمكين المرأة، ومن الناحية السياسية لا تزال المرأة المصرية بحاجة إلى بذل جهد لتغيير القيم المحددة للمشاركة السياسية، ومن الناحية الاقتصادية تبين أن العولمة أفادت فئات نسوية كالفئات المتعلمة الحضرية وأضعفت فئات نسوية أخرى كالفئات الريفية غير المتعلمة (الباز: **2006**). وتلتقي دراسة كل من النجار والباز والعمزى وكيوان في الإشارة إلى وضع المرأة في التشريعات والقوانين الدستورية (كيوان:**2001**، النجار: **2003**، العمزى: **2003**، الباز: **2006**)، حيث تطرح كيوان في دراستها قضية المرأة العربية الواقعة بين مطرقة تشريعات الأحوال الشخصية وسندان الطائفية السياسية (كيوان:**2001**). ويستقصي النجار التشريعات البحرينية؛ وخصوصاً كما وردت في الدستور وقانون الأحوال الشخصية وقانون العمل، ويقارن هذا الوضع بوضع النساء في سائر بلدان الخليج العربية (النجار: **2003**)، يبحث العمزى حول مدى مراعاة الحكومة المصرية لالتزاماتها بموجب التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويرى ضرورة التزام الدولة بالقضاء على التمييز ضد المرأة من أجل ضمان تطورها وتقدمها ومساواتها مع الرجل (العمزى: **2003**). وتتحدث الباز بخصوص ذلك؛ حيث تستقصي الباز أيضاً أبعاد المواطنة التي يحددها الدستور والقوانين، وتناقش التشريعات التي تحكم وضع المرأة المصرية وتحدد حقوقها، مع الإشارة إلى النصوص التي تحمل ضمنها تمييزاً على أساس النوع الاجتماعي (الباز: **2006**).

كما وتوجد دراسات أخرى ركّزت على المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المرأة وتناولت المرأة في القطاع الأهلي العربي (الإسكوا: **2003**: **7–47**، الباز: **2003**، العمزى: **2003**)، فقد اتضح لدى الباز اتجاه المنظمات الحديثة ذات التوجه الدفاعي التي تتبنى منظور النوع الاجتماعي إلى تبني أنشطة أكثر ارتباطاً ببناء قدرات المرأة (الباز: **2003**). كما بيّن العمزى دور الجمعيات الأهلية في مجال تعزيز وحماية حقوق المرأة، ويتمثل ذلك من خلال أداء بعض الأدوار التي يمكن ان تقوم بها الجمعيات الأهلية في التوعية على استخدام آليات حماية حقوق المرأة. ويرى الباحث أنه من أجل أن تنجح الجمعيات الأهلية في توعية المواطنين بآليات حماية حقوق الانسان لا بدّ أن تشمل أهدافها ووظائفها ما يلي: الاعلام والتثقيف بحقوق المرأة؛ حيث يجب أن تأخذ المنظمات غير الحكومية في أجندتها حق المرأة في العمل بشكل متساو مع الرجل، بالإضافة إلى ضمان الحقوق

الصحية للمرأة، وحقها في التعليم، وفي الكرامة الإنسانية مع، الإشارة إلى الحقوق الأسرية للمرأة القائمة على المساواة مع الرجل. كما ويجب أن تشمل أهدف الجمعيات الأهلية ووظائفها قضية تشجيع وتنمية القيم والسلوكيات التي تعزز حقوق المرأة في المجتمع؛ ويتم ذلك من خلال خلق حالة يقظة داخلية قائمة على قيام المنظمات غير الحكومية بتوعية أفراد المجتمع بالسلوك الانتهاكي ضد المرأة ثمّ التصدي للصورة النمطية المتكونة عنها والتي تكرس من دونيتها، بالإضافة إلى خلق يقظة خارجية. ويتمثل دور المنظمات غير الحكومية في ذلك بتشجيع المجموعات والأفراد على اتخاذ مواقف ايجابية بالدفاع عن حقوق الانسان عموماً والطفل والمرأة خصوصاً. كما وتلعب المنظمات غير الحكومية دور كرقيب على التشريعات سواء أكانت هذه التشريعات قائمة أم مقترحة؛ حيث يتمثل دورها بكشف أوجه القصور الدستورية والقانونية في التشريع المصري، وإجراء دراسات علمية حول الآثار السلبية لتلك التشريعات على حقوق المرأة، وتكوين رأي عام ضاغط ضد التشريعات المقيدة لحقوق المرأة المصرية (العمزى: **2003**).

وتختلف دراسة الباز (**2003**) عن غيرها؛ حيث توصلت إلى أنّ حجم ودور وتأثير المنظمات غير الحكومية النسائية يختلف من بلد لآخر تبعاً لمواقف الدولة من القطاع الأهلي، وتبعاً للظروف الموضوعية والذاتية للنساء. كما أنّ هنالك عدة فئات من المنظمات غير الحكومية مثل: المنظمات الخيرية والتنموية والثقافية والتوعوية والرعائية والخدمية ما تزال ذات توجه إسلامي ورؤية تقليدية للمرأة، ويختلف وزن وحجم كل فئة من فئات المنظمات غير الحكومية من بلد لآخر حسب المستوى الثقافي، ومستوى وعي العاملين في هذه المنظمات، والمستوى الاقتصادي للمجتمع، ومدى تطور الحركة النسائية، ومساحة الديمقراطية في البلد (الباز:**2003**).

- دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان:

من خلال الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة لُوحِظ أنّ للمنظمات غير الحكومية دور في حماية حقوق الإنسان المتواجد ضمن الشرائح الاجتماعية المختلفة التي يتكون منها المجتمع (عبد العظيم: **2002**، صالح: **2002**)؛ حيث تشير عبد العظيم إلى دور المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان؛ وذلك عبر إقامة مجتمع مدني عالمي يتجاوز الحدود القومية، ويتم فيه وضع الأجندة، والتفاوض بشأن الاتفاقيات، والمساعدة في الوصول إلى النتائج، وعبر إضفاء الشرعية من أجل

كسب التأييد العام والسياسي (عبد العظيم: **2002**). كما وتتشابه دراسة صالح مع الدراسة السابقة الذكر؛ فقد تطرقت دراسة صالح إلى الحديث عن دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في مصر؛ ولكنها تختلف عنها في الحديث عن العوامل الأساسية التي ساعدت على بروز حركة حقوق الانسان في مصر مع الإشارة إلى الإطار القانوني الذي يحكم مجال عمل المنظمات التطوعية في المجتمع المصري. وتحاول الباحثة أيضاً تقويم دور منظمات حقوق الإنسان المصرية من خلال محددات رئيسية متمثلة بطبيعة الدور ونوعيته، وأوضحت الباحثة بالنسبة لطبيعة الدور بأنه دور محصور في مواكبة الحدث أو متابعته بعد وقوعه، وفيما يتعلق بطبيعة الدور فالمنظمات المدروسة تقوم بوظيفة التثقيف والتوعية ووظيفة الإرشاد والتعليم، أما بخصوص نتائج الدور فيمكن القول بأن منظمات حقوق الانسان نجحت في احترام كرامة الإنسان وحقوقه المدنية، ويتمثل هذا النجاح في القبول الذي حصلت عليه، وفي التأثير على الخطاب السياسي الرسمي، ويتجسد النجاح أيضاً من ناحية بناء كيان مؤسس لحركة حقوق الانسان، بالإضافة إلى الموقع الذي استطاعت منظمات حقوق الانسان من أن توجده لنفسها ضمن حركات حقوق الانسان العالمية (صالح: **2002**).

- دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة:

يعاني العالم أجمع من مشكلة بيئية متزايدة في حجمها واتساعها، ونتيجة لذلك برزت العديد من المنظمات غير الحكومية المعنية في حماية البيئة. وبالرجوع إلى الأدبيات السابقة نجد دراسة مصطفى بخصوص دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة؛ ذلك الدور القائم على أساس تثقيف وتوعية أفراد المجتمع ككل بقضايا البيئة ودورهم في الحفاظ عليها من خلال حملات إعلامية تثقيفية، ومن خلال تنفيذ الخطط والمشاريع الميدانية الهادفة إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية (مصطفى: **2002**).

- دور المنظمات غير الحكومية في التقليل من الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي:

كما وتساهم المنظمات غير الحكومية في التقليل من الفقر وتحقيق الاندماج والرفاهة الاجتماعية (الإسكوا، **2003**: **69–84**، عدلي، **2005**). فقد قامت الإسكوا بتحليل الدور الحالي للمنظمات الأهلية العربية؛ وخصوصاً دورها في التقليل من الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي، وتناقش أيضاً مدى التطور الذي شهدته المنظمات الأهلية في التنمية الاجتماعية؛ حيث شهدت هذه المنظمات زيادة كمية، بالإضافة الى تجاوبها باستمرار مع الفئات المهمشة وخصوصاً الفقراء (الإسكوا، **2003**: **69–84**)، ويتشابه ذلك مع دراسة عدلي بخصوص الدور الجديد للمجتمع المدني وللمنظمات غير الحكومية في صنع السياسة بصفة عامة وسياسة الرفاهة الاجتماعية بصفة خاصة؛ حيث توصلت الباحثة إلى العوامل المساهمة في ذلك؛ تلك المتعلقة بدولة الرفاهة الاجتماعية وتحولاتها في أوروبا الغربية، وما طرأ أيضاً من تحولات على الدولة الرعائية في الوطن العربي وبخاصة منذ الثمانينيات، بالإضافة إلى التغيرات الجذرية التي لحقت بالنظام العالمي من حيث هيكله وديناميات عمله وطبيعة العلاقات بين الفاعلين المختلفين (عدلي،**2005**).

- دور المنظمات غير الحكومية في التعليم:

تلعب المنظمات غير الحكومية دور هام في دعم المسيرة التعليمية لدى العديد من الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص؛ وقد أجمعت العديد من الدراسات على دور المنظمات غير الحكومية العربية في التعليم (النجار: **2003**، قنديل: **2003** عدلي: **2009**، ياسين: د.ت.) فمن ناحية أكّد النجار على قيام المنظمات غير الحكومية وبخاصة النسوية بدعم المجالات التربوية والتعليمية للقطاع النسائي (النجار: **2003**)، ومن ناحية أخرى تذكر قنديل أن المنظمات الأهلية تختص بتلبية مطالب واحتياجات السكان مثل: التخصص في تعليم الأطفال (قنديل: **2003**). كما وتقوم الباحثة هويدا عدلي بدراسة دور الجمعيات الأهلية في دعم تعليم الفقراء في مصر، فتتحدث عن تاريخ اهتمام الجمعيات الأهلية بتعليم الفقراء المصريين؛ حيث أن هنالك ثلاثة صور أساسية تعكس اهتمام الجمعيات الأهلية بالتعليم وهي: إنشاء المدارس أي دعم التعليم النظامي، ودعم التعليم غير النظامي كبرامج محو الأمية، ودعم تعليم الفقراء في التعليم النظامي الحكومي (عدلي: **2009**). وتتشابه دراسة ياسين مع غيرها من الدراسات السابقة الذكر بخصوص التعليم؛ حيث تركز ياسين على الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في دعم رياض الأطفال والتعليم الأساسي في الأردن (ياسين: د. ت.). وتختلف دراسة عدلي عن غيرها من الدراسات؛

حيث أشارت الدراسة إلى الدور الذي لعبته المؤسسات الدولية مثل اليونسكو واليونيسيف وغيرها في إدخال مفاهيم ومناهج جديدة في التعامل مع قضية التعليم (عدلي: **2009**).

- دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ الإجراءات والتوصيات للمؤتمرات:

للمنظمات غير الحكومية دور في تنفيذ الإجراءات والتوصيات للمؤتمرات العالمية الأربعة المتمثلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام **1994**، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عام **1995**، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والذي عقد عام **1995**، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عام **1996**(الإسكوا: **2003**: **7–47**، الباز: **2003**، الإسكوا: **2003**: **163–181**، شرف الدين: **2003**)، حيث توضح الإسكوا انجازات المنظمات غير الحكومية في بعض القضايا المشتركة التي أوصت بها المؤتمرات الأربعة سابقة الذكر كإزاحة عبء الفقر، ونشر المعلومات لإثارة الوعي بقضايا البيئة، والاهتمام بزيادة متوسط الأعمار، وبقضايا النوع الاجتماعي (الإسكوا: **2003**: **7–47**)، ويتشابه ذلك مع دراسة الباز التي تناولت الحديث عن المنظمات غير الحكومية العربية ومؤتمر بيجين، وعلاقة هذه المنظمات مع الدولة في تنفيذ منهاج العمل (الباز:**2003**). وتتشابه دراسة الإسكوا مع الدراسات السابقة في تناولها للمنظمات غير الحكومية العربية وتركيزها على متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ذلك المؤتمر الذي تضمن جدول أعمال مشدد على الدعوة إلى توسيع نطاق عمل المنظمات غير الحكومية باعتبارها شريكة في التنمية، وتعزيز الشراكة بين الدولة وبين المنظمات غير الحكومية في مجال الإسكان والتنمية الحضرية (الإسكوا: **2003**: **163–181**)، وفي السياق ذاته يتشابه ذلك مع الدراسة التي أجرتها فهمية شرف الدين بهدف القيام بقراءة مستقبلية لدور المنظمات غير الحكومية ووظيفتها في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة (شرف الدين: **2003**).

- تطور أدوار المنظمات من رعائية إلى نوعية تنموية:

للمنظمات غير الحكومية أدوار متعددة متنوعة، تلك الأدوار التي تطورت من أدوار رعائية خدماتية إلى أدوار تنموية (إدواردز وهيوم: **1995**، بيرس: **1995**، حمزة: **1999**، عبد العظيم: **2002**، الإسكوا: **2003**: **7–47**، الإسكوا:

2003: 69–84، قنديل: 2003، ياسين: د.ت. الهيتي: ٢٠٠٦). فقد أشار الباحثان إدواردز وهيوم إلى التحولات في دور المنظمات الأهلية من العمل المباشر في تقديم الخدمات إلى الاهتمام بالعمليات التنموية القائمة على أساس الاهتمام بالبشر، ولكن رأيهما يختلف عن غيره من الدراسات على صعيد تقديم الخدمات؛ حيث يشير الباحثان إلى نشوء فسيفساء من الخدمات المتباينة نوعياً دون أي اعتبار للاحتياجات المحلية؛ الأمر الذي يؤدي إلى ضعف قدرة الوصول إلى الفقراء وتلبية احتياجاتهم، أمّا على صعيد التنظيم الاجتماعي وتنمية المؤسسات المحلية؛ فيرى الباحثان ضرورة العمل على تنمية المؤسسات المحلية لكون المانحين ليس لديهم استعداد لدعم طويل المدى (إدواردز وهيوم: 1995). ويتفق بيرس مع الدراسات السابقة الذكر في التأكيد على دور المنظمات غير الحكومية في تمكين الفقراء خصوصاً والشرائح الضعيفة عموماً؛ إلا أنها تنطلق من منطلق آخر جديد قائم على اعتبار أن المنظمات الأهلية قادرة على دمقرطة التنمية؛ وذلك بفعل التحول العالمي في النظريات السياسية والاجتماعية التي أكدّت على تراجع دور الدولة في التنمية (بيرس: 1995). وفيما يتعلق بالعلاقة بين المنظمات غير الحكومية والتنمية، فتختلف دراسة بيرس عن غيرها وذلك لرؤيتها أن برامج التنمية التي تقدم المساعدات والبرامج ذات الطابع التقني لها تأثيرها على العلاقات الاجتماعية عند الأهالي؛ ولكنها تشير إلى أن الكثير من المنظمات الأهلية تبدي اهتماماً بتحقيق دور مؤثر إزاء الدولة أو بتعزيز قدراتها التقنية أكثر من اهتمامها بتفحص طبيعة علاقاتها ومدى قدرتها على الفعل مع الأهالي الذين تعمل معهم (بيرس: 1995). وفي السياق ذاته تطرح حمزة دور المنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية المستدامة في البلدان العربية من حيث الدور المتصاعد للمنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية المستدامة عبر العالم. وتتطرق بذلك إلى الحديث عن ظاهرتين فتحتا الطريق أمام حركة عالمية من المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية البشرية المستدامة، وهما: ظاهرة العولمة والأزمة العالمية لمؤسسة الدولة (حمزة: 1999). وتتشارك دراسة عبد العظيم مع غيرها من الدراسات السابقة بخصوص الحديث عن تطور أدوار المنظمات غير الحكومية من أدوار رعائية خدماتية إلى أدوار تنموية؛ حيث ترى أن للمنظمات غير الحكومية دور في التنمية، وهنالك تحول في هذا الدور من الإغاثة والرفاهية إلى الاعتماد على الذات إلى التنمية المتواصلة والمستدامة (عبد العظيم: 2002). وتتشابه دراستي الإسكوا لعام 2003 ودراسة قنديل فيما يتعلق بهذا التطور؛ فتوضح دراسة الإسكوا تطور أدوار ومهام المنظمات غير الحكومية من رعائية إلى نوعية تنموية هادفة إلى إحداث تغيير اقتصادي وسياسي وتغيير اجتماعي قائم على أساس تعزيز الديمقراطية، والمواطنة، والتوعية الاجتماعية، بالإضافة إلى التعريف بمفهوم النوع الاجتماعي والعمل على إدماجه في

الخطط والأنشطة والبرامج الرئيسية، وتشجيع الثقافة والفنون والعمل على تنميتها، والاهتمام بقضايا الإسكان والبيئة (الإسكوا: **2003**: **7–47**). وعلاوة على ذلك تتناول الإسكوا المتغيرات العالمية والإقليمية التي دفعت بالمنظمات الأهلية إلى أن تكون طرفاً حيوياً في عملية التنمية، ومن أبرز هذه المتغيرات العالمية: النظام العالمي، وعولمة الرأسمالية التي انعكست على تفعيل دور المجتمع المدني عموماً والمنظمات غير الحكومية خصوصاً في إطار مبادئ الحريات واحترام حقوق الانسان. أمّا المتغيرات الإقليمية فتتمثل في: تراجع دور الدولة في إطار سياسة التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى ظهور ما يعرف بالتحول الديمقراطي لدى الدول العربية، وضمن هذا السياق هناك إمكانيات لتفعيل الدور الإنمائي للمنظمات الأهلية العربية فيما يتعلق بالتشغيل والفقر والاندماج الاجتماعي (الاسكوا: **2003**: **69–84**)، وفي السياق ذاته ترى قنديل أن الدور الإنمائي أصبح توجهاً جديداً لدى المنظمات غير الحكومية، وانبثقت هذه التوجهات في التسعينيات من مجموعة عوامل اقتصادية وسياسية منها ما هو دولي وإقليمي ومنها ما هو محلي ووطني. أمّا العوامل الاقتصادية فتتمثل في تهميش بعض الفئات السكانية، وانسحاب الدولة غير المنظم من أداء بعض الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى تزايد الفقر والفقراء. وفيما يتعلق بالعوامل السياسية فقد كان للتحول الديمقراطي والميل نحو توسيع قاعدة المشاركة دور في تشجيع المنظمات غير الحكومية على تفعيل دورها، كما وتذكر قنديل بعض القضايا والمؤشرات الايجابية التي تؤكد على أن فرص وإمكانيات المجتمع المدني تتحسن في مجال السكان والتنمية، ومن هذه المؤشرات: إمكانية مشاركة المنظمات غير الحكومية في العالم العربي في عملية صنع القرار وليس فقط في تنفيذ برامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بالإضافة إلى التوافق حول ميثاق أخلاقي يتضمن مبادئ أساسية تحترمها الأطراف، وبناء القدرات والإمكانيات وفرص التنسيق والشبكات على المستوى الإقليمي (قنديل، **2003**). كما وتتشابه دراسة ياسين مع الدراسات السابقة الذكر؛ حيث أظهرت نتائج دراستها أن للمنظمات غير الحكومية تأثير على عملية التغيير الإيجابي، وأن التمكين والتنمية المجتمعية تعتبران من الأهداف الإستراتيجية لهذه المنظمات؛ وذلك عن طريق تفعيل برامج تربوية تعليمية خاصة بفئات عمرية مختلفة، أهمها مرحلة رياض الأطفال والتعليم الأساسي، الأمر الذي ساهم في تقبل وجود المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية، والإيمان بدورها وهدفها، كما وارتفعت نسب الالتحاق بالمدارس، وانخفضت نسب الأمية، إضافة إلى التحسين والتطوير المطبق على المدارس من أنظمة ومناهج وأبنية، والتطوير الحاصل في أساليب التعليم والتدريس والتدريب (ياسين: د.ت.)، وتشير الهيتي إلى أن للمنظمات غير الحكومية أهمية كبيرة في تحقيق التنمية ودعم العملية التنموية (الهيتي: ٢٠٠٦).

وتختلف الباحثة شرف الدين عن غيرها من الدراسات بخصوص هذا الموضوع فتتطرق الى اقتصار دور المنظمات على الخدمات الاجتماعية والرعائية فقط، كما تتحدث عن الدور المطلوب والدور الممكن للمنظمات غير الحكومية؛ تلك الأدوار المتمثلة في التنمية والتي أصبحت أدوار ضرورية للمنظمات غير الحكومية على المستويين العالمي والعربي الاقليمي. فعلى المستوى الإقليمي العربي هنالك هوّة بين المواطنين والدولة؛ بسبب المسار الإنمائي الناجم عن فشل مشاريع التنمية، والمسار السياسي الناجم عن أزمة الدولة – الأمة – الديمقراطية، والمسار الشرعي الناجم عن عدم الموائمة بين تحديات العولمة واحتياجات المجتمع، وهنا يبرز الدور الضروري للمنظمات غير الحكومية. أمّا على المستوى العالمي ترى الباحثة أنّ هنالك إعادة نظر لمفهوم التنمية وخاصة بعد ظهور مفهوم التنمية البشرية المستدامة، ويرتكز الدور المطلوب للمنظمات غير الحكومية في ملئ الفراغ الذي أحدثته آليات العولمة الاقتصادية والقيم التي تواكبها، كما وأنّ هناك شروط للدور وآلياته. وفيما يتعلق بالشروط فقد اتفقت الدراسات على أنّ هنالك ثلاثة شروط لتحقيق الدور وهي منهجية بناء القدرات سواء أكانت بشرية أم مؤسسية، والعلاقات الداخلية للمنظمات غير الحكومية واتخاذ القرار فيها، والشرط الثالث متصل بالاستقلالية والتمويل. وفيما يتعلق بالآليات هنالك ثلاث عناصر تحكم آليات عمل المنظمات غير الحكومية وأدوارها وهي بناء التصورات الفلسفية حول أشكال الحياة والقيم والانتظام الجماعي، والعنصر الثاني هو المساحة القانونية وتتوقف شروط الدور هنا على إقامة المساحات الشخصية والعامة للمواطنين، أمّا العنصر الثالث فهو الثقة من أجل الحداثة؛ فالأزمة السياسية التي تعاني منها المجتمعات العربية هي أزمة متمثلة بالتخوف من الحداثة؛ مع العلم بأن للحداثة أهمية كبيرة في إيجاد المناخ الملائم للتنمية ولانطلاق عمليات التحديث في العصر الراهن (شرف الدين: **2003**: **193–194**). تشير الباحثة هنا ان لمنظمات الـــ **NGOS** دورٌ في ظل العولمة وتخلي الدولة عن أدوارها الرعائية والخدمية، وبالتالي سيكون لها دورٌ أساسيٌ في ملئ الفراغ الذي أحدثه غياب الدولة (شرف الدين، **2003**).

- تمويل المنظمات غير الحكومية:

يعتبر التمويل مسألة شديدة الحساسية بالنسبة للمنظمات غير الحكومية؛ فالعديد من المنظمات لا تمتلك حرية القرار بشأن تنفيذ بعض المشاريع الملبية لاحتياجات المجتمع المحلي، وبالرجوع إلى العديد من الدراسات السابقة تبيّن أن أغلبية المنظمات غير الحكومية تعتمد على التمويل الذاتي الناتج من قيام المنظمات المدروسة ببعض الأنشطة المدرة للأموال أو القادم من تبرعات

بعض الأعضاء، كما وتحصل على مساعدات نقدية (كيوان:**2001**، النجار: **2003**)، وتناقش الإسكوا أيضاً مصادر التمويل باعتبارها أحد العوامل التي تؤثر على العلاقة مع الدولة (الإسكوا: **2003**: **7–15**). في حين يتطرق الباحثان إدواردز وهيوم في دراستهما إلى أنّ توافر التمويل بشكل واسع للمنظمات الأهلية العاملة في مجال الخدمات سيؤدي إلى النمو السريع في عدد من المنظمات المعروفة، وأن منظمات التعبئة الاجتماعية تضعف بسبب ضعف تمويلها، كما وتستسلم عدد من المنظمات الأهلية إلى إغراء التمويل وتنحرف عن مسار برامجها باتجاه تنفيذ جداول أعمال الممولين. ويؤدي الاعتماد المالي للمنظمات غير الحكومية على المانحين الأجانب إلى قصور في المرونة والقدرة على الابتكار. يرى الباحثان أيضاً أنّ تزايد الاعتماد على التمويل الرسمي يقوّض شرعية المنظمات الأهلية. كما أنّ تمويل المنظمات الأهلية الهادفة إلى تقييم خدمات اجتماعية يغيّر طبيعة العلاقة مع الممولين فيحوّلها من علاقة شراكة إلى علاقة تعاقد، ووُجِدَ أنّ هنالك تخوّف من أن يؤدي تمويل المانحين إلى إعادة توجيه المحاسبة إلى الأعلى بدلاً عن القاعدة، كما أنّ حجم التمويل للمنظمات الأهلية قد يؤدي بحد ذاته إلى مشاكل تتعلق بالاستقامة، وقد تؤدي الصلات الأوثق مع المانحين إلى الابتعاد عن التنظيم الذاتي باتجاه التنظيم من أعلى ومن قبل الدولة (إدواردز وهيوم: **1995**). في حين يرى عبد الوهاب أن جمعيات حماية المستهلك ينطبق عليها ما ينطبق على كافة الجمعيات الأهلية العربية فيما يتعلق بالتمويل سواء أكان من مصادر حكومية أو ذاتية أو أجنبية، إلا ان مشكلة التمويل من أهم المشاكل التي تواجه مختلف الجمعيات؛ حيث يتسم التمويل فيها بالغموض وعدم الشفافية وذلك لمحدودية الإعلان الصادق عن الموارد المالية ومصادر التمويل في الغالبية العظمى من هذه المنظمات (عبد الوهاب: **2002**).

- سمات المنظمات غير الحكومية وطرق تسجيلها:

تستعين كيوان بعدد من المواد الدستورية المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية من حيث تأسيسها والمؤسسات التي تشملها وطرق تسجيلها لدى الوزارات المختلفة؛ حيث وجدت الدراسة أنّ **42%** من المنظمات غير الحكومية تملك مقرها و**32%** تستأجرها و**20%** تقيم في مقر مقدم لها. كما أنّ وتيرة تأسيس المنظمات غير الحكومية استمرت على حالها خلال فترة الحرب وما بعدها، في حين ذكرت الدراسة أن نصف منظمات العينة مسجلة لدى وزارة الداخلية (كيوان:**2001**)، ويذكر إدواردز

وهيوم أنّ من سمات المنظمات الأهلية المحاسبة؛ تلك المحاسبة التي تتطلب وضع أهداف وشفافية في اتخاذ القرارات، ووضع تقارير أمنية حول الموارد التي جرى استخدامها، وتتطلب المحاسبة أيضاً عمليات تقييم (إدواردز وهيوم: **1995**).

- الفئات المستهدفة من قبل المنظمات غير الحكومية:

تختلف الفئات التي تستهدفها هذه المنظمات من منظمة غير حكومية لأخرى وذلك حسب أجندة المنظمة وبرنامجها والدور الذي تقوم به، فالعديد من المنظمات وبخاصة المنظمات غير الحكومية تستهدف النساء (كيوان:**2001**، النجار: **2003**، الباز: **2006**)، فتشير الباز إلى أنّ بعض المنظمات غير الحكومية تستهدف النساء الفقيرات في الحضر، وأخرى تستهدف كل النساء، وبعضها يستهدف النساء الفقيرات في الريف والحضر، والبعض الأخر من هذه المنظمات يستهدف الطالبات والشابات والعاملات (الباز: **2006**)، كما وتضيف كيوان أنّ الفئات المستهدفة من المنظمات غير الحكومية تتمثل بالأطفال ومحدودي الدخل وذي الاحتياجات الخاصة والمتسربين من المدارس والمعرضين للعنف والنساء (كيوان:**2001**). وتتفق دراسة الاسكوا مع كيوان بذكرها أن المنظمات غير الحكومية تتجاوب باستمرار مع الفئات المهمشة وخصوصاً الفقراء (الإسكوا، **2003**: **69**–**84**).

- الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية:

من خلال الدراسات الامبريقية السابقة تبيّن أن النشاطات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في مصر والبحرين نشاطات متشابهة ومتمثلة بالنشاطات التدريبية والتوعوية والتنموية (النجار: **2003**، الباز: **2006**، العمزى: **2003**، كيوان: **2001**، قنديل: **2003**، الباز: **2003**، الإسكوا: **2003**: **163**–**181**)، فأنشطة المنظمات غير الحكومية في البحرين تتركز في معظمها في مجال التنمية، والتدريب، والتوعية بالمواطنة، وفي المجالات التربوية والتعليمية للقطاع النسائي، فللمرأة حيّز هام في هذه الأنشطة وخصوصاً في مجال توعية المرأة بحقوقها. وفيما يتعلق بالتدريب؛ فيلاحظ أن هذه المنظمات تعقد العديد من الدورات التدريبية (النجار: **2003**)، وفي مصر تبيّن أنّ هنالك أنشطة تقوم بها المنظمات لدعم وتمكين المرأة سياسياً، وأنشطة أخرى لتمكينهن اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وأنشطة أخرى للقضاء على التمييز القانوني ضد المرأة. وفيما يتعلق بأساليب

العمل؛ فقد تبيّن أنها عبارة عن ورش التوعية والتدريب والندوات والمؤتمرات والبحوث والنشر وتشكيل مجموعات ضغط والمشاركة في المحافل الدولية وفي وسائل الاعلام، وتستخدم المنظمات وسائل كثيرة للتعريف بأنشطتها مثل الاعلام والنشرات، وأهم وسيلة لذلك هي الاتصال المباشر بالفئات المستهدفة (الباز: **2006**). ويشاطر العمزى الآراء السالفة الذكر ويرى ان الجمعيات الأهلية تقوم بنشاط توعية المواطنين بحماية حقوق الانسان عموماً والمرأة بشكل خاص، وهنالك مجموعة من الإجراءات التي تستهدف حقوق المرأة؛ تلك الإجراءات المتمثلة بالعمل مع وسائل الإعلام، وعقد دورات تدريبية في مجال المعرفة بحقوق المرأة، وإقامة الحلقات الدراسية المتخصصة بقضايا المرأة، بالإضافة إلى نشر الكتيبات والمواد الإعلامية الخاصة بحقوق المرأة. كما وتقوم هذه المنظمات الاهتمام بالتدريب؛ حيث تقوم بوضع دليل تدريبي لحماية حقوق المرأة من قبل المنظمات غير الحكومية، ويشتمل ذلك الدليل على المواضيع التالية: تحديد الفئات المستهدفة، وتحديد الاحتياج التدريبي للفئات المستهدفة، ووضع الأهداف التدريبية، وإعداد الخطة التدريبية ومناقشتها، وتعيين القائم على العملية التدريبية وطرق التدريب، وتنفيذ الخطط التدريبية وتقييمها (العمزى: **2003**). وفيما يتعلق بمجالات نشاط المنظمات غير الحكومية اللبنانية فتبين أنّ منظمات العينة تعمل في أكثر من مجال. وفيما يتعلق بالمواطنة فتبين أن التوعية بالمواطنة تحتل المرتبة الأولى في اهتمامات المنظمات غير الحكومية تليها التوعية بحقوق الانسان وتأتي في المرتبة الثالثة التوعية بحقوق المرأة. كما تبيّن أن **68%** من المنظمات غير الحكومية تقوم بأنشطة تحفّز على المواطنة وعلى مشاركة المرأة في نشاطات هذه المنظمات سواء أكان ذلك في مجال التدريب والتوعية بالحقوق والواجبات وتفعيل دورها في المجال السياسي كالترشيح والانتخاب، وهذا يدلل على إتباع المنظمات غير الحكومية منهج إدماج قضايا النوع الاجتماعي في النشاطات الرئيسية لها (كيوان:**2001**). وترى قنديل أن هنالك تعدد في مجالات نشاط منظمات الـــ **NGOS** الأمر الذي يشير الى مرونة عالية في استجابة المنظمات الأهلية لمطالب واحتياجات السكان مثل: التخصص في تعليم الأطفال، وإثارة الوعي بحقوق المرأة وقضايا البيئة، وبناء القدرات، والعناية بالثقافة الجنسية لدى الشباب، ومساندة بعض الفئات والقطاعات، والرقابة على الحكومة، والتأثير على القرارات أو السياسات العامة، ودعم المواطنة (قنديل: **2003**). وفي السياق ذاته تشير الباز إلى أن هنالك ارتفاع في مستوى الأنشطة الفكرية والتوعوية والأنشطة الأكثر ارتباطاً بالمرأة (الباز: **2003**). وترى الإسكوا ان أنشطة المنظمات غير الحكومية تجرى من خلال توفير الخدمات وأنشطة الدعوة والدعم لبناء القدرات المحلية بوساطة البرامج التدريبية. كما وتختلف هذه الدراسة عن غيرها بحيث ترى في أنّ توسيع نطاق الأنشطة يعني الزيادة الكمية

للمنظمات غير الحكومية، وهذه الزيادة تعني أنّ هنالك حيزاً مؤسسياً أمام تدخل هذه المنظمات في المجتمعات المحلية، كما أنّ هنالك تحدي أكبر يتمثل في زيادة فعالية هذا التدخل، وبالتالي جعلها أكثر فعالية وجعل عملها أبعد أثراً (الأسكوا: **2003**: **163–181**). بينما تختلف دراسة عبد الوهاب في حديثها عن الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية لحماية المستهلك وهي تمثيل المستهلكين، وتقديم المعلومات اللازمة، وتوعية المستهلكين، ومساندتهم في الحصول على حقوقهم، والرقابة على مواصفات السلع. ويتم ذلك من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات في مجال إرشاد وحماية المستهلك وإصدار دوريات متخصصة في هذا المجال (عبد الوهاب: **2002**).

- القدرات البشرية والتدريبية:

تلعب المرأة دور مهم في المنظمات غير الحكومية النسوية (النجار: **2003**، الباز: **2006**، كيوان:**2001**)، فللعنصر النسائي حيّز هام في المنظمات غير الحكومية وفي الأنشطة المرتبطة بها وخصوصاً في مجال توعية المرأة بحقوقها (النجار، **2003**). كما لُوحِظَ أن هنالك تطور لمشاركة المرأة في القطاع الأهلي؛ تلك المشاركة المتأثّرة بعوامل مرتبطة بالظروف الموضوعية للمراحل التاريخية (الباز: **2006**). ففي دراسة أخرى اتضح أن ظاهرة تأنيث النشاط الأهلي تنتشر في القطاع الأهلي اللبناني، أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة والرجل في المنظمات غير الحكومية فقد تبيّن أن نسبة الإناث أكثر في عدد الأعضاء في أغلب الأحيان، وأن نسبة الإناث متدنية نسبياً في الجهاز التنفيذي ما عدا المنظمات النسائية؛ حيث يغيب الرجال بشكل شبه كامل في العضوية وفي الجهاز التنفيذي (كيوان:**2001**). بينما ترى الباز في مصر أنّ المرأة ما زالت بعيدة عن مواقع صنع القرار في المنظمات غير الحكومية، وما زال حجم المنظمات غير الحكومية النسوية وتأثيرها أقل بكثير من حجم النساء ودورهن في المجتمع (الباز **2003**). وتشير النجار فيما يتعلق بالقدرات البشرية والتدريبية داخل هذه المنظمات بأن هذه القدرات تختلف من منظمة لأخرى (النجار، **2003**).

- علاقة المنظمات غير الحكومية مع الدولة:

من خلال استعراض الأدبيات المختلفة بخصوص المنظمات غير الحكومية أجمعت بعض الدراسات على أن العلاقة ما بين المنظمات غير الحكومية والدولة هي علاقة تعاون (إبراهيم: **2000**، كيوان: **2001**، مصطفى: **2002**، النجار: **2003**، شرف الدين:**2003**، الباز: **2006**، عدلي: **2009**)؛ حيث اهتم إبراهيم في دراسته بالحديث عن علاقة تلك المنظمات غير الحكومية العربية بدولها وبنظيراتها الأوروبية، واختلفت دراسته عن غيرها من الدراسات الأخرى لتوصله إلى النتيجة التي مفادها أن نجاح الاتحاد الأوروبي هو نتيجة الشراكات ما بين الدول الأوروبية والمجتمعات الأهلية وهو أمر يجب ان تستلهمه الشعوب الأخرى (إبراهيم: **2000**)، كما وأشارت معظم المنظمات غير الحكومية اللبنانية بأنها تقبل التعاون مع الحكومة، وفي الوقت نفسه تنخفض نسبة المساعدات التي تقدمها الدولة للمنظمات غير الحكومية؛ وهذا يدلل على استقلالية المنظمات ونضجها (كيوان:**2001**). وضمن هذا السياق يذكر مصطفى ان الجمعيات الأهلية المعنية بالبيئة تتعاون مع مختلف الوزارات المعنية بالبيئة، وتقوم هذه الجمعيات بدور حيوي وفعال في مجال صياغة السياسات وصنع القرار (مصطفى: **2002**). كما ويشير النجار إلى أنّ العلاقة بين الدولة وأغلب المنظمات غير الحكومية البحرينية هي علاقة تعاون من خلال الدعم المالي، والدخول في حوار حول برامج الدولة وسياساتها، والمشاركة في أنشطة مشتركة (النجار، **2003**). ومن ناحية أخرى ترى شرف الدين أن هنالك آراء تتمحور حول تحوّل هذه المنظمات إلى القيام بدور الشريك، وهذا بالتأكيد يعتمد على مدى رغبة الحكومة بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية (شرف الدين،**2003**). وتوصلت الباز إلى نتيجة مشابهة لذلك فرأت أن علاقة المنظمات الأهلية المصرية مع الدولة هي علاقة اندماج وظيفي وتبعية منذ التاريخ؛ فغالبية المنظمات المصرية ترى أن العلاقة هي علاقة تعاون ونسبة ضئيلة منها ترى أنها مواجهة (الباز: **2006**). وتناولت دراسة عدلي أيضاً الحديث عن مشروعات الشراكة بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم، تلك المشروعات التي انبثق عنها إنشاء البرامج التعليمية الموجهة إلى ذوى الاحتياجات الخاصة، ورياض الأطفال ودور الحضانة، برامج التعليم للكبار، بالإضافة إلى العمل على محاور تحسين البيئة التعليمية. وتتفق عدلي مع غيرها من الدراسات السابقة الذكر؛ حيث أكّدت الباحثة على ضرورة بناء شراكة فعالة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية من أجل إحداث التنمية الحقيقية (عدلي: ٢٠٠٩).

في حين تختلف رؤية الإسكوا والباز (2003) في نظرتها لهذه العلاقة؛ حيث ترى الإسكوا أنها تتراوح بين درجات مختلفة من التعاون أو الصدام؛ وذلك حسب الأنظمة السياسية القائمة، وموقف الحكومة من نشاط تلك المنظمات، ومدى اقترابه أو ابتعاده عن سياساتها العامة (الإسكوا: 2003: 7–15)، كما أظهرت نتائج دراسة الباز (2003) أن العلاقة تتراوح ما بين التعاون والصراع تبعاً لموقف الدولة من النشاط، وملائمة النشاط للسياسة العامة (الباز:2003).

ومن ناحية مغايرة لما طرحته الدراسات السابقة يرى الباحثان إدواردز وهيوم أنّ بعض المنظمات الأهلية قادرة على التأثير على سياسات الحكومة، والمشاركة في عملية الدمقرطة (إدواردز وهيوم: 1995).

- علاقة المنظمات غير الحكومية فيما بينها:

وضمن بعض الدراسات تمّ الإشارة إلى العلاقة بين المنظمات غير الحكومية، ووُجِد أن هنالك التقاء وتنسيق بين المنظمات غير الحكومية المختلفة (النجار: 2003، كيوان: 2001، الإسكوا: 2003: 7–15)؛ فيرى النجار أنه من الطبيعي أن تلتقي هذه المنظمات في بعض المشاريع والأنشطة (النجار: 2003)، وفي السياق ذاته تشير كيوان إلى أنّ هنالك تعاون وتنسيق بين المنظمات غير الحكومية سواء أكانت هذه المنظمات محلية أم عالمية (كيوان:2001). تتطرق الإسكوا إلى الحديث عن أهمية التنسيق والترابط بين المنظمات غير الحكومية في التحضير للمؤتمرات العالمية الأربعة المتمثلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الإسكوا: 2003: 163–181).

- المعوقات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية:

تعاني المنظمات غير الحكومية العربية من العديد من المعوقات التي تعترضها وتحول دون قيامها بتحقيق أهدافها المنشودة، وقد أجمعت العديد من الدراسات على أن مشكلة التمويل المتمثلة بقلة الموارد المالية هي المشكلة الأساسية التي تعترض عمل المنظمات غير الحكومية (كيوان:2001، صالح: 2002، مصطفى: 2002، عبد الوهاب: 2002، الاسكوا: 2003 :

69–84، الباز: 2003، ياسين: د.ت.، الهيتي: ٢٠٠٦، الباز: 2006)؛ فقد رأت كيوان أن أهم المعوقات التي تعترض المنظمات غير الحكومية هي المعوقات المالية بالدرجة الأولى (كيوان:2001). وتطرح دراسة صالح كغيرها من الدراسات التحديات أمام منظمات حقوق الانسان في مصر؛ تلك التحديات المنقسمة إلى التحديات الداخلية لمنظمات حقوق الانسان وتحديات نابعة من المجتمع والدولة والإطار الدولي؛ فالمنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الانسان في مصر تواجه تحديات داخلية متمثلة بالأزمات والنزاعات الداخلية في هذه المنظمات، ومشكلات التسييس، ومشكلات تتعلق بثقافة الجيل الجديد من نشطاء حقوق الانسان. أما النوع الأخر من التحديات فهو بخصوص التحديات النابعة من المجتمع والدولة، فمن جانب المجتمع نلاحظ أن معظم المنظمات تفتقد للتأييد الشعبي من قبل المواطنين؛ أما التحديات من جانب الدولة فنلاحظ أن الدولة تنظر بعين الشك والريبة اتجاه هذه المنظمات، بالإضافة إلى التشريعات التي تحكم عمل الجمعيات وضآلة التمويل الأجنبي. كما ان هنالك تحديات تنبع من معضلة التناقض بين الخصوصية الغربية لقواعد حقوق الإنسان من ناحية والطابع العالمي للفكرة ذاتها من ناحية أخرى (صالح: 2002). ويتفق مصطفى مع غيره من الدراسات السابقة الذكر؛ حيث يرى ان الجمعيات الأهلية المعنية بالبيئة تعاني من أهم المشكلات التالية: قصور الموارد المالية، والافتقار إلى المهارات الادراية، وضعف الوعي الجماهيري بأهمية العمل البيئي، والازدواجية في العمل، وتكرار الأنشطة (مصطفى: 2002). وأكّد عبد الوهاب على أن مشكلة التمويل هي من أهم المشاكل التي تواجه مختلف الجمعيات؛ حيث تتسم بالغموض وعدم الشفافية، وذلك لمحدودية الإعلان الصادق عن الموارد المالية (عبد الوهاب: 2002). ويتشابه ذلك مع ما تم عرضه في دراسة الاسكوا التي أجرتها بخصوص دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني في متابعة مقررات وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومن الجدير الإشارة إلى ان هذه التطورات ترافقت مع عوائق داخلية تتعلق بالمنظمات الأهلية ذاتها، وعوائق خارجية تعلق بالبيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تنشط فيها هذه المنظمات؛ أما العوائق الداخلية فتتمثل في الافتقار إلى التدريب، وأزمة التمويل، وتعبئة وتجنيد المتطوعين، والممارسة الديمقراطية، وضعف مشاركة المستفيدين، وغلبة الدور الرعائي والخدمي على الدور الإنمائي؛ في حين تتمثل العوائق الخارجية في عزوف المواطنين عن المشاركة في المنظمات، بالإضافة إلى الفقر، وانتشار بعض القيم السلبية اتجاه المرأة (الإسكوا:2003: 69–84). وتوصلت الباز إلى نتائج متشابهة بخصوص المعوقات التي تعترض المنظمات غير الحكومية في تنفيذ منهاج عمل بيجين من أهمها: البناء المؤسسي المتمثل بغياب الكوادر البشرية المؤهلة، ونقص القدرات الإدارية والمحاسبية والمساءلة ومهارات الاتصال،

بالإضافة إلى نقص في التمويل وتأثّر هذا التمويل بالظروف الاقتصادية للدولة. ويمثل المناخ السياسي والثقافي عائق أمام المنظمات غير الحكومية؛ ذاك المناخ المتمثل بضعف الممارسة الديمقراطية، وغياب الوعي بالنوع الاجتماعي، وسيادة بعض الموروثات الثقافية، بالإضافة إلى التركيبة الطائفية التي تتكون منها بعض الدول العربية، والتفسيرات الخاطئة للدين ووضع المرأة، والدور السلبي في الإعلام (الباز: **2003**). وتتفق دراسة ياسين بخصوص ذلك فترى أن المنظمات غير الحكومية تعاني من مشكلة نقص التمويل في دعم برامجها ومشاريعها المستمرة (ياسين، د.ت.). وأكدت الهيتي (**2006**) في دراستها على نتائج الإسكوا السابقة الذكر؛ حيث رأت أنّ هنالك تحديات داخلية وخارجية _خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام **2001**_ أثّرت وما زالت تؤثر على أنشطة وبرامج المنظمات غير الحكومية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي (الهيتي، ٢٠٠٦). وقد توصلت الباز في دراسة أنّ من أهم المعوقات التي تعترض المنظمات في عملها هي: قلة الموارد المالية، وتليها العوامل الثقافية التي تؤثر على مستوى المشاركة وعلى درجة الوعي حيال القضايا التي تعمل هذه المنظمات من أجلها (الباز، **2006**).

وتختلف شرف الدين في ذلك فترى أن الدول العربية تعاني من أزمة الثقة بين المواطنين والدولة، بالإضافة إلى أنها تعاني من غياب دور المنظمات غير الحكومية ويرجع ذلك إلى غياب العناصر الثلاث المتمثلة بالتصورات المشتركة، وتحرير المساحة القانونية، وأزمة الثقة التي تخترق المجتمع العربي ، وانعدام هذه العناصر يفقد المنظمات غير الحكومية القدرة على أداء دورها المطلوب، ويسبب الشعور باللامبالاة التي يبديها القطاع الخاص اتجاه المنظمات غير الحكومية (شرف الدين: **2003**). وتختلف مدونة سلوك المؤسسات الأهلية العربيـــة في نظرتها لهذا الموضوع؛ حيث ترى أن نجاح المنظمات الأهلية يتوقف على مدى قدرتها على التجاوب مع احتياجات المجتمع المحلي، وقدرتها على مشاركة أوسع في اتخاذ القرارات، وإعطاء نموذج يحتذى به في مجال الحكم الصالح والمساءلة المجتمعية والقانونية (مجموعة من الخبراء والناشطين في العمل الأهلي العربي، **2008**). كما وتحمل دراسة عبد العظيم رأياً آخراً؛ حيث ترى أن التحديات والمشكلات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية تتمثل بعدم امتلاكها حق التمثيل الرسمي، كما أن النمو في عدد أدوار المنظمات غير الحكومية ممكن أن يؤدي إلى تضخم تنظيمي داخل هياكلها، وهناك تحدٍ آخر مرتبط بقضية المحاسبة فأمام من تحاسب المنظمات غير الحكومية عندما يكون موظفيها غير منتخبين من جانب أعضائها

ويأتون من عدة دول، كما أن التفاعلات بين المنظمات غير الحكومية والدول المانحة قائمة على أساس التبعية، وهذا يشكل بحد ذاته مشكلة كبيرة (عبد العظيم: **2002**).

- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية:

تختلف دراسة الاسكوا عن غيرها من الدراسات بطرحها تفعيل لدور المنظمات غير الحكومية؛ وذلك من خلال إنشاء سلسلة بحوث ميدانية، وبناء قاعدة للبيانات، وتقييم انعكاسات المشاريع على المستفيدين (الإسكوا، **2003**: **69–84**). في حين ترى بيرس أن الحاجة إلى رفع المستوى وتوسيع دائرة النفوذ يجب أن يتم بعد انتظام العلاقة ما بين الأهالي المستفيدين والمنظمات غير الحكومية؛ لكون هؤلاء الأهالي هم الهدف الأول من عملية التمكين التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية (بيرس: **1995**). بينما ترى مصطفى أن تفعيل دور الجمعيات الأهلية المعنية بالبيئة يتم من خلال تدريب وتنمية الموارد البشرية للجمعيات الأهلية، وبناء قدراتها الداخلية من أجل تطوير أدائها وزيادة فعاليتها، وتقديم المنح والمعونات المالية لهذه المنظمات لمساعدتها في تنفيذ مشروعاتها (مصطفى: **2002**). وترى شرف الدين أن ازدياد عدد المنظمات وحجمها لا يعني ازدياد فعاليتها (شرف الدين: **2003**)، في حين يقترح عبد الوهاب من أجل تفعيل دور الجمعيات الأهلية ما يلي: التوسع في إنشاء الجمعيات الأهلية، وتمكين جمعيات حماية المستهلك من تأدية دورها، ودعم الموارد المالية لجمعيات حماية المستهلك، والتوسع في أنشطة جمعيات حماية المستهلكين (عبد الوهاب: **2002**).

ثانياً: الدراسات التي وجهت اهتمامها بشكل مباشر إلى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية باختلاف أهدافها ونطاق عملها.

حَظِيَت المنظمات غير الحكومية باهتمام كبير على المستوى الفلسطيني؛ حيث تعتبر منظمات الـ **NGOs** جزءاً أساسياً من مؤسسات المجتمع المدني التي انتشرت في المجتمع الفلسطيني. كما وتشكّل هذه المنظمات العمود الفقري للمجتمع المدني الفلسطيني؛ على الرغم من وجود عوائق في المجتمع الفلسطيني، تلك المتمثلة بالعوائق الداخلية والقائمة على أساس وجود

الاحتلال الإسرائيلي، وعدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على توحيد الشعب، وضعف تنسيق المنظمات غير الحكومية فيما بينها، بالإضافة إلى وجود العوائق الخارجية المتمثلة في الافتقار إلى سيادة الدولة والاعتماد المالي على المانحين.

فالمجتمع الفلسطيني يتميز عن غيره من مجتمعات العالم لكونه يمر في مرحلة انتقالية في ظل وجود السلطة. ولكون وضعه الراهن يتعايش مع الفشل الفلسطيني في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومع الفشل الإسرائيلي في طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى وجود عدد من المحاولات الإسرائيلية لمنع إنشاء دولة فلسطينية؛ تلك المحاولات المتمثلة في بناء المستوطنات، وفصل القدس عن باقي أنحاء المناطق المحتلة، وعرقلة التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية والقطاع، وتقسيم الضفة إلى كانتونات معزولة، أما الميزة الأخيرة للمجتمع الفلسطيني فهي بخصوص واقع السلطة التي لم تُمنَح السيادة بعد (البرغوثي: شتاء **2000**).

وبخصوص المجتمع المدني الفلسطيني فيتسم بتكوينه وتطوره بعد سنة **1967** في ظل غياب سلطة لدولة أو كيان مستقل؛ حيث تصارعت ثلاث سلطات فيما بينها من جهة ومع المجتمع المدني من جهة أخرى، وهذه السلطات تشمل: منظمة التحرير الفلسطينية، والحكم العسكري الإسرائيلي، والأحزاب السياسية الفلسطينية (هلال، **2006**: **126**). والسمة الثانية تتجسد بطغيان الأولويات السياسية والوطنية على دور المجتمع المدني بمنظماته المختلفة (هلال، **2006**: **127**).

كما وتوجد العديد من الدراسات والأبحاث التي درست المنظمات غير الحكومية المتواجدة في فلسطين، وفي هذا القسم سيتم التعمق بهذا المجال.

- المنظمات الأهلية الفلسطينية: النشأة والتطور:

يعود تاريخ العمل الأهلي في فلسطين إلى مراحل مبكرة مرتبطة بالصراع مع قوى الاستعمار. فقد نشأت المنظمات الأهلية الفلسطينية في سياق تاريخي؛ ذلك السياق القائم على أساس النضال الوطني ضد الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، وكان لنشوء المنظمات غير الحكومية عدة مبررات كالحاجة إلى تنظيم وتأطير الجماهير، وتقديم خدمات للجمهور الفلسطيني أثناء غياب السلطة الفلسطينية. وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، اتخذ العمل الأهلي أدواراً جديدة.

وفيما يتعلق بنشأة المنظمات غير الحكومية هنالك العديد من الأدبيات التي تتبعت نشوء المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (حمامي: **1996**، سمارة: **1997**، سمارة: **1998**، الصالحي: **1999**، الشوا: **2000**، البرغوثي: **2000**، مركز بيسان للبحوث والإنماء: **2002**، مشارقة: **2004**، هلال: **2006**، حنفي وطبر: **2006**، المالكي وآخرون: **2008**)؛ فقد ظهرت هذه المنظمات غير الحكومية إلى حيز الوجود في فلسطين في السبعينيات والثمانينيات، وقد كان للأحداث التاريخية الدور الكبير في التأثير عليها؛ فترى حمامي أنّ تاريخ نشأة هذه المنظمات يعود إلى عام **1982**، وما رافق هذا العام من ضعف فاعلية منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج؛ الأمر الذي أدى إلى تكون الحركة الشعبية التي قادت النضال الفلسطيني في الداخل (حمامي، **1996**: **94**)، إلا أن سمارة يعارض حمامي في تاريخ نشأة هذه المنظمات؛ فيرى أنها نشأت منذ عامي **1974 – 1975**، وليس كما ادعت حمامي بأن نشأتها تعود إلى **1982** (سمارة: **1998**). وعلاوة على ذلك تطرح الدراسة التي قام بإجرائها مركز بيسان رؤية مغايرة لذلك فترى أن العمل الأهلي الفلسطيني بدأ في مرحلة مبكرة (**1917–1948**)، وقد ارتبط العمل الأهلي منذ تلك المرحلة بالعوامل الوطنية والسياسية، كما ولعبت هذه المنظمات دوراً هاماً على صعيد مقاومة الهجرة الفلسطينية ومصادرة الأراضي وتقديم المساعدات الاغاثية إلى منكوبي الحرب واللاجئين الفلسطينيين، وتركز مضمون العمل الأهلي في تلك الفترة بالمطالبة بالاستقلال والوحدة العربية (مركز بيسان للبحوث والإنماء، **2002**: **21**).

كما أن تسمية "منظمات غير حكومية" لم تكن ممكنة في ظل الاحتلال؛ فقد نشأت المنظمات غير الحكومية بدايةً كإطار لتنظيم الجماعات وحشدها؛ من أجل معالجة بعض جوانب التدمير التي ألحقها الاستعمار. وقد كان للقوى السياسية عموماً واليسارية خصوصاً دورٌ في تأسيس وتطوير العديد من هذه المؤسسات (الصالحي: **1999**)، فمنذ نشأة المنظمات غير الحكومية استمرت مستقلة عن الحكومة الأمر الذي أدى إلى فهم خاطئ متمثل بكون هذه المنظمات معارضة للسلطة؛ والسبب في ذلك يكمن في الجذور التاريخية لمؤسسات هذه المنظمات والتطور الذي شهدته في ظل الاحتلال، بالإضافة إلى الأزمة السياسية والايدولوجية لدى التنظيمات اليسارية الشعبية التي استقرت في عالم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية (حمامي، **1996**: **93**). ولكن سمارة يعارض رأي حمامي في كون الـ **NGOS** منظمات غير حكومية وليست ضد الحكومة في نفس الوقت،

ويناقش ذلك من خلال قوله أن "محايدة المنظمات غير الحكومية في التعامل مع الطبقات الشعبية داخل أنظمة قمعية يعني دعم غير مباشر للحكومة." (سمارة: **1998**)

وفي فترة الثمانينات لعبت الفصائل الفلسطينية دوراً في إرساء مبادرات شعبية في القضية الوطنية؛ وفي حين أنّ عمليات التنظيم الشعبي بدأت كمشاريع تتخطى الأطر الحزبية إلا أنها تحولت إلى منظمات ذات قواعد حزبية تتلقى تمويلها من الحزب الذي تتبع له، وهذا ما حصل بالنسبة للمنظمات التابعة لفتح؛ أمّا منظمات الحزب الشيوعي فقد شرعت إلى إقامة علاقات مع مانحين أجانب، وبذلك اعُتبِرت المنظمات غير الحكومية وسيلة لتحقيق غاية سياسية، وهي تعزيز مكانة فصيل معين بالمعنى الضيق ومقاومة الاحتلال بالمعنى الواسع. وبالتالي شهدت هذه الفترة تناقضات داخل هذه المنظمات حول الأهداف المتعارضة والبنى القيادية والأساس التمويلي (حمامي، **1996**: **95**). إلا أن سمارة يعطي رؤية أخرى لرؤية حمامي بخصوص الخلط بين الأطر الجماهيرية الحزبية والمنظمات غير الحكومية خلال الانتفاضة؛ حيث يرى سمارة أنّ الأطر الجماهيرية والمنظمات الشعبية التي قادت النضال ليست المنظمات غير الحكومية؛ فالدول المانحة تمكنت من سلخ بعض المثقفين لصالحها، وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن الأطر الشعبية تحولت إلى منظمات غير حكومية (سمارة: **1998**). بينما يوافق كل من مشارقة وبشارة حمامي في رؤيتها للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والأحزاب السياسية؛ فيرى مشارقة أنّ المنظمات غير الحكومية انطلقت في السابق من منظورات سياسية لأحزاب خاصة (مشارقة: **2004**)، كما ويشير بشارة – على عكس سمارة– إلى أن الفصائل الفلسطينية بادرت إلى إقامة منظمات جماهيرية وغير حكومية بالترويج لفكرة المجتمع المدني كمحاولة لإعطاء الشرعية للتغير الطارئ على نشاطها (هلال، **2006**: **123**).

وفي أواخر الثمانينات وقعت الانتفاضة وأعادت المنظمات غير الحكومية إلى الروح التطوعية غير الحزبية (حمامي، **1996**: **97**)، كما أدّت الانتفاضة الأولى وأزمة الخليج إلى نشوء نوعين من الـ **NGOS** النوع الأول كان مستعداً للقيام بمهام رسمية متمثلة بالمأسسة، أمّا النوع الأخر فقد استمر في مجال العمل التطوعي (الشوا، **2000**: **19–24**). وأضافت المؤسسات الأهلية الفلسطينية خلال الانتفاضة بعداً آخراً لعملها ودورها وهو عنصر البناء إلى جانب المقاومة؛ وبقي الطابع السياسي غالباً ولم تفلت هذه المرحلة من الفئوية السياسية إلا أن الفصائل الفلسطينية اتجهت إلى إعطاء أهمية أكبر للعمل المهني

انسجاماً مع المتطلبات التنموية الجديدة، وقد شهدت هذه الفترة عدد لا يستهان به من المؤسسات الأهلية والتي هدفت إلى تمكين عملية البناء (مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2002: 24–25).

أمّا عام 1994 فقد ترافق مع أحداث كثيرة أثّرت على المنظمات غير الحكومية بسبب اتفاق أوسلو؛ فبعد هذا الاتفاق بلورت السلطة الفلسطينية مؤسسات حكمها في سياق كان قد تبلور فيه قطاع كبير من المنظمات غير الحكومية في ظل عدم وجود دولة، كما وأعادت السلطة الفلسطينية عملية مأسسة هذه المنظمات المعتمدة على التمويل الأجنبي؛ ولكن تمويل ودعم المنظمات غير الحكومية انخفض بعد اتفاق أوسلو وتحوّل الدعم إلى السلطة. وضمن هذه الظروف تمّ إنشاء شبكة المنظمات الفلسطينية الغير حكومية المستقلة التي عملت ضمن الخط المهني القائم على توصيل الخدمات التنموية، وضمن الخط السياسي القائم على أساس لعب أدوار سياسية ومراقبة السلطة (حمامي: 1996). ويشير سمارة إلى أنه نتج عن اتفاق أوسلو زيادة تدخلات البنك الدولي في الأراضي الفلسطينية (سمارة، 1997). وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى ازداد نشاط وعدد منظمات الـ NGOS، وكان البنك الدولي هو الذي يدعم المنظمات غير الحكومية (سمارة، 1997)، ويشارك الصالحي رأي سمارة بخصوص تمويل هذه المنظمات؛ حيث يرى أن المساعدات انتقلت – في فترة الانتفاضة الثانية– من الاعتماد على الأحزاب اليسارية إلى الاعتماد على المؤسسات الحكومية أو التابعة لها وبعض وكالات الأمم المتحدة. كما وأدى هذا التغير في الاعتماد إلى تغليب الطابع الخدماتي على الطابع الجماهيري الذي كان منتشراً في السابق، وتبع هذا التغيير أيضاً تغيير في الطابع السياسي للعلاقة بين المؤسسات والقوى السياسية من جهة وفي درجة علاقتها بالعمل السياسي من جهة أخرى، بالإضافة إلى التغيير في الخطاب من خطاب قائم مرتكز على مفاهيم ومصطلحات تربط العمل السياسي بالعمل الجماهيري إلى خطاب مرتكز على مفاهيم ومصطلحات مرتبطة بالمجتمع المدني والجندرة والديمقراطية (الصالحي: 1999). ويتفق حنفي وطبر مع رأي سمارة والصالحي ويشيران إلى أنه قد جرى الاعتماد على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات الأمم المتحدة من أجل تمويل هذه المنظمات (حنفي؛ طبر، 2006: 39).

وفيما يتعلق بعدد المنظمات غير الحكومية الحالية في فلسطين فقد أظهرت دراسة المالكي وآخرين أنّ عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 1495 منظمة، كما أنّ معظم هذه المنظمات تركّزت في التجمعات

الحضرية بنسبة **57.2%** من إجمالي المنظمات غير الحكومية في الضفة والقطاع تليها المنظمات العاملة في التجمعات الريفية بنسبة **30.3%** ثم في المخيمات بنسبة **12.5%**، وتبيّن أن النسبة الأعلى من المنظمات العاملة في الضفة والقطاع من الجمعيات الخيرية وبلغت نسبتها **51.7%** من إجمالي عدد المنظمات (المالكي وآخرون، **2008**). وفيما يتعلق بأسباب الزيادة الواسعة في عدد الجمعيات الأهلية الفلسطينية فهي التوسع في التعليم، والدخول غير المحدود للمعرفة والمعلومات بفعل ثورة الاتصالات والمعلومات، وازدياد إحباط المواطنين من قبل العالم، بالإضافة إلى الأنظمة الديمقراطية التقليدية غير الفعالة في تمثيل المصالح الاجتماعية والاقتصادية للشعوب، والسبب الخامس يعزى إلى الحاجة المتزايدة لتهميش الجماعات الفقيرة في المجتمع (البرغوثي: **2000**).

- الدور الإغاثي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية:

تؤكّد العديد من الدراسات على أن للمنظمات غير الحكومية في فلسطين دوراً يتمثلُ بالدور الإغاثي (حمامي: **1996**، الإسكوا: **1999**: **41–109**، لدادوة: **1999**، سمارة: **2003**، مشارقة: **2004**، حنفي وطبر: **2006**). فترى حمامي – وهي تقوم بتعداد مجالات المنظمات غير الحكومية – أنّ الجمعيات الخيرية الإغاثية هي القطاع الأقدم والأكثر انتشاراً (حمامي: **1996**). وتؤكد الاسكوا على الدور الإغاثي للمنظمات غير الحكومية؛ فترى أنه "منذ منتصف القرن الحالي، وبسبب غياب سلطة وطنية ترعى شؤون ومصالح الشعب الفلسطيني، وفي ظل الاحتلال، وبسبب صعوبات العمل الاقتصادي والاجتماعي، وقع العبء الأساسي في إدارة وتقديم الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني على التنظيمات السياسية والمنظمات الأهلية، وأثبتت الجمعيات التطوعية والخيرية النسوية وجودها في مجال تلبية احتياجات الأسرة والمرأة وتقديم خدمات الإغاثة والرعاية الصحية، وفي تطوير برامج التوعية السياسية والتعليم والتدريب وتأسيس مشاريع إنتاجية تدر دخلاً للجمعية وتوفر فرص عمل للمرأة التي تريد المساهمة في إعالة أسرتها؛ (الإسكوا: **1999**: **41–109**). ويؤكد لدادوة على رأي الإسكوا السابق الذكر

بحيث يطرح دور المنظمات غير الحكومية بعد قيام السلطة الفلسطينية ذلك الدور الخدماتي المساهم في بناء المجتمع المدني (لدادوة: **1999**). ويتفق سمارة مع آراء غيره من الدراسات السابقة بخصوص الدور الإغاثي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية؛ فيرى أن هذه المنظمات هي منظمات إغاثة على المدى القصير وتُصرَف في حالة الطوارئ على شكل مساعدة مالية وعينية؛ الأمر الذي أدى إلى تعميق ثقافة كرت المؤن التي سادت أوساط الشعب الفلسطيني (سمارة، **2003**: **25**). ويؤكد مشارقة أيضاً أنه خلال الأعوام الأخيرة تحوّل جزء من عمل المنظمات غير الحكومية والحكومية الفلسطينية إلى جهود إغاثية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ولم يُؤخَذ العمل ضمن خطة عامة (مشارقة: **2004**)؛ حيث تمكنت المنظمات غير الحكومية من الوصول إلى الشرائح المهمشة، وخلقت لديهم نوع من الإبداع بعكس الوظائف الحكومية المحكومة بساعات الدوام (مشارقة: **2004**). وضمن هذا المجال يرى بشارة أن المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة مثلت تحولاً في مجال الخدمات والتنمية في اتجاه التخصص والحرفية؛ خصوصاً أن أموال الدعم الخارجي تتطلب أنماطاً من المحاسبة والمساءلة فيما يختص بتنفيذ المشاريع تختلف عن متطلبات أموال الصمود، بالإضافة إلى توفر قطاع كبير من المنظمات التي تقوم ببعض الخدمات المدنية (هلال، **2006**: **124**)، وعلاوة على ذلك يشاطر كل من حنفي وطبر آراء الباحثين السابقين فيستخلصا أن المنظمات الغير حكومية تحولت إلى منظمات إغاثية على المدى القصير (حنفي وطبر: **2006**).

- الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية:

تتفق العديد من الأدبيات على أن هنالك شكوك وتساؤلات بخصوص الدور التنموي والاجتماعي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية؛ وخصوصاً في ظل قيام الدول المانحة بوضع أجندة تتحكم بواسطتها بالدول المتلقية للدعم (سمارة: **1997**، سمارة: **2003**، سمارة: **1998**، كرزم: **1999**، لدادوة وآخرون: **2001**، حنفي وطبر: **2006**). فيرى سمارة أن البنك الدولي هو الذي يدعم المنظمات غير الحكومية، وانطلاقاً من ذلك يتساءل بخصوص هذه المنظمات التي تدعي الدور التنموي وهي في الوقت ذاته رهن إشارة البنك الدولي الممثل للأنظمة الامبريالية والذي يضع أجندة تعمل ضمنها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. كما ويحاول سمارة تفنيد أدبيات البنك الدولي لكونها مكرسة في خدمة التسوية وصانعيها وفي خدمة التبعية المركزية الأوروبية وسيطرة ثقافة الإنجلو – أمريكان وليس في خدمة الشعب الفلسطيني والمشاريع الإنتاجية الوطنية، وبذلك تخدم الدول

المانحة مصالحها السياسية والاقتصادية بالأساس ومصالح حليفتها إسرائيل (سمارة: **1997**). وضمن هذا السياق يتطرق سمارة في دراسة أخرى إلى التساؤل حول كون المنظمات غير الحكومية تحل محل وكالات التنمية؛ حيث أن التنمية التي اقترحتها منظمات الـــ **NGOs** لم تنفذها بل قامت هذه المنظمات بخلخلة النسيج المجتمعي للعالم الثالث؛ فالمنظمات غير الحكومية تصمم من قبل الأنظمة الرأسمالية الامبريالية كغطاء لتسللها داخل النسيج المجتمعي في بلدان العالم الثالث؛ وتتعاطى هذه المنظمات لاختراق الطبقات الشعبية المكونة من نخبة المثقفين والتكنوقراط والنخبة المتغربنة الممثلة لفئة مدراء وسماسرة المنظمات غير الحكومية من جهة ومن الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً من جهة أخرى. كما وتزعم المنظمات غير الحكومية نفسها بأنها منظمات تنموية لكنها تفشل في إثبات ذلك (سمارة، **2003**). وبالتالي يمكن القول بأنّ المنظمات غير الحكومية مجرد قناع تخدم وتنفذ أفكار وخطط وسياسات الامبريالية داخل بلدان المحيط (سمارة: **1998**).

كما ويتفق كرزم مع سمارة فيما يتعلق بحقيقة المساعدات؛ حيث يرى أن هذه المساعدات هي مساعدات سياسية شكلية تهدف إلى دفع عملية السلام المتعثرة ولا تهدف إلى تحقيق التنمية، كما وتخضع هذه المساعدات لشروط المانحين السياسية – الاقتصادية، وإذا لم توافق الدول المتلقية الراغبة في التنمية على شروط المانحين فإنّ المساعدات ستقل أو تقطع نهائياً أو سيتم استخدام القوة لتطويع الدول المتمردة وذلك مثلما حدث في العراق. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة يرى الباحث أنّ هنالك زيادة في المعونات مع تحديد طريقة الصرف الخاضعة لأولويات الممول نفسه؛ حيث أن أكثر من **98%** من الدعم يجري تحويله للقطاع الاستهلاكي (كرزم: **1999**). وعلاوة على ذلك يتشابه رأي لدادوة وآخرين مع أراء الباحثين السابقين؛ حيث يذكر أن المنظمات غير الحكومية -**NGOS**– تكرّس مزيداً من الاستغلال والتخلف والتبعية؛ وذلك لأن الأموال تُصرَف حسب رغبة المانح؛ وخصوصاً في المشاريع والبنى التحتية الخدماتية غير الربحية وغير الإنتاجية وليس حسب حاجة البلد النامي. فهنالك "غياب لاتفاق أو تفاهم مشترك حول تحديد الاحتياجات الفلسطينية بين الممولين والمنظمات غير الحكومية" (لدادوة وآخرون، **2001**: **110**).

ويشارك الباحثان حنفي وطبر كل من سمارة وحنفي وطبر الرأي حول حقيقة المساعدات؛ على رأي سمارة السالف الذكر؛ فيؤكدان على أنّ عملية صياغة الأجندة ترتبط بكيفية إسقاط الأجندات المتفق عليها عالمياً على المستوى المحلي؛ الأمر الذي يؤدي إلى تقاطع وتناقض الأجندة العالمية مع عمليات اجتماعية معقدة (حنفي وطبر: **2006**).

إلا ان دراسة الإسكوا بخصوص المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تسويق المنتجات الزراعية تعارض الآراء السالفة الذكر؛ حيث توصلت إلى أنّ للمنظمات غير الحكومية الأهلية دور التنمية والتسويق الزراعي؛ ذلك الدور المتمثل في تنفيذ المشاريع الخدمية كتجهيز الينابيع, واستصلاح الأراضي, وشق الطرق الزراعية، بالإضافة إلى تقديم القروض الزراعية، وإدارة مرافق البنية التحتية للتسويق, وتقديم المعلومات الإرشادية للمزارعين (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا: **1999**: **113–176**).

- التوجهات الاجتماعية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية:

للمنظمات غير الحكومية دور في الحياة الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني؛ فهذه المنظمات تعمل على المطالبة بالمساواة بين الجنسين، وتتبنى قضايا المرأة، وتدعم المسيرة التعليمية، وتقوم بالدورات التدريبية، وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها وتسعى إلى تحقيقها. ومن أجل توضيح هذا الدور سنلقي نظرة سريعة على الدور الاجتماعي لهذه المنظمات، كما سنركز على المنظمات غير الحكومية النسوية والصحية.

لقد كان للمنظمات غير الحكومية التي كانت قائمة قبل عام **1988** لها غايتين أساسيتين وهما: تقديم الخدمات الاجتماعية وتنمية المجتمع، أمّا المنظمات التي أنشئت بعد عام **1988** ومنها التي أنشئت بعد قيام السلطة الفلسطينية أضافت أهدافاً أخرى إلى خططها كالتدريب والتأهيل، وتشجيع الديمقراطية، والتبادل الثقافي لأغراض السلام، وحقوق الانسان وحقوق العمال، كما واهتمت بقضايا النوع الاجتماعي والوعي بها (كمال: **2000**). وتوصلت كمال في دراستها إلى أن هنالك عدد غير كافٍ من البرامج التي تستهدف الأطفال والشباب؛ فمعظم خدمات البرامج تتوجه إلى فئة السكان التي تجاوزت **15** عاماً،

كما ورأت أن المنظمات غير الحكومية عجزت عن تحديد واضح لفئة السكان التي تعيش تحت خط الفقر، وفئة السكان العاطلة عن العمل، وتوصلت أيضاً في دراستها إلى عدم كفاية البرامج الموجهة إلى إغناء مشاركة المرأة في التنمية (كمال: **2000**). وقد توصلت الاسكوا إلى نتيجة مشابهة فيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية في تنمية المرأة فرأت أن طرح موضوع تأسيس "مشاريع إنتاجية للنساء فقط" غير كافٍ لبلوغ هدف تنمية أوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية" (الإسكوا: **1999**: **41–109**).

أما بخصوص الدور الاجتماعي في القطاع النسوي للمنظمات غير الحكومية فهنالك بعض الدراسات التي أجريت بهذا الخصوص، فتشير دراسة الاسكوا المعنونة بعنوان: "حالة المنظمات النسوية العاملة في تأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة المولدة للدخل" إلى الملامح الأساسية للجمعيات الأهلية النسوية؛ تلك الملامح المتمثلة بالتركيبة العمودية الدالة على مركزية القرارات، وعدم اتساق الهياكل التنظيمية لها مع مشاريعها، ووجود روابط تجمع بين الجمعيات الأهلية المحلية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وافتقار الجمعيات الأهلية للروابط والعلاقات المتينة فيما بينها محلياً وعربياً وإقليمياً، وعدم وضوح هذه الجمعيات بخصوص ميزانيتها, واستهداف مشاريعها الإنتاجية للنساء بشكل عام. أما الملامح الرئيسية للمشاريع الإنتاجية النسوية فتتمل في: الهيكل التنظيمي للمشروع وأهدافه، والفئات المستهدفة منه، وارتباطه بالوضع الاقتصادي الوطني، وموارده المالية والبشرية، والصعوبات التي تواجهه. وتهدف المشاريع الإنتاجية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية النسوية إلى تطوير دور المرأة في الإنتاج وإشراكها في الاقتصاد؛ من أجل تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي، وقد أثبتت الدراسة بخصوص ذلك أن طرح موضوع تأسيس "مشاريع إنتاجية للنساء فقط" غير كافٍ لبلوغ هدف تنمية أوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية (الإسكوا: **1999**: **41–109**).

أما بخصوص الدور الاجتماعي في القطاع الصحي للمنظمات غير الحكومية؛ فيمكن القول أن التطوير في مجال الصحة خلال سنوات الاحتلال لم يعتمد على الاحتياجات الحقيقة للشعب الفلسطيني؛ بسبب عدم وجود خطة صحية وطنية، وبالرغم من وجود عدد من المنظمات المهتمة بصحة المرأة إلا أن التركيز الأساسي ما زال يتمحور حول الصحة الإنجابية للمرأة؛ فلا ينظر لصحتها من منظور شمولي (الإسكوا: **1999**: **179–214**).

- التوجهات السياسية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية:

للمنظمات غير الحكومية دور سياسي هام ومؤثر على حياة المجتمع الفلسطيني (عبد الهادي: **1999**، لدادوة: **1999**، البرغوثي: **2000**، كمال: **2000**) فيتمثل الدور السياسي لهذه المنظمات – حسب عبد الهادي– بتحريك وتعبئة المجتمع الفلسطيني باتجاه حقوقه الوطنية، وبتزويد المجتمع بالخدمات الأساسية من أجل تعزيز صموده (عبد الهادي: **1999**)؛ فرؤية منظمات العمل الأهلي تستند على الإسهام الجاد الحقيقي والفعال في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، بالإضافة إلى الإسهام في بناء المجتمع الديمقراطي والعمل على بلورة نماذج تنموية مبتكرة ومستندة إلى المجتمع المحلي (عبد الهادي: **1999**). في حين يرى لدادوة أن المنظمات غير الحكومية تعمل كواجهات سياسية لأحزاب، وهذا يشكل أحد الانتقادات الموجهة إليها (لدادوة: **1999**). وبينما يؤكد البرغوثي على أن للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية دور في استمرارية المقاومة الوطنية (البرغوثي: **2000**). وتتفق كمال مع رأي البرغوثي فترى أن المنظمات الأهلية تأسست في فلسطين بصفتها وسيلة لمقاومة الاحتلال؛ فقد طغى العامل الوطني على عمل هذه المؤسسات، وسعت جميعها إلى تقديم الخدمات الإنسانية والتربوية والصحية والثقافية والتربوية للمواطنين والدفاع عن حقوقهم التي كانت تنتهك من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي (كمال: **2000**).

- التوجهات الثقافية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية:

تختلف الأدبيات بخصوص الدور الثقافي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية (سمارة: **1997**، كرزم: **1999**، سمارة: **2003**، المالكي وآخرون: **2008**). فيحاول سمارة (**1997**) تفنيد أدبيات البنك الدولي المكرَسة في خدمة التسوية وصانعيها وليس في خدمة الشعب الفلسطيني؛ وخصوصاً فيما يتعلق بمشروع البنك الدولي في إعادة تثقيف الشعب الفلسطيني بثقافة الخضوع وعدم المقاومة وبكل ما يخدم التسوية والتبعية المركزية الأوروبية وسيطرة ثقافة الإنجلو– أمريكان وليس بما يخدم المشاريع الإنتاجية الوطنية، وبذلك تخدم مشاريع المنظمات غير الحكومية الدول المانحة مصالحها السياسية والاقتصادية بالأساس ومصالح حليفتها إسرائيل (سمارة: **1997**). وعلاوةً على ذلك يرى كرزم أنّ الممول الغربي يهيمن على المنظمات غير الحكومية ويوظّفها؛ لترويج رؤاه وقيمه وثقافته وأهدافه التي قد تتناقض مع الثقافة والمصلحة الوطنية (كرزم، **1999**: **106**). وقد أكّد

على ذلك سمارة بقوله أن منظمات الـــ **NGOs** تطرح نموذج معين لمفاهيم وبنى اجتماعية موجودة في بيئات أخرى (سمارة: **2003**)، كما وتقوم بطمس الثقافة والهوية العربية من خلال ما تنشره من مفاهيم وثقافة خاصة بالغرب الممول لهذه المنظمات (سمارة، **2003**: **14**)؛ في حين يطرح المالكي وآخرون رؤية مغايرة لكل من سمارة وكرزم؛ فيؤكد مجدي المالكي ومجموعة من الباحثين على أنّ للمنظمات غير الحكومية دور ثقافي فعّال من خلال إشارته إلى أن من أهم أهداف المنظمات غير الحكومية "رفع الكفاءة المهنية من خلال التدريب والدورات المهنية، والأهداف المتعلقة بالتثقيف والارتقاء بوعي المواطن الفلسطيني اتجاه حقوقه وواجباته" (المالكي وآخرون، **2008**: **25**).

- الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية:

تتعدد الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (لدادوة: **1999**، الإسكوا: **1999**: **41–109**، عبد الهادي: **1999**، كمال: **2000**، المالكي وآخرون: **2008**)، فيشير لدادوة إلى كثرة وتكرار البرامج والمشاريع والأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، وهذا يشكّل أحد الانتقادات الموجهة إليها (لدادوة: **1999**)، وتشير الاسكوا إلى أنشطة المنظمات غير الحكومية تلك المتمثلة بتقديم خدمات الإغاثة والرعاية الصحية، وفي تطوير برامج التوعية السياسية والتعليم والتدريب وتأسيس مشاريع إنتاجية تدر دخلاً للجمعية وتوفر فرص عمل للمرأة التي تريد المساهمة في إعالة أسرتها (الإسكوا: **1999**: **41–109**). كما وتقوم المنظمات غير الحكومية بأنشطة متعلقة بالموضوعات التالية: موضوعات التطوير المؤسسي والتنظيمي المتمثلة بالتالي: موضوعات الحكم الرشيد، وموضوعات الإدارة التنفيذية، والتطوير التنظيمي وموضوعات تطوير وتنمية الموارد البشرية وموضوعات تعزيز التنسيق والتشابك والتعاون والتشاور بين منظمات العمل الأهلي من جهة وبقية مكونات المجتمع المدني من جهة أخرى، بالإضافة إلى موضوع تعزيز التضامن العالمي مع الحقوق الوطنية الفلسطينية (عبد الهادي: **1999**).

وترى كمال أن المنظمات الأهلية تعمل في "مجالات التعليم والصحة وحقوق الإنسان وبعضها يعمل لإغناء الديمقراطية وقضايا النوع الاجتماعي، وقليل جداً منها يعمل لتطوير الأعمال الصغيرة والإقراض من أجل تخفيف حدة الفقر" (كمال: **2000**). كما وأظهرت نتائج التعداد تنوع الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية حيث أن **44%** من

إجمالي المنظمات تقع ضمن برامجها برامج ثقافية وعلمية وأدبية، كما وارتفعت نسبة المنظمات التي تقدم مساعدات خيرية إغاثية، وبرامج نسوية، والأنشطة المتعلقة بالحكم الرشيد والديمقراطية (المالكي وآخرون: **2008**).

- طرق تسجيل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية:

من المعروف أن أي منظمة غير حكومية تظهر إلى حيز الوجود لابدّ وأن يتم تسجيلها من أجل الاعتراف بها كمنظمة غير حكومية، وبالرجوع إلى الأدبيات السابقة وُجِدَ أن عملية تسجيل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تتم لدى وزارة الداخلية (الإسكوا: **1999**: **113–176**، الشوا: **2000**: **19–24**، المالكي وآخرون: **2008**)؛ فتؤكد الإسكوا في دراستها على أن جميع المنظمات الزراعية غير الحكومية التي تمت دراستها مسجلة قانونياً. (الإسكوا: **1999**: **113–176**). وترى الشوا بأنه بعد اتفاق أوسلو قامت المنظمات الفلسطينية بخلق "لوبي" في المجلس التشريعي يمثل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، كما قامت وزارة العدل ووزارة الداخلية بتسجيل هذه المنظمات، إلا أنّ الباحثة تعتقد بأن العمل بشكل لوبي لم يكن واضح في هذه المنظمات (الشوا، **2000**: **19–24**). وعلاوة على ذلك تؤكد الدراسة التي أجراها مجدي المالكي وباحثين آخرين على أنّ المنظمات غير الحكومية تتوجه للتسجيل إلى وزارة الداخلية وإلى إحدى وزارات الاختصاص، كما وأظهرت الدراسة أن نسبة المنظمات التي تتوفر لديها هيئات عامة أو جمعيات عمومية تصل إلى **86%**، وبيّنت النتائج تعدد طرق اختيار مجالس الإدارة؛ حيث ان **83.6%** من المنظمات تعتمد في ذلك على الانتخاب (المالكي وآخرون: **2008**).

وتختلف دراسة الاسكوا – بخصوص حالة المنظمات العاملة في مجال الصحة– عن غيرها من الدراسات؛ حيث توصلت إلى أن موضوع التسجيل يعتبر من أكبر المشاكل التي تواجه المنظمات غير الحكومية في المرحلة الانتقالية (الإسكوا: **1999**: **179–214**). كما ويطرح البرغوثي رؤية مغايرة عن أراء الدراسات السابقة؛ بحيث يشير إلى أن القانون العثماني ما يزال يطبق في غزة، وما زال يستخدم كدليل لتسجيل وترخيص المنتظمات غير الحكومية (البرغوثي: **2000**). وتؤكد كمال على أن جهة تسجيل المنظمات الأهلية تختلف تبعاً لتاريخ نشوء هذه المنظمات؛ حيث سجلت المنظمات التي أنشأت قبل عام **1967** كجمعية عثمانية، واعتبرت بعد الاحتلال مسجلة تلقائياً في الداخلية الإسرائيلية. أمّا تلك التي أنشأت خلال فترة الاحتلال فإنها إمّا أن تكون قد سجلت كجمعية عثمانية في وزارة الداخلية الإسرائيلية أو كمنظمة غير ربحية في الغرفة التجارية، وبعد اتفاق أوسلو

وقع خلاف حول جهة التسجيل هل هي وزارة الداخلية أو وزارة الشؤون الاجتماعية، وحديثاً أُنشأت وزارة المنظمات الأهلية – لم تعد موجودة حالياً– إلا أنه لم يتم الاعتماد عليها كجهة وحيدة لتسجيل المنظمات غير الحكومية ومتابعة دورها، ووجدت كمال بشكل عام أنّ إجراءات تسجيل المنظمات الأهلية تتصف بالسهولة والرضا العام (كمال: **2000**).

- جدل التمويل بخصوص المنظمات غير الحكومية الفلسطينية:

يعتبر التمويل مسألة شديد الحساسية لدى المنظمات غير الحكومية القائمة على الساحة الفلسطينية؛ حيث أن هنالك جدل قائم حول هذا الموضوع؛ وبالرجوع إلى العديد من الدراسات السابقة تبيّن أن أغلبية المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تتلقى تمويلاً خارجياً (سمارة: **1997**، كرزم: **1999**، لدادوة: **1999**، الإسكوا: **1999**: **41–109**، كمال: **2000**، المالكي وآخرون: **2008**، حنفي وطبر: **2006**). حيث يقول سمارة أنّ البنك الدولي هو الذي يدعم المنظمات غير الحكومية (سمارة: **1997**). ويتشارك كرزم الرأي بأنّ المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تتلقى تمويلاً خارجياً (كرزم: **1999**). في حين يتفق لدادوة على ذلك فيقول بأن إشكالية المنظمات غير الحكومية متمثلة بالتمويل الخارجي الذي يساهم في الاختراق الغربي للمجتمع الفلسطيني من ناحية، ومن ناحية أخرى يعزز التطبيع مع إسرائيل (لدادوة: **1999**). كما وتوصّلت الإسكوا بخصوص التمويل إلى أنّ هنالك العديد من الحكومات المانحة تمّول المشاريع الأهلية الخدمية والإنتاجية، وتضيف على الدراسات بقولها أنّ المساعدات والتبرعات المالية للمنظمات الأهلية –خلال الانتفاضة الأولى– لم تقترن بأي رقابة على إدارة المشاريع المموَلة (الإسكوا: **1999**: **41–109**). وعلاوة على ذلك تتفق كمال مع غيرها من الدراسات السابقة الذكر فتجد أن معظم المنظمات الأهلية التي قامت بعد عام **1967** لا تتوافر لها مستويات دخل تكفل الإعالة الذاتية فهي تعتمد عل التمويل الخارجي في مشروعاتها وبرامجها؛ ويعود ذلك إلى الوضع السياسي للمنطقة بعد أحداث لبنان وحرب الخليج والانتفاضة، وتضيف على الدراسات السابقة بقولها أن المنظمات غير الحكومية التي قامت قبل عام **1967** كانت تعتمد في المقام الأول على مصادر تمويل داخلي مثل التدريب ورسوم العضوية وبعض المنح الخيرية الفردية (كمال: **2000**).

كما وأظهرت دراسة مجدي المالكي وآخرين أنّ معظم المنظمات تتلقى تمويلها من أكثر من مصدر في آن واحد، وبلغت نسبة المنظمات غير الحكومية التي تتلقى تمويلاً خارجياً **46.8%**، وحظيت المنظمات الصحية بالنسبة الأكبر من إيرادات

المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية تليها المنظمات العاملة في مجال المساعدات الخيرية. كما تراجعت حصة الأنشطة التالية من التمويل: الطفولة، رعاية المسن، تنظيم الأسرة، الخدمات الصحية، الأنشطة البحثية والتربوية والتعليمية؛ وفي المقابل ازدادت حصة الأنشطة التالية: المساعدات الخيرية، والأنشطة الثقافية والعلمية، والتنمية القروية، وحقوق الانسان، وقضايا المرأة، والأنشطة الدينية، وأنشطة تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية (المالكي وآخرون: **2008**). كما ويؤكد كل من حنفي وطبر على أنه تمّ الاعتماد على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات الأمم المتحدة من أجل تمويل هذه المنظمات (حنفي؛ طبر، **2006**: **39**)

وضمن هذا السياق تتطرق بعض الأدبيات إلى الحديث عن حقيقة المساعدات المقدمة للفلسطينيين، والهادفة إلى دفع عملية السلام، والخاضعة لأجندة الممول الغربي (سمارة: **1998**، كرزم: **1999**، أبو غوش: **1999**، حنفي وطبر: **2006**)؛ فيناقش سمارة شروط التمويل، ويرى أن بعض المانحين يرفضون تمويل مؤسسات تعارض أوسلو وبالتالي يُعتبَر تأييد اتفاق أوسلو شرط من أجل الحصول على التمويل، كما وأن الدول المانحة استطاعت شراء ذمم بعض الموظفين والمدراء في المنظمات غير الحكومية؛ ولكنّها لم تستطع شراء ذمم الجماهير كافة (سمارة: **1998**). ويتفق كرزم مع سمارة بقوله أنّ المساعدات التي يقدّمها الممولون للفلسطينيين سواء ضمن السلطة أم بواسطة المنظمات غير الحكومي هي مساعدات سياسية شكلية تهدف إلى دفع عملية السلام المتعثرة ولا تهدف إلى تحقيق التنمية، كما وتخضع هذه المساعدات لشروط المانحين السياسية – الاقتصادية، وإذا لم توافق الدول المتلقية الراغبة في التنمية فإنّ المساعدات ستقل أو تقطع نهائياً أو سيتم استخدام القوة لتطويع الدول المتمردة وذلك مثلما حدث في العراق. أمّا في الضفة الغربية وقطاع غزة يرى الباحث أنّ هنالك زيادة في المعونات مع تحديد طريقة الصرف الخاضعة لأولويات الممول نفسه؛ حيث أن أكثر من **98%** من الدعم يجري تحويله للقطاع الاستهلاكي (كرزم: **1999**). ويشارك أبو غوش رأي سمارة وكرزم على أنّ المنظمات غير الحكومية هي منظمات مرتبطة بالتمويل الأجنبي؛ الأمر الذي يؤدي إلى خضوع نشاطات هذه المنظمات وبرامجها لموافقة وتوجهات الممول الأجنبي (أبو غوش: **1999**). وعلاوة على ذلك يتفق حنفي وطبر مع الآراء السالفة الذكر؛ "فالقضية الرئيسية على أجندات المانحين في فلسطين هي عملية السلام. ولا تقتصر عناصر هذه الأجندة

السياسية على نوع المشاريع، بل تشمل أيضاً نوعية الفاعلين القابلين للاستفادة من التمويل" (حنفي وطبر، 2006: 160–161).

وتشير حمامي إلى أنّ المانحين الأجانب وضعوا شرطاً سياسياً على تمويلهم الأمر الذي أدى إلى حدوث تغييرات وتحولات عميقة في التحدث عن التنمية وخصوصاً تنمية القدرات البشرية (حمامي: 1996). ويؤكد كرزم على ذلك فيعتقد أن العلاقة بين المؤسسات المحلية من جهة والمؤسسات الأجنبية الغربية الممولة من جهة أخرى –بسبب التمويل– هي انعكاس مباشر لعلاقات التبادل غير المتكافئ بين الغرب الرأسمالي والعالم الثالث، وبالنتيجة يتم تثبيت تبعية المؤسسات المحلية للمؤسسات الأجنبية وليس كما تقوم المؤسسات الأجنبية بتسمية العلاقة بالشراكة؛ لأنّ الشراكة قائمة على أساس الديمقراطية والتكافؤ، وهذا على عكس ما تقوم به المنظمات الممولة الأجنبية التي تفرض وتحدد المشاريع والبرامج التي ترغب بتمويلها (كرزم: 1999).

وبخصوص العلاقة مع الممولين، فقد أظهرت دراسة الإسكوا المعنونة بعنوان: "حالة المنظمات العاملة في مجال الصحة" وجود تعارض بين أولويات بعض المنظمات الممولة والعاملة في مجال الصحة، كما يتضح أن المؤسسات الممولة تلعب دور في التأثير على تحديد الأهداف التي توضع غالباً بناء على أولويات التمويل وليس بناء على احتياجات المجتمع (الإسكوا: 1999: 179–214). وتختلف دراسة الاسكوا بخصوص "حالة المنظمات النسوية العاملة في تأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة المولدة للدخل" عن غيرها في إشارتها إلى عدم وضوح هذه الجمعيات بخصوص ميزانيتها (الإسكوا: 1999: 41–109).

- الكوادر البشرية داخل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية:

تتكون المنظمات غير الحكومية من كوادر بشرية تساهم في إدارتها والعمل ضمن نطاقها، فهنالك العديد من الأدبيات الفلسطينية التي تطرقت إلى الكوادر البشرية داخل المنظمات غير الحكومية (الإسكوا: 1999: 41–109، أبو غوش: 1999، مشارقة: 2004). فترى الاسكوا أن الجمعيات الأهلية الفلسطينية استطاعت استيعاب القوى العاملة النسوية؛ بحيث كانت هذه الجمعيات هي الإطار المتاح للمرأة للعمل ضمنه؛ فنسبة مشاركة المرأة في مجال الجمعيات الأهلية تفوق نسبة الرجل، وهذا مؤشر يدل على أهمية توفير الفرص للمرأة كي تستمر في المشاركة بكل قوة في البناء الوطني (الإسكوا: 1999: 41–

109). إلا أن لدى أبو غوش فكرة مختلفة بخصوص ذلك، فيرى أن المنظمات غير الحكومية هي منظمات محصورة العضوية على حفنة من الذين يتمتعون بمراكز اجتماعية مرموقة (أبو غوش: **1999**). في حين يرى مشارقة بخصوص الكوادر البشرية أنّ المنظمات غير الحكومية بنت طاقات بشرية مجهزة لإدارة مشاريع عمل في المجتمع الفلسطيني (مشارقة: **2004**).

ومن ناحية وجود هيكل تنظيمي (الإسكوا: **1999**: **179–214**، الإسكوا: **1999**: **113–176**) بيّنت دراسة الاسكوا وجود هيكلية تنظيمية واضحة في معظم هذه المنظمات العاملة في مجال الصحة (الإسكوا: **1999**: **179–214**)، ولا يقتصر الأمر على مجال الصحة بل إن هنالك هيكل تنظيمي لكافة المنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع الزراعي (الإسكوا: **1999**: **113–176**).

- العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية:

هنالك عدة أراء ووجهات نظر حول العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية، فالبعض يعتقد بوجود نوع من التكامل والتعاون بين كلا الطرفين (حمامي: **1996**، كمال: **2000**)، والبعض الأخر يعتقد بوجود نوع من التوتر والمشاكل بين كلا الطرفين (سمارة: **1998**، حمد: **1999**، أبو غوش: **1999**، لدادوة: **1999**، الإسكوا: **1999**: **179–214**، الإسكوا:**1999**: **41–109**، الإسكوا: **1999**: **113–176**، عبد الهادي: **2004**، عبد الهادي: **1999**، عثمان: **1999**، مشارقة: **2004**). فتطرح حمامي العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية؛ فالسلطة لم تكن ترَ في المنظمات غير الحكومية تهديداً لهيمنتها إلا أنّ طلب هذه المنظمات بالاستقلالية عن السلطة أدّى إلى اعتقاد الكثيرين بأن ذلك يعارض السلطة ضمنياً، ومن أجل تحديد العلاقة مع السلطة حاول المهنيون في المنظمات غير الحكومية بلورة إطار قانوني لتحديد العلاقة مع السلطة بحيث يكون للمنظمات غير الحكومية الحق في مراقبة السلطة، وقدمت السلطة مسودة مقترحة لذلك (حمامي: **1996**). كما وترى كمال بشأن العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية أن "كثير من المنظمات الأهلية تحولت إلى أجسام حكومية وانتقل عدد كبير من مستخدميها إلى القطاع الحكومي، وكان لهذا التحول تأثيرات ايجابية، إذ لم تفقد المنظمات الأهلية تألقها، وبدأ في الوقت نفسه التعاون بين هذه المؤسسات والحكومة"(كمال:

2000)، كما وتطرح كمال على أن العلاقة هي علاقة ايجابية تستند إلى قواعد وأنظمة معروفة في فلسطين، وهناك مناخ تعاوني في تحديد الأهداف والأولويات (كمال: 2000).

أما الرأي الأخر فيعتقد بوجود نوع من التوتر والمشاكل بين كلا الطرفين؛ فسمارة يخالف حمامي وينتقدها في مطالبتها بحق هذه المنظمات في مراقبة السلطة دون أن يكون للسلطة الحق في مراقبة المنظمات حيث يرى سمارة أن بعض المنظمات غير الحكومية ترفض عرض وكشف حساب لعلاقاتها وارتباطاتها وتمويلها الخارجي؛ لذلك فالطبقات الشعبية هي صاحبة الحق في مراقبة الطرفين (سمارة: 1998).

وعلاوة على ذلك يتوقع غازي حمد في دراسته أنه ليس من السهل الحديث عن علاقة متكاملة وطبيعية بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية؛ وذلك بسبب عدم استقرار النظام السياسي وغياب كل من الديمقراطية والقانون الأمر الذي أدى إلى خلق علاقة مشبوهة وغامضة بين هذه المنظمات والسلطة. كما وقامت كل من المنظمات الأهلية والسلطة بشن حملات مضادة على بعضهم البعض من خلال بعض التصريحات؛ الأمر الذي يدل على الهوة الفاصلة بين الطرفين، ومن ناحية أخرى تنتاب السلطة مخاوف من المنظمات غير الحكومية بسبب ارتباطها بجهات أجنبية توفر مصادر التمويل وتملي عليها سياسة معينة لتنفيذ برامجها، وبذلك تشكّل مسألة التمويل محور الصراع الرئيسي. يؤكد حمد على أن ازدياد وتنامي عدد هذه المنظمات أقلق السلطة، وزاد من حالة القلق هذه خوف السلطة من ان تقوم هذه المنظمات بالتطبيع السياسي والثقافي مع إسرائيل هذا من جانب، ومن جانب آخر فالمنظمات غير الحكومية تشعر بالقلق اتجاه السلطة بسبب خشية هذه المنظمات من ان تقوم السلطة بالتضييق عليها من الجانب المالي عبر محاولتها الاتصال بالحكومات المانحة من أجل تحويل الأموال إلى السلطة مباشرة. وتختلف دراسته عن غيرها بسبب إشارته إلى ان نقطة الالتقاء بين المنظمات غير الحكومية والسلطة هي الجمهور، وهو الهدف من وجودهما؛ ولخدمة الجمهور يجب التكامل والتفاهم بين الطرفين (حمد: 1999).

ويتفق أبو غوش مع الرأي الثاني المعتقد بوجود نوع من التوتر والمشاكل بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية؛ فيرى أن العلاقة هي علاقة صراع بين الطرفين؛ وليثبت ذلك يتطرق أبو غوش إلى الحديث عن النزاع الذي نشب بين السلطة وبعض ممثلي المنظمات غير الحكومية؛ حيث نجح مندوبو وأنصار كلا الطرفين في لفت الأنظار إلى نقاط ضعف الطرف

الأخر الأمر الذي أدى إلى حرف الموضوع عن مساره الحقيقي. كما وخاضت السلطة هذه المعركة تحت لواء الشفافية وفزاعة التمويل الأجنبي؛ في حين رفعت المنظمات غير الحكومية لواء الديمقراطية، وبناء المجتمع المدني، ومحاربة الفساد، وانتهاكات السلطة لحقوق الانسان (أبو غوش: **1999**). ويؤكد لدادوة على ذلك فيرى أن السلطة وجهت نقد شديد إلى المنظمات غير الحكومية؛ حيث تمّ اتهام المنظمات غير الحكومية بكونها تجارة رابحة تخدم الجهات الممولة، كما تمّ التشكيك بوظيفتها. وفيما يتعلق بالعلاقة ما بين السلطة والمنظمات الأهلية حيث يرى أنه بعد انقضاء خمس سنوات من عمر السلطة ما زالت العلاقة بينها وبين المنظمات غير الحكومية غير مستقرة، وما زالت السلطة تفتقد لأساس قانوني ينظم عمل القطاع الأهلي، وما زالت الاحتمالات مفتوحة لتطور العلاقة ما بين السلطة والمنظمات غير الحكومية بأكثر من اتجاه كاتجاه العلاقات التكاملية بين الطرفين، أو اتجاه إلحاق العمل الأهلي بالسلطة التنفيذية وتهميش فاعليته (لدادوة: **1999**).

كما وتوصلت الإسكوا في دراسة أجرتها إلى نفس النتيجة المتصلة بالتوتر ما بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية؛ حيث بينت الدراسة وجود توتر في العلاقة بين الطرفين على الرغم من أن النقاشات التي دارت أثناء اجتماع الخبراء لا تظهر ذلك، إلا أن الاسكوا تعارض حمد بخصوص التمويل فترى بأن الادعاء بخصوص توتر العلاقات أحياناً بين المنظمات والسلطة سببه التنافس على أموال المنظمات الممولة لا أساس من الصحة، وتضيف الاسكوا إلى أن هنالك اتفاق ضمني بين الطرفين على أهمية سن قانون ينظم العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة من جهة وبين تلك المنظمات من جهة أخرى (الإسكوا: **1999**: **179–214**).

وتؤكد الاسكوا في دراستها "حالة المنظمات النسوية العاملة في تأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة المولدة للدخل" أراء كل من سمارة ومشارقة وحمد وأبو غوش؛ حيث توصلت دراسة الإسكوا إلى أن علاقة السلطة الوطنية بالجمعيات الأهلية تمر بحالة من التوتر، الإسكوا: **1999**: **41–109**)، وأوضحت الاسكوا في دراسة أخرى أن العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة ومؤسساتها ضعيفة. وبذلك تحاول طرح مبادئ وأسس التعاون والتنسيق المقترحة بين وزارة الزراعة والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الزراعي سواء أكانت تلك المبادئ من وجهة نظر وزارة الزراعة أم المنظمات الأهلية (الإسكوا: **1999**: **113–176**).

ويتفق عبد الهادي مع أراء الباحثين السابقين بوجود نوع من التوتر والمشاكل بين كلا الطرفين؛ حيث يتطرق الباحث أيضاً إلى الحديث عن العلاقة بين المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية، ويستند في ذلك إلى الإطار القانوني والمهني، أمّا الإطار القانوني فينص على شرعية تأسيس المنظمات الأهلية وضمان استمرار وجودها، كما ينص أيضاً على استقلالية منظمات المجتمع المدني وعلى ضرورة الشفافية والمحاسبة في عمل منظمات المجتمع الأهلي. أمّا الإطار المهني/ العملياتي فيقوم على أساس التعاون المهني بين القطاع الأهلي والقطاع الحكومي، فقد استطاعت المنظمات الأهلية الفلسطينية أن تبلور نموذجاً مهنياً جيداً للتعامل مع السلطة ويقوم على مبدأ الشراكة الكاملة (عبد الهادي: **2004**، عبد الهادي: **1999**). وقد نجحت بعض وزارات السلطة الفلسطينية وبعض منظمات العمل الأهلي في تجسيد مفهوم الشراكة من خلال عدة برامج وأنشطة مشتركة قائمة على أساس الأسلوب التشاوري الفعّال (عبد الهادي: **1999**). وعلى الرغم من ذلك هنالك مشاكل تواجه العلاقة بين الطرفين، وأهم هذه المشاكل: عدم التطبيق الأمثل لقانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية، والتدخل في استقلالية القطاع الأهلي من خلال تسهيل إنشاء مؤسسات ومنظمات وشبكات ثابتة للسلطة الفلسطينية، وعدم وجود اتجاه واضح لدى السلطة والمنظمات الأهلية لتعزيز التشبيك والتنسيق بينهم، وعدم وضوح الأدوار المختلفة للسلطة الفلسطينية من جهة والمنظمات الأهلية من جهة أخرى، بالإضافة إلى الخلاف السياسي بين المؤسسات الأهلية والسلطة الفلسطينية على كسب تأييد الجمهور الفلسطيني، وأخيراً ارتياب السلطة من مسألة علاقة القطاع الأهلي مع الجهات المانحة (عبد الهادي: **2004**).

ويرى عثمان مثله مثل غيره من الباحثين أنّ هنالك مشكلة تدور بين المنظمات غير الحكومية والسلطة؛ حيث ظهرت المشكلة إثر الخلاف حول قانون تسجيل المنظمات الأهلية ومرجعيتها لدى وزارة العدل أو لدى وزارة الداخلية، وزاد الخلاف إثر قيام مجلس الوزراء الفلسطيني بتشكيل لجنة وزارية بهدف إعداد مسودة قانون لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية، وقد أدت تصريحات رئيس الوزراء الذي اتهم المنظمات غير الحكومية بالفساد والتبعية للجهات الممولة إلى أن زاد الوضع سوءاً. أمّا الأسباب بخصوص الحملة على المنظمات الأهلية فهي: تفشي الفساد في القطاع الأهلي، وخضوع هذه الجمعيات لمبدأ العرض والطلب ومتطلبات السوق، وقيام المنظمات غير الحكومية بالتدخل في الوظائف ومعارضة السلطة الرسمية، كما أنّ السلطة ضاقت بالانتقادات التي توجهها المنظمات الأهلية المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان؛ لأن هذه الانتقادات أفقدت السلطة

المصداقية أمام الدول المانحة، بالإضافة إلى شكلانية عدد من المنظمات غير الحكومية ووجود اسمي لبعضها الأخر، والسبب الأخير للحملة ضد المنظمات غير الحكومية هو كونها تتحدث بالديمقراطية والمجتمع المدني ولكنّ الكثير منها يفتقد للنظام الانتخابي الديمقراطي؛ أي يمكن رد الإشكالية القائمة بين السلطة التنفيذية والمنظمات غير الحكومية إلى سببين الأول موضوعي ويتعلق بوجود المؤسسات غير الحكومية السابق على السلطة زمنياً والأخر يتعلق برؤية السلطة التنفيذية لطبيعة المجتمع ومن ثم دور القطاع الأهلي المستقبلي في إطاره (عثمان: **1999**). ويؤكد مشارقة على أن العلاقة لم تكن بين هذين النوعين من المؤسسات علاقة تكامل، وتعاون، وشراكة، واحترام للقانون؛ وذلك لأن المؤسسة الأهلية تميل إلى الرغبة في الاستقلالية وتحقيق الذات؛ في حين أن المؤسسة الرسمية تنزع نحو الهيمنة (مشارقة: **2004**).

وتختلف دراسة لدادوة عن غيره من الدراسات بخصوص العلاقة مع السلطة؛ فيرى أن هنالك ثلاثة اتجاهات داخل هذه المنظمات وهي اتجاه مؤيد للسلطة، واتجاه آخر معارض لها ومطالب بالاستقلالية الذاتية عنها، واتجاه ثالث يمكن وصفه بالمحايد والذي شمل المنظمات التي انضمت إلى الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية في محافظات الضفة الغربية، أمّا فيما يتعلق بموقف أجهزة السلطة الفلسطينية ووزاراتها من المنظمات غير الحكومية فتتباين هذه المواقف حسب كل وزارة فقد كانت علاقة وزارة الصحة مع هذه المنظمات علاقة مشاركة، أمّا علاقة وزارة الداخلية مع هذه المنظمات فلها أهمية خاصة تتمثل بالترخيص ومراقبة الأداء المالي والإداري للجمعيات والمنظمات الأهلية (لدادوة: **1999**).

وتختلف دراسة أبو غوش عن غيرها لكونه يقترح عدد من الاتجاهات لمعالجة الخلل ما بين السلطة وهذه المنظمات، ومن هذه الاتجاهات: تحرر السلطة من شروط وإملاءات الدول المانحة بحيث يجري توجيه الموارد نحو أولويات التنمية الوطنية بما يساهم في فك ارتباط اقتصادنا الوطني وتبعيته لإسرائيل، والاتجاه الثاني نتمثل بقيام السلطة بمهام الشفافية والوضوح وكشف الصناديق السوداء ومعرفة امتيازات المسؤولية وإخضاعها للرقابة والمحاسبة، أما الاتجاه الثالث فهو بخصوص تطوير التشريعات القائمة والتخلص من بقايا التشريعات البالية وبناء دولة القانون بما يكفل خضوع الجميع، والاتجاه الرابع والأخير فهو قائم على إعادة الاعتبار لمفهوم بناء المجتمع الديمقراطي الذي يتضمن انخراط أوسع للقطاعات الشعبية في بناء منظماتها (أبو غوش: **1999**).

- علاقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها وخصوصاً التنسيق:

من خلال استعراض الأدبيات المختلفة بخصوص المنظمات غير الحكومية أجمعت بعض الدراسات على ضرورة التنسيق والتشبيك فيما بين المنظمات غير الحكومية (الإسكوا: **1999**: **179–214**، عبد الهادي: **2004**، حنفي وطبر: **2006**، الإسكوا: **1999**: **41–109**)، وضمن هذا السياق ترى الإسكوا أن معظم المنظمات غير الحكومية تعي أهمية التنسيق، غير أن أشكال التنسيق غير واضحة (الإسكوا: **1999**: **179–214**)، كما ويطرح عبد الهادي أهمية التنسيق والتشبيك فيما بين المنظمات غير الحكومية، ويتناول إشكاليات التنسيق بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، تلك الإشكاليات المتمثلة بغموض هوية القطاع الثالث – الذي يقصد به الـ **NGOS**– وأهدافه؛ فالتزام المنظمات الأهلية بأنها تنتمي لقطاع واحد لا يزال ضعيفاً، بالإضافة إلى وجود الفئوية السياسية التي تعيق هذا التنسيق، ووجود المشكلة بين المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية الناتجة عن تصور نمطي لكل منهما عن الأخر، أضف إلى ذلك سيطرة السلطة على بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية؛ تلك السيطرة التي تعوّق إمكانية التنسيق فيما بينها، ومن الإشكاليات أيضاً اختلاف القدرات المؤسسية من منظمة لأخرى، وضعف الخبرة على صعيد إدارة عملية التنسيق، وعدم تواجد الوقت الكافي لهذه العملية لدى المنظمات الأهلية الفلسطينية، وضعف ثقافة التشبيك والتعاون في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، كما أنّ الخلاف السياسي والأيديولوجي بين الجهات المانحة في فلسطين يعكس نفسه على عملية التنسيق؛ فللتمويل الخارجي دور في فتك الرغبة في التنسيق، بالإضافة إلى التنافر الحاد في الاتجاه العلماني والإسلامي في المنظمات الأهلية (عبد الهادي:**2004**).

كما وأكد أيضاً كل من حنفي وطبر على أن عملية التشبيك بين الناشطين العرب تظل هامشية سواء على المستوى الدولي أم المحلي (حنفي؛ طبر، **2006**)؛ فلا توجد شبكة علاقات تربط بين المنظمات الأهلية التي تنظم المشاريع الإنتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ الأمر الذي يؤدي إلى تزاحم المشاريع الإنتاجية المتشابهة للمنظمات غير الحكومية (الإسكوا: **1999**: **41–109**).

وعلاوة على ذلك تختلف دراسة عبد الهادي عن غيرها لكونه يقترح مجموعة استراتيجيات لتعزيز التنسيق بين جميع مكونات المجتمع المدني الفلسطيني، تلك الاستراتيجيات المتمثلة ببلورة ميثاق أخلاقي للمنظمات الأهلية الفلسطينية، وتطوير أسلوب تشاوري منظم وممأسس بين الأطراف المختلفة في المجتمع المدني ومأسسة عمليات التشاور والتنسيق في المؤسسات

المختلفة، والاتفاق على مفهوم واضح لماهية المجتمع المدني، وتعزيز الديمقراطية، وفتح باب العضوية أمام المنظمات الأهلية للانضمام إليها، وإنشاء الشبكات المتخصصة في المؤسسات الأهلية التي تعمل في القطاع الواحد، وبناء قدرات هذه المنظمات على التشبيك والتنسيق، والحث على إجراء الأبحاث حول القطاع الأهلي؛ الأمر الذي يساهم في تطوير عمليات التنسيق (عبد الهادي:**2004**).

- الشفافية والمساءلة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية:

الشفافية والمساءلة مسألة مهمة لدى المنظمات غير الحكومية وهناك عدة مؤشرات لكل منهما، ومن بين هذه المؤشرات: نشر تقارير دورية حول نشاطات المنظمة وتمويلها (الإسكوا: **1999**: **179–214**، الإسكوا: **1999**: **113–176**، هلال والمالكي: د.ت.، حمد: **1999**)؛ فقد أكدّت الإسكوا ووجود نظم متابعة ورقابة للعمل والاعتماد على التقارير المكتوبة (الإسكوا: **1999**: **179–214**)، كما وأوضحت الاسكوا في دراسة أخرى ان المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الزراعة تصدر تقارير سواء أكانت تقارير مالية أم تقارير تشمل نشاطات الجمعية، كما أنّ جميع المنظمات لديها محاسب ومدقق حسابات (الإسكوا: **1999**: **113–176**).

ويتفق هلال والمالكي بخصوص هذا المؤشر إلا أنهما يضيفان عليه العديد من المؤشرات؛ فقد توصلا إلى مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالشفافية، ومن هذه المؤشرات: مؤشر توفر وثائق حول المنظمة، ووجد _بخصوص هذا المؤشر_ أن عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تلجأ إلى وثائق تتسم بالعمومية كالتأكيد على دورها التنموي، ومؤشر توفير معلومات للجمهور متعلقة بالمنظمة، وهذا المؤشر ضعيف الحضور في المنظمات الأهلية الكبيرة، ومؤشر إتاحة الفرصة للجمهور للاطلاع على خطط المنظمة، وإشراك الجمهور في صياغة هذه الخطط والتعليق عليها، ووجد أن التفاوت كبير بين هذه المنظمات فيما يتعلق بتوفر هذا المؤشر، وهناك مؤشر قيام المنظمة بتنسيق أنشطتها وبرامجها مع شركاء محليين، وتبين أن المنظمات الخدماتية الكبيرة وبعض المنظمات العاملة يتوافر لديها هذا المؤشر، أما المنظمات الإغاثية فلا تقوم بذلك, كما توصل الباحثان إلى مؤشرات معرفة المواطنين بأنشطة وبرامج المنظمة، وتختلف درجة توفر هذا المؤشر حسب بعد نشاط المنظمة، وهنالك مؤشر أخر وهو مؤشر نشر تقارير دورية حول نشاطات المنظمة وتمويلها؛ ولكنّ منظمة الـ **NGOS** تكون حريصة على إخفاء بيانات

التمويل أو جزء منها، والمؤشر الأخير للشفافية هو مؤشر وجود سياسة عامة للنشر والإفصاح عن المعلومات للجمهور المعني، وهذا المؤشر غائب عن الغالبية العظمى من منظمات الـــ **NGOS**. كما وتمّ التوصل إلى مؤشرات للمساءلة وهي: مؤشر وجود هيكلية تقوم على خضوع المستويات المختلفة للمساءلة، ومؤشر التقارير المالية والإدارية، مؤشر انتظام اجتماعات الهيئات المختلفة، ومؤشر أشكال التواصل مع الموظفين، ومؤشر أشكال التواصل مع المستفيدين, ومؤشر رفع تقارير مالية وإدارية دورية للجهة الحكومية المختصة، ومؤشر تقييم البرامج والمشاريع والخطط. وبالنسبة لدراسة الأخلاقيات والمعايير المهنية المتبعة في المنظمات الغير حكومية الفلسطينية فوجد أنها ضعيفة الحضور في المنظمات الأهلية الفلسطينية (هلال؛ المالكي، لا ذكر لسنة النشر).كما ويجب ان تخضع محاسبة المنظمات غير الحكومية للقانون النزيه الذي يكفل مراقبة كافة النشاطات (حمد: **1999**).

وتختلف بعض الدراسات عما ذكر سابقاً فتؤكد على غياب الشفافية (لدادوة: صيف **1999**، كمال: **2000**) بحيث يرى لدادوة أن هنالك غياب للشفافية والطابع الديمقراطي في عملها، وهذا يشكل أحد الانتقادات الموجهة إليها (لدادوة: **1999**)، وتتفق معه كمال فترى أن المنظمات غير الحكومية تعلن عن تبنيها مفهوم الشفافية، إلا أن نسبة مئوية كبيرة من هذه المنظمات لا تتمتع عملياتها بالشفافية الكاملة، بل إنّ بعضها ترفض فتح دفاترها لمدققين خارجيين رفضاً تاماً (كمال: **2000**).

- المعوقات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية:

تعاني المنظمات غير الحكومية من العديد من المعوقات التي تعترضها وتحول دون قيامها بتحقيق أهدافها المنشودة، وتقف على رأس هذه المعيقات المشاكل المالية (الصالحي: **1999**، مركز بيسان للبحوث والإنماء: **2002**) فيشير الصالحي إلى أنّ هنالك توترات مالية وقانونية رافقت فترات نشوء المنظمات الفلسطينية غير الحكومية وأعاقتها (الصالحي: **1999**)، وتؤكد الدراسة التي أجراها مركز بيسان للبحوث والإنماء على أن **92%** من عينة الدراسة تشير إلى وجود مشاكل مالية لديها؛ وسبب هذه الأزمة المالية انخفاض حجم التمويل الكلي المقدم من البنك الدولي بعد قيام السلطة الفلسطينية، وانقطاع الدعم العربي بعد حرب الخليج الثانية، وعدم استكمال البناء المؤسسي المهني لعدد واسع من المؤسسات الأهلية بما ينسجم مع متطلبات الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، بالإضافة إلى الابتعاد التدريجي للمنظمات الأهلية الفلسطينية عن مرجعيتها الجماهيرية وارتباطها بالجهات

المانحة الأمر الذي أدى إلى عدم تطوير خطط مالية للاستمرارية والاعتماد على النفس (مركز بيسان للبحوث والإنماء، **2002**: **38–39**).

كما وأجمعت العديد من الدراسات على وجود عوائق سياسية تعرقل عمل هذه المنظمات (الشوا: **2000**، مركز بيسان للبحوث والإنماء: **2002**، المالكي وآخرون: **2008**). فقد تطرقت الشوا إلى الحديث عن معيقات عمل المنظمات الأهلية والقيود المفروضة عليها؛ تلك المعيقات المتمثلة بالقيود السياسية الخارجية، والمشاكل المتعلقة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، والمشاكل المتعلقة بالمجتمع المدني (الشوا، **2000**). كما توصلت الدراسة التي أجراها مركز بيسان للبحوث والإنماء إلى وجود معيقات ناجمة عن وجود الاحتلال الإسرائيلي؛ حيث أشارت **84** مؤسسة أهلية من عينة الدراسة إلى وجود معيقات جدية ناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي، وتشمل هذه المعيقات الاغلاقات المستمرة للضفة الغربية وقطاع غزة فعلى سبيل المثال لا تزال القدس منعزلة عن الضفة الغربية، كما أن استمرار وجود مناطق ب.ج. التي مازالت تخضع لسلطات الاحتلال يعيق عمل المنظمات الأهلية في مجال شق الطرق واستصلاح الأراضي الزراعية وتقديم الخدمات التنموية المختلفة (مركز بيسان للبحوث والإنماء، **2002**: **40**). وتوصّل المالكي والباحثون الآخرون إلى عدد من القيود التي تعاني منها هذه المنظمات، وهي: قيود الممولين بالدرجة الأولى تليها قيود سلطات الاحتلال ثم قيود المجتمع ثم قيود السلطة (المالكي وآخرون: **2008**).

وتتشابه رؤية مركز بيسان للبحوث والإنماء مع الإسكوا بخصوص وجود معيقات إدارية؛ حيث ترى الإسكوا أنّ من العوامل التي أدت إلى تعثر المشاريع هي افتقار هذه المنظمات إلى الكفاءات الإدارية والفنية، ومحدودية السوق المحلية، وعدم استطاعة منتجات المشاريع الصغيرة منافسة جودة وأسعار منتجات المصانع الكبرى المتطورة (الإسكوا: **1999**: **41–109**). وجاء في دراسة أعدها مركز بيسان (**2002**) أن **51** مؤسسة أهلية من عينة الدراسة أشارت إلى وجود معيقات إدارية تؤثر بشكل سلبي على انجاز ورؤى وأعمال هذه المنظمات؛ وتشمل هذه المعيقات الإدارية: ضعف مبادئ الحكم الرشيد، وغياب هيكلية إدارية وتنظيمية واضحة لصنع القرار، وضعف العلاقة ما بين المرجعيات الحاكمة مع الإدارة التنفيذية، وعدم وجود لوائح واضحة وشفافة للعمل (مركز بيسان للبحوث والإنماء، **2002**: **41**).

في حين يرى مصطفى أنّ من معيقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أن هنالك فساد في المنظمات غير الحكومية، وتم التوصل إلى ذلك بواسطة استطلاع تم إجراؤه على عينة مكونة من **1330** شخصاً؛ فمن ناحية الجنس هنالك فروق بين الذكور الإناث في اعتقادهم بوجود الفساد، ومن ناحية مكان السكن سجلت غزة أدنى نسبة تعتقد بوجود الفساد تليها دير البلح، كما وأوضحت الدراسة ان الشباب هم الأكثر اعتقاداً بوجود فساد مقارنة بكبار السن، ومن ناحية اللجوء تبين أن **38%** منم اللاجئين يعتقدون بوجود فساد، الذين يحملون الشهادة الابتدائية هم الأقل اعتقادا بوجود فساد في هذه المؤسسات مقارنة بالذين يحملون الشهادة الجامعية، كما ان المعارضين لعملية السلام هم الأكثر اعتقادا بوجود الفساد (مصطفى: **1999**).

- تفعيل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية:

تختلف الدراسات والأدبيات في طرحها تفعيل دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية؛ فيطرح سمارة أن المنظمات غير الحكومية لا تستطيع التمأسس ببساطة بل تحتاج إلى شرطين أساسيين لذلك وهما: الإيمان برسالة والانتماء لها، وتوفير التمويل المعتمد على الذات (سمارة: **1998**). في حين يرى الصالحي أنّ حجم المشكلة الأساسية مرتبط بثلاثة مجالات وهي مضمون عملية التنمية واتجاهها، ومدى المساهمة المجتمعية في صياغة برامج وخطط المؤسسات والرقابة عليها، ومغزى التحولات الجارية في العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الرئيسية، ويركّز الباحث على ضرورة معالجة المجالات المشار إليها بواسطة الجهد المشترك بين القوى السياسية والمؤسسات التمثيلية في المجتمع (الصالحي: **1999**). وعلاوةً على ذلك يعتقد عثمان أنه بدون إرساء نظام يؤمن سيادة القانون وفصل السلطات ويضمن التعددية السياسية والحزبية والثقافية وحرية التعبير عن الرأي يصبح الحديث عن تنظيم قطاع بذاته حديثا لا يقبله العقل ولا المنطق، كما وأن هنالك حاجة لإعادة التقييم والوقوف بجدية أمام عدد من المسائل والثغرات التي تعتري عمل بعض المنظمات (عثمان: **1999**). وتطرح الشوا مُثُل واستراتيجيات جديدة يجب أن تتبعها المنظمات المدروسة كإستراتيجية بناء علاقة مع السلطة، وبناء المجتمع المدني، وتمكين المرأة، والتنمية الشاملة من أجل تفعيل دور المنظمات غير الحكومية (الشوا، **2000**).

ويعتقد البرغوثي أنّ تفعيل المنظمات غير الحكومية يجب أن يتم بشكل يعكس مشاركة ملايين الناس في صياغة سياسات وطنية تمهّد لاندماج واسع في النشاطات الاجتماعية والسياسية؛ الأمر الذي يؤدي إلى تضخيم دور المنظمات غير

الحكومية، وسبب هذا التضخيم أن الأحزاب الفلسطينية ضعيفة بشكل عام، بالإضافة إلى كون هذه المؤسسات مستقلة حالياً عن السلطة (البرغوثي: **2000**). في حين يقترح المالكي ضرورة رفع الكفاءة المهنية للمنظمات غير الحكومية من خلال التدريب والدورات المهنية والأهداف المتعلقة بالارتقاء بالوعي والتثقيف (المالكي وآخرون: **2008**).

ومن خلال الدراسات السابقة تبيّن أن معظم الدراسات التي تمّ ذكرها سابقاً تقوم بسرد ووصف المنظمات غير الحكومية العربية عامةً والفلسطينية خاصةً. فهي تركّز على الحديث عن المنظمات غير الحكومية من جوانب مختلفة كقيامها بالتركيز على النشاطات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، وعلى مجالات عملها، والفئات التي تستهدفها، والكوادر البشرية التي تعمل ضمن نطاقها، والمعيقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية أثناء عملها، هذا بالإضافة إلى استقصائها طبيعة تمويل المنظمات غير الحكومية وعلاقتها مع السلطة ومع غيرها من المنظمات غير الحكومية الأخرى.

كما أن هنالك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى الحديث عن القضايا التنموية والاغاثية والسياسية والثقافية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، وعلى القضايا الاجتماعية كتمكين المرأة ومساواتها بالرجل والتعليم والتدريب؛ ولكن هذه الدراسات والأدبيات السابقة الذكر لم تطرح بشكل مباشر التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة. ومع أهمية الدراسات السابقة ما زالت هنالك حاجة ماسة وضرورة ملحة إلى تعريف وتوضيح أكثر بالزاوية المتعلقة بالتوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة والعاملة بالتحديد في الضفة الغربية، فلم تُجرَ أية دراسة لهذه المنظمات من الزاوية التي سبق ذكرها؛ لذا جاءت هذه الدراسة كي تبرز التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية الجديدة والعاملة في الضفة الغربية بعد الانتفاضة الثانية.

وضمن هذا السياق يمكن القول بأن هنالك الكثير من أوجه الشبه والاختلاف ما بين هذه الدراسة والدراسات السابقة الذكر؛ فتشابه هذه الدراسة مع غيرها من الدراسات التي تمّت مراجعتها في الحديث عن نشأة المنظمات غير الحكومية، والأنشطة التي تقوم بها، والعاملين بداخلها، والفئات المستهدفة من قبل المنظمات غير الحكومية، هذا بالإضافة إلى تناول الدراسة الحالية والدراسات التي جرت مراجعتها طبيعة العلاقة ما بين المنظمات غير الحكومية والسلطة من جهة، والمنظمات غير الحكومية فيما بينها من جهة أخرى. وثمة تشابه ما بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة الذكر في الحديث عن تمويل المنظمات غير الحكومية،

وأثر التمويل الخارجي الذي تتلقاه هذه المنظمات. إلا أن هذه الدراسة تختلف عن غيرها من الدراسات التي سَبَقَ مراجعتها؛ وذلك لكونها تختص بدراسة المنظمات غير الحكومية الجديدة الفلسطينية في فترة زمنية مغايرة للدراسات السابقة تلك الفترة المتمثلة فيما بعد الانتفاضة الثانية، كما وتختلف هذه الدراسة عن غيرها في تطرقها إلى الحديث عن الديمقراطية الداخلية للمنظمات غير الحكومية الجديدة، وفي تركيزها بشكل أساسي على التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة والعاملة بالتحديد في الضفة الغربية وخلال فترة ما بعد الانتفاضة الثانية.

الفصل الثالث:

منهجية الدراسة

يرتكز هذا الفصل من الدراسة حول المنهجية التي تقوم عليها الدراسة؛ تلك المنهجية التي تحتوي على كل من: أهمية الدراسة، وأهدافها، وتتطرق إلى الحديث حول إشكالية الدراسة، وفرضياتها، والتعريفات الإجرائية المعتمد عليها في الدراسة. بالإضافة إلى وحدة التحليل التي تشكّل أساس الدراسة والتي يقصد بها العنصر الذي يجمع عنه البيانات، ومجتمع الدراسة، والعينة وطرق اختيارها، ووسائل جمع البيانات، وصعوبات الدراسة.

- أهمية الدراسة:

⇦ أهمية علمية:

جاءت هذه الدراسة كي تبرز التوجهات المختلفة حول المنظمات غير الحكومية الجديدة في المجتمع الفلسطيني من الناحية الاجتماعية والسياسية والثقافية. فعلى الرغم من الأهمية البالغة التي يلقاها موضوع المنظمات غير الحكومية في الحياة الفلسطينية، والجهود التي يبذلها مختلف الباحثين في تناول جوانب محددة في هذا الموضوع، إلا أنه لُوحِظ عدم التطرق بشكل معمّق إلى التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة في الضفة الغربية؛ وخصوصاً بعد الانتفاضة الثانية. ومع ذلك فقد حظيت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بالاهتمام البحثي الكبير؛ لكن لم تجر دراسة هذه المنظمات الجديدة من زاوية البحث عن توجهاتها المجتمعية والسياسية والثقافية، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في التركيز على جانب معين بشكل مكثف وهو توضيح توجهات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الجديدة بعد الانتفاضة الثانية.

⇦ أهمية مجتمعية:

يمكن القول بأنّ هنالك مجموعة من الدراسات العربية والفلسطينية التي تناولت موضوع المنظمات غير الحكومية، وضمن هذه الدراسة سيتم توسيع دائرة النقاش حول المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الجديدة ومشاركتها في الحياة العامة. كما ويمكن القول بأن نتائج هذه الدراسة ستستخدم في معالجة قضية شائكة أساسية في فلسطين؛ تلك القضية المتعلقة بالتوجهات المختلفة حول دور المنظمات غير الحكومية الجديدة كجزء أساسي من المجتمع المدني الفلسطيني؛ وذلك أملاً في وصول نتائج هذا البحث –المتمثلة بالأساس في تحديد التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية الجديدة– إلى

صناع القرار من أجل إسهام أصحاب القرار في تفعيل أدوار المنظمات غير الحكومية الجديدة والمتواجدة في المجتمع المدني الفلسطيني.

- هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إنتاج إسهام معرفي جديد يؤسس لدراسات لاحقة، كما وتهدف إلى إنشاء دراسة مهمة لصانعي السياسات؛ بحيث تقدّم لهم معلومات مهمة تساهم في النقاش القائم حول المنظمات غير الحكومية عموماً والمنظمات غير الحكومية الجديدة خصوصاً. ونأمل أن تشكل الدراسة قاعدة لصانعي القرار السياسي كونها تتمحور حول ظاهرة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

- إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة من محاولتها التعرف على التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية حول المنظمات غير الحكومية الجديدة في الضفة الغربية. وبالتحديد، يمكن توضيح إشكالية البحث من خلال الأسئلة التالية:

⇦ ما هي التوجهات المجتمعية للمنظمات غير الحكومية الجديدة في الضفة الغربية بعد الانتفاضة الثانية؟

⇦ وما الدور الذي تلعبه هذه المنظمات من الناحية الثقافية للمجتمع الفلسطيني داخل الضفة الغربية؟ وما هي التوجهات الثقافية لهذه المنظمات؟

⇦ وما هي التوجهات السياسية للمنظمات غير الحكومية الجديدة في الضفة الغربية بعد الانتفاضة الثانية؟

- فرضيات الدراسة:

للمنظمات غير الحكومية الجديدة عدة توجهات من الناحية الاجتماعية والثقافية والسياسية. وبالنسبة للتوجهات المجتمعية فنفترض أنّ لهذه المنظمات الدور الكبير في إحداث التنمية؛ وذلك لمطالبتها بالمساواة بين الجنسين، وتبنيها لقضايا المرأة، ودعمها للمسيرة التعليمية، وقيامها بالدورات التدريبية، وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي تحققها وتسعى إلى تقديمها لكافة

قطاعات المجتمع الفلسطيني. وقد اتضح ذلك من خلال خبرتي الشخصية الناتجة عن مشاركتي العملية في بعض منظمات الـــ NGOS، تلك المنظمات التي عملت ضمن برامجها على إحداث تغيير في الحياة الاجتماعية من خلال الخدمات المجتمعية التي تقدمها. وأكّدت نبيلة حمزة على مكافحة المنظمات غير الحكومية من أجل إعلاء درجة الوعي العام بمسائل تمكين المرأة والمساواة الاجتماعية (حمزة، **1999**: **49**)، كما وأكّد مجدي المالكي ومجموعة من الباحثين على أنّ من أهم أهداف المنظمات غير الحكومية "رفع الكفاءة المهنية من خلال التدريب والدورات المهنية، والأهداف المتعلقة بالارتقاء بالوعي والتثقيف" (المالكي وآخرون، **2008**: **25**). ومع ذلك هناك توجهات على أن المنظمات غير الحكومية الجديدة تكرّس مزيداً من الاستغلال والتبعية؛ وذلك لأنّ الأموال تُصرَف حسب رغبة المانح؛ وخصوصاً في المشاريع والبنى التحتية الخدماتية غير الربحية وغير الإنتاجية وليس حسب حاجة البلد النامي. فهنالك "غياب لاتفاق أو تفاهم مشترك حول تحديد الاحتياجات الفلسطينية بين الممولين والمنظمات غير الحكومية" (لدادوة وآخرون، **2001**: **110**). كما ويطرح جيمس بتراس أنّ المنظمات غير الحكومية مهيمن عليها من قبل الممولين، وتعمل في خدمة الامبريالية، ومن الممكن اعتبارها منظمات شبه كمبرادورية (بتراس، **1998**).

كما ونفترض –من الناحية الثقافية– أنّ الـــمنظمات غير الحكومية الجديدة تقوم بطمس الثقافة والهوية العربية من خلال ما تنشره من مفاهيم وثقافة خاصة بالغرب الممول لهذه المنظمات؛ حيث تقوم هذه المنظمات بعمل دورات وتدريبات خاصة بكل فئة من فئات المجتمع، ومن خلال هذه التدريبات تقوم ببث مفاهيمها وأفكارها الثقافية التي لا تتناسب بالضرورة مع القيم والثقافة العربية، وقد أكّد ذلك كرزم بقوله أنّ الممول الغربي يهيمن على المنظمات غير الحكومية ويوظّفها لترويج رؤاه وقيمه وثقافته وأهدافه التي قد تتناقض مع الثقافة والمصلحة الوطنية (كرزم، **1999**: **106**).

وبالنسبة للناحية السياسية فافتراضنا أن هذه المنظمات لا تسعى إلى إحداث التغيير السياسي الوطني المتمثل بحلم الفلسطينيين في تحرير وطنهم. فبالرغم من تبني المنظمات غير الحكومية الجديدة سياسات الحكم الرشيد والديمقراطية؛ إلا أنها لا تتدخل في الاهتمامات الوطنية السياسية للشعب الفلسطيني ولا تقوم بدعمها؛ وذلك لأنّ الأجندة التي تتبناها هذه المنظمات لا تؤدي إلى التحرر الوطني ولا تدعم حركات المقاومة والأحزاب السياسية المعارضة لاتفاق أوسلو، بل إن "القضية الرئيسية على أجندات المانحين في فلسطين هي عملية السلام. ولا تقتصر عناصر هذه الأجندة السياسية على نوع المشاريع، بل تشمل أيضاً

نوعية الفاعلين القابلين للاستفادة من التمويل" (حنفي وطبر، 2006: 160–161). وضمن هذا السياق نفترض أيضاً أن للمنظمات غير الحكومية الجديدة مساهمة ودور في نقد وتعديل بعض القوانين والتشريعات الدستورية الفلسطينية.

- التعريفات الإجرائية:

ترتكز هذه الدراسة على المنظمات غير الحكومية الجديدة كوحدة للدراسة والتحليل؛ وللمنظمات غير الحكومية عدة تعريفات قامت بصياغتها أطراف وجهات مختلفة؛ فيعرّف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية بكونها الجماعات والمؤسسات التي تكون مستقلة تماماً أو إلى حد كبير عن الحكومة، والتي لها أهداف إنسانية أو تعاونية بالأساس أكثر من كونها أهداف تجارية (عبد العظيم، 2002: 47–48). ويشمل قطاع المنظمات غير الحكومية الكثير من المنظمات العاملة في مجالات الحياة المدنية، والتنمية، والتعليم، والصحة، ووسائل الاعلام، والثقافة، والعمل، وحقوق الانسان، والمرأة، ويضم سلسلة من الأشكال المؤسساتية لجمعيات تطوعية غير ربحية (حمامي، 1996: 94).

وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على كون المنظمات غير الحكومية تعني: مجموعة المؤسسات غير الربحية، والتي لديها واقع رسمي مقنن، وهي مستقلة مؤسسياً عن الحكومة، وتشتمل على درجة معقولة من المشاركة التطوعية، وهي مؤسسات غير إرثية وغير تمثيلية وغير حزبية (المالكي وآخرون، 2008: 7–8). كما وسيجري الاعتماد –في هذه الدراسة– على مصطلح المنظمات غير الحكومية الجديدة والتي تعني: "المنظمات التي تعتمد أسلوب عمل حديثاً من حيث الإدارة. وهي، أيضاً، منظمات تهتم في قضايا لم تكن مطروحة على الساحة الفلسطينية سابقاً، وتعود بداية عمل مثل هذه المنظمات إلى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات. وتعتمد هذه المنظمات في بنائها وعملها على طاقم مهني متخصص (سواء أكانوا من المتفرغين أم العاملين بصورة جزئية أم المتطوعين). وفي العادة تتكون مرجعيتها من عدد قليل من المهتمين المتوافقين حول رسالة المنظمة وأهدافها." (المالكي وآخرون، 2008). أمّا السبب وراء الاعتماد على هذين التعريفين فيعود إلى أنّ هذين التعريفين ينطبقان على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وخاصة الجديدة، ويجسّدان واقع هذه المنظمات من حيث طريقة تأسيسها ومرجعيتها والعاملين بداخلها.

وتتطرق الدراسة إلى كل من التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية. أما التوجهات المجتمعية فتعني مجموعة الآراء ووجهات النظر والأفكار الاجتماعية حول الدور الاجتماعي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الجديدة، ومن هذه التوجهات: خلق تنمية حقيقية مستدامة، وتحقيق التنمية البشرية القائمة على تمكين الأفراد والجماعات من الناحية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتفعيل برامج تربوية تعليمية وفنية تثقيفية، والإسهام في القضاء على كل من التهميش والعنف والجهل والمرض، وتقديم الخدمات الضرورية والثانوية في جميع المجالات.

وتعني التوجهات السياسية مجموعة الآراء ووجهات النظر والأفكار السياسية حول الدور السياسي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الجديدة، ومن هذه التوجهات: قيام المنظمات غير الحكومية الجديدة بملئ الفراغ الذي أحدثه غياب الدولة من خلال تقديم المنظمات غير الحكومية الجديدة بعض الخدمات الأساسية والثانوية، وتقديمها الخدمات الإغاثية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وتعزيز وترسيخ ثقافة الصمود لدى الفلسطينيين، ومدى توافق المنظمات غير الحكومية الجديدة مع الأجندة الدولية، وقيام هذه المنظمات بخلق حالة من تكيف الفلسطينيين مع الاحتلال، وإحداث تغيير بخصوص السياسات والقوانين الدستورية الفلسطينية.

أمّا التوجهات الثقافية فتعني مجموعة الآراء ووجهات النظر والأفكار الثقافية حول الدور الثقافي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الجديدة، ومن هذه التوجهات: قيام المنظمات غير الحكومية الجديدة ببث العديد من القضايا والقيم الثقافية التي قد تتناسب أو لا تتناسب في كثير من الأحيان مع واقع الثقافة الفلسطينية، ورفع المنظمات غير الحكومية الجديدة لمنسوب الوعي لدى فئات الشباب والنساء والأطفال حول قضايا مختلفة، وترسيخ ثقافة العمل التطوعي، وقيام المنظمات غير الحكومية الجديدة بنشر المعرفة والمعلومات في المجتمع الفلسطيني من خلال الكتب والإصدارات والنشرات المختلفة.

- وحدة التحليل:

ترتكز هذه الدراسة على المنظمة غير الحكومية الجديدة المتواجدة في الضفة الغربية في فترة ما بعد الانتفاضة الثانية كوحدة تحليل أساسية.

- مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة بعض المنظمات غير الحكومية الجديدة المتواجدة في الضفة الغربية، وسيتم التركيز على توجهات هذه المنظمات خلال فترة ما بعد الانتفاضة الثانية.

- العينة وطرق اختيارها:

تتكون عينة الدراسة –أي المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الجديدة والمدروسة– من عشرين منظمة من المنظمات غير الحكومية الجديدة التي تمّ اختيارها من شبكة المنظمات غير الأهلية، والمتواجدة في الضفة الغربية، والتي تعمل ضمن قطاعات مختلفة؛ فقد تمّ اختيار المنظمات غير الحكومية الجديدة التالية ضمن قطاع الديمقراطية وحقوق الانسان: بانوراما – المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية. كما واختيرت مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان والمصنفة ضمن قطاع القانون والديمقراطية وحقوق الانسان في الوقت ذاته. وضمن القطاع الثقافي الفني وقع الاختيار على كل من مركز خليل السكاكيني الثقافي، ومركز الفن الشعبي. وتم اختيار مركز بيسان للبحث والإنماء، ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين العاملتين ضمن القطاع البحثي التنموي. وضمن قطاع التعليم والأطفال تم دراسة مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، ومنتدى العلماء الصغار. كما وجرى اختيار كل من جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، وجمعية تنمية المرأة الريفية، وجمعية الشابات المسيحية واللاتي يعملن ضمن قطاع المرأة. ومن قطاع الزراعة والتنمية تم دراسة كل من الإغاثة الزراعية (جمعية التنمية الزراعية)، والمؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن). وضمن القطاع المجتمعي وقع الاختيار على كل من مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، والمركز الفلسطيني للإرشاد. وتمّ اختيار المنظمات غير الحكومية الجديدة التالية ضمن قطاع الصحة وهي: الاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة، وجمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا– فلسطين، ومؤسسة لجان العمل الصحي. وعلاوة على ذلك تم اختيار اتحاد الشباب الفلسطيني والذي يعمل ضمن القطاع

الشبابي. أمّا طريقة اختيار العينة فهي الطريقة القائمة على التعين المكثّف من أجل الحصول على كم هائل وكبير من المعلومات في وقت قصير، وجرت عملية الاختيار بطريقة قصدية على أساس تصنيف المنظمة حسب قطاع عملها.

أمّا الأسباب وراء دراسة المنظمات غير الحكومية الجديدة واختيار عينة الدراسة من هذه المنظمات فتعود إلى كون المنظمات غير الحكومية الجديدة هي الأكثر إثارة للجدل من حيث أدوارها وتمويلها وإمكانية استمراريتها في ظل الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة. ولكونها الأكثر بروزاً على الساحة الفلسطينية من حيث الاستمرار في البناء والعودة إلى الإغاثة والعمل ضمن قضايا لم تكن مطروحة من قبل، أمّا السبب الثالث فيعود إلى أنّ المنظمات غير الحكومية الجديدة أثّرت بشكل كبير على مهمات قطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وبرامجه، هذا بالإضافة إلى انتشارها بشكل كبير في الساحة الفلسطينية؛ فقد ظهرت المنظمات غير الحكومية الجديدة، والتي تقودها فئات شابة وأكثر مهنية، وبلغت نسبتها منذ بداية الثمانينيات وحتى الفترة الحالية حوالي **80,3%** (المالكي وآخرون، **2008**: **14**).

- وسائل جمع البيانات:

تم استخدام منهج البحث النوعي الكيفي لجمع البيانات؛ حيث جرى استخدام طريقة التدقيق الثلاثي، وذلك عن طريق تحليل وثائق وتقارير وإصدارات الـ **NGOs**، والمقابلة الشخصية شبه الموجهة مع العاملين والقائمين على إدارة المنظمات غير الحكومية الجديدة موضوع الدراسة؛ حيث قمت بزيارات ميدانية لهذه المنظمات؛ تلك الزيارات التي ستشكل ركيزة أساسية من ركائز الدراسة، إضافة إلى قيامي بالرجوع إلى بعض المصادر مثل: النظريات والدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالموضوع.

- صعوبات الدراسة:

هنالك العديد من الصعوبات المُواجَهة أثناء القيام بهذه الدراسة، ومن أهم هذه الصعوبات تلك المتعلقة بإيجاد مراجع علمية بخصوص التوجهات المجتمعية والثقافية والسياسية للمنظمات غير الحكومية الجديدة؛ وذلك بسبب محدودية الكتب المتوفرة والمتعلقة بموضوع الدراسة. وعلاوة على ذلك هنالك أيضاً صعوبات متعلقة بملاحقة المنظمات غير الحكومية الجديدة التي جرى اختيارها من شبكة المنظمات الأهلية لإجراء المقابلة معها؛ فبعض المنظمات رفضت إجراء المقابلة، والبعض الأخر من المنظمات لم

تتعاون من أجل المساعدة في تقديم البيانات أثناء المقابلات فقامت بإعطاء المواعيد وتخلّفت في كثير من الأحيان عنها؛ إلا أنّه وبعد عدة محاولات متكررة تمّ إجراء المقابلات المعمّقة.

الفصل الرابع:

وصف وتحليل المقابلات

يتمحور هذا الفصل حول وصف وتحليل للمقابلات المعمّقة التي جرى إجراؤها مع مدراء وموظفين داخل المنظمات غير الحكومية الجديدة والمتواجدة في الضفة الغربية؛ تلك المنظمات التي تم اختيارها بالاعتماد على قائمة المنظمات المسجلة ضمن شبكة المنظمات غير الحكومية، وفيما يلي وصف وتحليل لهذه المقابلات[2].

- **نشأة المنظمات غير الحكومية الجديدة:**

بخصوص نشأة المنظمات غير الحكومية الجديدة اتضح أنّ المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة تختلف في كيفية تأسيسها؛ فقد نشأ البعض من بداية ظهوره إلى حيز الوجود كمنظمات أهلية، بينما تعود جذور البعض الآخر إلى أطر وأحزاب تنظيمية سياسية، وترجع أصول بعض المنظمات غير الحكومية المدروسة إلى الحركات الاجتماعية، وإلى مؤسسات خاصة أو عالمية، وعلاوة على ذلك انبثقت بعض المنظمات غير الحكومية المدروسة من منظمات غير حكومية سابقة لها؛ وفيما يلي التوضيح.

تبيّنَ –من خلال المقابلات المعمقة– أنّ حوالي النصف من المنظمات غير الحكومية المدروسة نشأت منذ البداية كمنظمة أهلية[3]. بينما تعود جذور البعض الآخر من المنظمات غير الحكومية المدروسة إلى أطر وأحزاب تنظيمية سياسية؛ فقد ذكر جبريل محمد أن "مركز بانوراما كان منذ بدايته تابعاً للجبهة الشعبية، وتحوّل فيما بعد إلى مؤسسة أهلية منذ أن بدأ المعسكر الاشتراكي

[2] تم الحصول على المعلومات المذكورة في هذا الفصل من خلال المقابلات المعمقة.

[3] كمركز خليل السكاكيني الثقافي الذي تأسس عام 1996، ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين التي تأسست سنة 1987، ومنتدى العلماء الصغار الذي تأسس في رام الله عام 1996 بمبادرة شخصية من رئيس الجامعة الأمريكية بجنين، ومؤسسة تامر للتعليم المجتمعي التي ظهرت إلى حيز الوجود عام 1989 لمساعدة الفلسطينيين في التعلم والإنتاج في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة خلقها الاحتلال الإسرائيلي. وكذلك الأمر بالنسبة لجمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا– فلسطين التي تأسست عام 1990 بمبادرة شخصية من قبل مجموعة من المرضى وأهاليهم والمهتمين بهذا المرض؛ بهدف تقديم المساعدة لمرضى الثلاسيميا، وبهدف نشر الوعي في المجتمع الفلسطيني اتجاه هذا المرض وسبل مكافحته. وتأسس مركز الفن الشعبي منذ ظهوره عام 1987 كمنظمة غير حكومية؛ لتنشيط الدور الثقافي والفني في فلسطين. وعلاوة على ذلك نشأت مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان في العام 1992 بمبادرة من شخصيات حقوقية وقانونية وسياسية. وكذلك الأمر بالنسبة لمركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب الذي نشأ عام 1983 بجهد من أشخاص تطوعوا في مؤسسات قانونية لتقديم خدمات نفسية للمحررين في بداية الثمانينيات. وعلاوة على ذلك تأسس المركز الفلسطيني للإرشاد في القدس على أيدي مجموعة من الأخصائيين النفسيين الاجتماعيين والتربويين عام 1983. وظهرت مؤسسة لجان العمل الصحي إلى حيز الوجود كمنظمة غير حكومية عام 1985؛ حيث تطوع مجموعة من الأطباء، وقاموا بتشكيل لجان صحية، ثم وسعّت اللجان نطاق عملها، وتشكّلت كنتيجة لذلك مؤسسة لجان العمل الصحي.

بالتفكك؛ حيث أُطلِق على هذه المؤسسة في البداية "المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة" في القدس؛ ثم انتقل إلى رام الله في العام **1994**."[4] وكذلك الأمر بالنسبة لاتحاد الشباب الفلسطيني الذي "كان جزءاً من حزب الشعب، وانبثق الاتحاد عن هذا الحزب، ثمّ استقلّ عنه وأصبح اتحاد شبابي غير تابع لأي تنظيم سياسي."[5] كما وطرح إبراهيم عبد الجواد رأياً مماثلاً لما ذُكِرَ سابقاً؛ حيث قال بأنّ "المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية تَبِعَ في البداية حزب الشعب، ومع مرور الوقت تحوّل إلى منظمة غير حكومية تابعة لحزب الشعب، وما يزال حتى الوقت الحالي مركز يساري بامتياز."[6]

وبذلك يمكن القول بأنّ بعض المنظمات المدروسة تحوّلت من العمل ضمن أطر وأحزاب تنظيمية سياسية إلى العمل ضمن منظمات أهلية، وهذا يتطابق إلى حدٍ ما مع رؤية كل من مشارقة وبشارة وحمامي حول انطلاق المنظمات غير الحكومية من منظورات سياسية لأحزاب خاصة (مشارقة: **2004** وحمامي، **1996**: **95**)، فقد بادرت الفصائل الفلسطينية –بحسب بشارة– إلى إقامة منظمات جماهيرية وغير حكومية من أجل الترويج لفكرة المجتمع المدني كمحاولة لإعطاء الشرعية للتغير الطارئ على نشاطها (هلال، **2006**: **123**).

كما واتضح –من خلال المقابلات المعمقة مع موظفين ومسؤولين يعملون داخل المنظمات غير الحكومية الجديدة التي تمت دراستها– أنّ بعض المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة انبثقت من الحركات الاجتماعية، فقد أشار نياز شجاعية إلى أن "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية شكّلت جزءاً أساسياً من الحركة النسوية الديمقراطية."[7] وذكر فراس جابر أن "مركز بيسان للبحث والإنماء تأسّسَ كجزء من الحركة الاجتماعية المتمثلة بالحركة النسوية والطلابية؛ فقد اجتمع مجموعة من ناشطي الحركة، ورأوا ضرورة إنشاء مركز بحثي تنموي."[8] وعلاوةً على ذلك طرحت جمعية الإغاثة الزراعية بأنها "تأسست عام **1983**

---

[4] محمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. **2011/10**.

[5] البرغوثي، محرم. "اتحاد الشباب الفلسطيني." المدير العام لمؤسسة. **2011/12**.

[6] عبد الجواد، إبراهيم. "المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية." منسق منطقة الوسط. **2011/12**.

[7] شجاعية، نياز. "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية." المدير المالي والإداري للجمعية. **2011/10**.

[8] جابر، فراس. "مركز بيسان للبحوث والإنماء." مدير دائرة الأبحاث. **2011/12**.

كإطار تطوعي متخصص داخل الحركة التطوعية الفلسطينية، ففي أوائل الثمانينيات تأسست الإغاثة الزراعية من رحم العمل التطوعي من قبل مجموعة من المهندسين الزراعيين المتطوعين والتابعين للحزب الشيوعي."[9] وكذلك الأمر بخصوص الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة والذي "تأسس كجزء من الحركة الاجتماعية التي قادها بعضاً من الأشخاص ذوي الإعاقة والذين يعتبرون أنفسهم مظلومين، وممنوعين من التعبير عن أنفسهم، فنشأت حركة ذوي الإعاقة لتعبر عن رفضها لهذا الوضع، وأكّدت على أنّ من حق الأشخاص ذوي الإعاقة التعبير عن أنفسهم، ومن هذه الحركة نشأ الاتحاد."[10]

وبالتالي يمكن القول بأنّ قسماً من المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة انبثقت من الحركات الاجتماعية، وهذا ما أكدّه كل من حمامي وأبراش، حيث اعتبرا أن جذور المجتمع المدني الفلسطيني تعود إلى الحركة الوطنية التي يمكن اعتبارها حركة اجتماعية (حمامي، **1996**: **95** وأبراش، **2001**).

وعلاوةً على ذلك انبثقت بعض المنظمات غير الحكومية الجديدة من مؤسسات خاصة؛ فقد كانت المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن) جزءاً من مؤسسة إنقاذ الطفل، وضمن هذه المؤسسة انبثق برنامج فاتن الذي عُنِي بتقديم خدمات مالية وقروض صغيرة للمجموعات النسوية، ثمّ استقلت مؤسسة فاتن عن مؤسسة إنقاذ الطفل."[11] وفي السياق ذاته "انبثقت جمعية الشابات المسيحية كجزء من حركة جمعية الشابات المسيحية العالمية التي تشغل دور استشاري خاص لدى مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي."[12]

---

[9] علان، غسان. "الإغاثة الزراعية." مدير فرع الوسط في الإغاثة الزراعية.**2011/12**.

[10] عاصي، عبد الحميد. "الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة." رئيس مجلس الإدارة. **2011/12**.

[11] سرور، محمد. "المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن." مدير فرع رام الله. **2011/11**.

[12] حبش، رانيا. "جمعية الشابات المسيحية." المساعدة الإدارية للجمعية. **2011/11**.

في حين انبثقت منظمة واحدة من بين المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة من منظمات غير حكومية جديدة سابقة لها، فقد "انبثقت جمعية تنمية المرأة الريفية من جمعية الإغاثة الزراعية؛ حيث كانت جمعية تنمية المرأة الريفية دائرة من دوائر الإغاثة الزراعية، ثم استقلت عنها، ورُخِصَّت في وزارة الداخلية عام **2001** كجمعية مستقلة."[13]

- تنسيق المنظمات غير الحكومية الجديدة مع السلطة:

لقد جرت دراسة العلاقة ما بين المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة والسلطة؛ لمعرفة مدى تأثير هذه العلاقة على قيام المنظمات بأنشطتها وبرامجها. واتضح من خلال المقابلات المعمّقة أنّ هنالك علاقة ما بين المنظمات غير الحكومية المدروسة والسلطة، وهذه العلاقة قد تكون علاقة تعاون وتكامل وقد تكون علاقة تنافس وعلاقة حساسة.

ومن الجدير الإشارة إلى أنّ أغلب المنظمات غير الحكومية الجديدة[14] والتي قمت بمقابلتها ترتبط بعلاقات تعاون مع السلطة ووزاراتها[15]. فقد أشار كل من ترجمان وفايز إلى أنّ مركز خليل السكاكيني الثقافي ومركز الفن الشعبي يرتبطان بعلاقة تعاون مع السلطة؛ حيث يتعاونان مع كل من وزارة الثقافة ووزارة التربية والتعليم في تنفيذ الكثير من النشاطات[16]. وطرحت الإغاثة الزراعية بأنها "تتكامل وتتعاون مع وزارات السلطة الفلسطينية؛ كوزارة الزراعة، وسلطة المياه الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية، وسلطة جودة البيئة، ووحدة الجدار والاستيطان، ووزارة العمل، ووزارة الحكم المحلي."[17] وذكرت مؤسسة فاتن

---

[13] أبو شريف، ريما. "تنمية المرأة الريفية." مديرة الأندية النسوية. **2011/12**.

[14] أي كل من أي مركز خليل السكاكيني الثقافي، ومركز الفن الشعبي، والإغاثة الزراعية، ومؤسسة فاتن، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، وجمعية تنمية المراة الريفية، وجمعية الشابات المسيحية، واتحاد الشباب الفلسطيني، وجمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا، والاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، واتحاد لجان العمل الصحي، ومركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، والمركز الفلسطيني للإرشاد، واتحاد الشباب الفلسطيني.

[15] ضمن هذا السياق عبّر دوركهايم عن الحاجة إلى وجود شبكة أمان من المؤسسات المدنية بين الدولة والفرد من أجل تأمين التعاون المتبادل، والتصدي لحالة اغتراب الأفراد والأمراض الاجتماعية الأخرى الناتجة عن انهيار البنى العضوية للمجتمع في ظل الحداثة (دوركهايم، **1982**: **210**).

[16] ترجمان، سهير. "مركز خليل السكاكيني الثقافي." المسؤول الإداري للمركز. **2011/10**. وفايز. "مركز الفن الشعبي." منسق مدرسة الرقص. **2011/11**.

[17] علان، غسان. "الإغاثة الزراعية." مدير فرع الوسط في الإغاثة الزراعية. **2011/12**.

بأنّها "ترتبط مع بعض الوزارات الحكومية المختلفة؛ حيث تنسق فاتن مع وزارة العمل وتتبع إلى سلطة النقد، وتعتمد المؤسسة على السلطة بخصوص بعض القضايا المرفوعة على من لا يلتزم بسداد القرض."[18]

وعلاوةً على ذلك تتعاون المنظمات المدروسة والعاملة ضمن القطاع النسوي مع السلطة؛ حيث رأى كل من نياز شجاعية وريما أبو شريف ورانيا حبش بأنّ هنالك نوع من التعاون ما بين المنظمات النسوية التي يعملون بداخلها والوزارات الحكومية المختلفة؛ كوزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة شؤون المرأة، ووزارة الصحة، ووزارة الزراعة، ووزارة العمل، والبيوت الآمنة التابعة للسلطة[19]. وكذلك الأمر بخصوص العلاقة ما بين المنظمات العاملة ضمن قطاع التعليم والأطفال كمنتدى العلماء الصغار ومؤسسة تامر للتعليم المجتمعي من جهة، ووزارات السلطة من جهة أخرى؛ حيث أشارت المؤسستان إلى وجود نوع من أنواع الشراكة والتعاون مع القطاع الحكومي؛ وبشكل رئيسي مع وزارة التربية والتعليم في تنفيذ العديد من الأنشطة والمشاريع المشتركة في المدارس[20].

ويوجد هنالك علاقة شراكة وتعاون ما بين المؤسسات غير الحكومية المدروسة والعاملة ضمن القطاع الصحي والوزارات الحكومية وبشكل خاص مع وزارتي الصحة والتربية والتعليم[21]. وتتشابه العلاقة القائمة على التعاون ما بين السلطة ومنظمات القطاع المجتمعي، ويمكن القول بأن هنالك نوع من التعاون بين السلطة ومركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب والمركز الفلسطيني للإرشاد؛ حيث "قام مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب بتوقيع مذكرة تفاهم مع عدد من الوزارات كوزارة

---

[18] سرور، محمد. "المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن." مدير فرع رام الله. **2011/11**.

[19] شجاعية، نياز. "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية." المدير المالي والإداري للجمعية. **2011/10**. وأبو شريف، ريما. "تنمية المرأة الريفية." مديرة الأندية النسوية. **2011/12**. وحبش، رانيا. "جمعية الشابات المسيحية." المساعدة الإدارية للجمعية. **2011/11**.

[20] مقابلة مع: سباعنة، محمد. "منتدى العلماء الصغار." مدير المؤسسة. **2012/01**. ومع: الجمل، فاتن. "مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي." منسقة مشاريع. **2011/12**.

[21] مقابلة مع: أبو غوش، جهاد. "جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا." عضو هيئة إدارية (أمينة السر). **2011/01**، وحبش، يوسف. "اتحاد لجان العمل الصحي." مسؤول العلاقات العامة. **2012/01**، وعاصي، عبد الحميد. "الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة." رئيس مجلس الإدارة. **2011/12**.

الشؤون الاجتماعية، ووزارة الأسرى، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل."[22] كما "ويتعاون المركز الفلسطيني للإرشاد مع وزارة شؤون الأسرى، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة."[23]

ويوجد هنالك "علاقة تعاون وتكامل ما بين اتحاد الشباب الفلسطيني وكل من وزارة الشباب والرياضة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الثقافة، ويتعاون اتحاد الشباب الفلسطيني مع وزارة الاعلام فيما يخص إذاعة شباب (FM)"[24][25] ويتشابه ذلك مع علاقة مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين بالسلطة؛ حيث "يوجد هنالك علاقة تنسيقية وتعاونية وتكاملية مع السلطة في كل الأنشطة التي تقوم بها المجموعة، وتقوم المجموعة بتنفيذ مشاريع مشتركة مع السلطة سواء أكانت هذه المشاريع بحثية أم تنموية مُنفَّذة بشكل عملي على أرض الواقع."[26]

ويختلف المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية عن غيره من المنظمات غير الحكومية الجديدة، "فالعلاقة ما بين المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية والسلطة هي علاقة ذات اتجاهين؛ الاتجاه الأول تكميلي لدور السلطة في القضايا التي لا تستطيع الحكومة القيام بها كتثقيف الشباب الفلسطيني في الكثير من الأمور والقضايا التي يجهلها، والاتجاه الثاني اتجاه ضاغط في الأمور التي لا تقوم بها السلطة كما يجب كالضغط على الحكومة في العدول عن قرار تأجيل الانتخابات."[27]

كما ويوجد بعضاً من المنظمات غير الحكومية الجديدة ترتبط بعلاقة تنافس مع السلطة؛ "فيرتبط مركز بانوراما مع السلطة بعلاقة تعاون وشراكة بخصوص بعض المشاريع؛ إلا أن هنالك علاقة تنافس ما بين المركز والسلطة؛ فمركز بانوراما يتنافس شأنه شأن المنظمات غير الحكومية الأخرى مع السلطة على التمويل، كما أن السلطة تتخوف من قيام المنظمة بأداء

---

[22] الجعبة، سهير. "مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب." مديرة وحدة بناء القدرات. **2011/12**.

[23] نسرين. "المركز الفلسطيني للإرشاد." منسقة الدائرة العلاجية. **2011/12**.

[24] إذاعة شباب (**FM**) هي إذاعة تبث من قرية بيرزيت، وتتبع لاتحاد الشباب الفلسطيني.

[25] البرغوثي، محرم. "اتحاد الشباب الفلسطيني." المدير العام للمؤسسة. **2011/12**.

[26] رابي، أيمن. "مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين." المدير التنفيذي للمجموعة. **2011/12**.

[27] عبد الجواد، إبراهيم. "المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية." منسق منطقة الوسط. **2011/12**.

العديد من الأنشطة التي من الممكن أن تحل محل الدولة،"[28] وهذا يتوافق مع قول حنفي وطبر بأنّ السلطة الفلسطينية تشتبه بالمنظمات غير الحكومية؛ وذلك بسبب أنشطتها التي تعمل كبديل للدولـــة **(Hanafi; Tabar, 2003: 209)**.

وكذلك الأمر بخصوص علاقة مركز بيسان للبحث والإنماء ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان مع السلطة؛ وبالنسبة لمركز بيسان، "فيبحث في قضايا تنموية حساسة قد لا تُرضي السلطة مما يؤدي ذلك إلى محاولة تشويها من قبل السلطة، وحجب أنشطة المركز إعلامياً حتى لا تأخذ صدى واسع، فلا يوجد هنالك شراكة وتعاون ما بين السلطة ومركز بيسان للبحث والإنماء[29]؛ ومن الجدير الإشارة إلى أنه في بعض الأحيان يجري التقاء ما بين السلطة ومركز بيسان للبحث والإنماء في بعض النشاطات كتقييم برامج معينة أو إبداء رأي."[30]

في حين ترى مؤسسة الضمير بأنّ هنالك إشكالية في علاقتها مع السلطة؛ "فجزء من عمل المؤسسة يتمحور حول مراقبة عمل السلطة في مجال حقوق المعتقلين ومساءلتها ومحاسبتها، كما وتتعرض للتضييقات من قبل الأجهزة الأمنية والسلطة جراء ما تقوم به المؤسسة من أعمال فاضحة لانتهاكات السلطة[31]، وهنا تشكّل السلطة عائقاً أمام قيام المؤسسة بتنفيذ أهدافها بالشكل المطلوب."[32]

- **التنسيق ما بين المنظمات غير الحكومية الجديدة:**

---

[28] محمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. **2011/10**.

[29] وهذا يتوافق مع قول ماركس بأنّ السلطة الممثلة للدولة هي الجهاز القمعي للمجتمع المدني المشتمل على المنظمات غير الحكومية، وهي في الوقت نفسه جسم طفيلي وورم على جسد المجتمع الرأسمالي المجسِّد للمجتمع المدني، وكلما ازدادت الدولة تشيؤاً واستقلالاً ازدادت صورتها سلبية (بشارة، **1998**: **182**)

[30] جابر، فراس. "مركز بيسان للبحوث والإنماء." مدير دائرة الأبحاث. **2011/12**.

[31] فرنسيس، سحر. "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان." مديرة المؤسسة. **2011/12**.

[32] وهذا لكون الدولة هي من يتمتع بنطاق السيطرة السياسية بواسطة القمع، فهي التي تمارس وظيفة السيطرة المباشرة والأمر بحسب قول غرامشي (غرامشي، **1994**: **28**).

وتمّ أيضاً التركيز على المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة وعلاقتها بالمنظمات غير الحكومية الأخرى؛ للتوصل إلى إمكانية حدوث تنسيق وشراكة ما بين هذه المنظمات؛ وخصوصاً في البرامج لكي لا يحدث تكرار للبرامج ذاتها. ويمكن القول أن هذه العلاقة تختلف من منظمة لأخرى؛ فقد تكون العلاقة تنافس، وقد تكون العلاقة تعاون.

هنالك بعضاً من المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة تسودها علاقة التنافس مع غيرها من المنظمات غير الحكومية الأخرى[33]، وفيما يلي سيتم توضيح المنظمات المدروسة والتي تتنافس مع غيرها من المنظمات غير الحكومية الأخرى.

ترى جمعية الشابات المسيحية بأنه "لا يوجد هنالك أي نوع من التعاون والتنسيق ما بين المنظمات غير الحكومية والجمعية؛ فكل منظمة تعمل لوحدها ضمن سياقها وإطار عملها الخاص بها."[34] كما ويذكر جبريل محمد –الباحث الرئيسي في مركز بانوراما– أن:

> علاقة المنظمات غير الحكومية ببعضها البعض هي علاقة غير قائمة على التنسيق بل هي علاقة تنافس على التمويل؛ حيث تتصارع المنظمات غير الحكومية مع بعضها على جلب التمويل إليها؛ ولا يحدث أي تنسيق بين المنظمات الأهلية؛ الأمر الذي ينتج عنه تكرار وتتشابه في البرامج المنفَّذَة تبعاً لأجندة الممول، كما أنه لا يوجد إجماع واتفاق عام بين المنظمات غير الحكومية على أولويات واحتياجات الشعب الفلسطيني من أجل تقديمها للمانحين والعمل ضمنها، وقد تكون هذه العلاقة في أحيان قليلة ونادرة هي علاقة تعاون أيضاً؛ وخصوصاً إذا وجدت برامج مشتركة وممولة بشكل مشترك كبعض البرامج التي تقوم فيها بانوراما[35] .

ويتشابه ذلك مع رؤية مؤسسة فاتن حول اندلاع الأجواء التنافسية ما بين المنظمات غير الحكومية "فتتنافس فاتن مع مؤسسة أصالة التي تعنى بالمرأة ومؤسسة ريف، وفي الوقت ذاته هنالك تنسيق بين مؤسسات الإقراض الصغيرة في فلسطين من خلال مؤسسة شراكة."[36] ويرى المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية بأن "هنالك نوع من التنافس ما بين منظمات

---

[33] حوالي الربع من المنظمات غير الحكومية المدروسة والمتواجدة في الضفة الغربية.

[34] حبش، رانيا. "جمعية الشابات المسيحية." المساعدة الإدارية للجمعية. **2011/11**.

[35] محمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. **2011/10**.

[36] سرور، محمد. "المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن." مدير فرع رام الله. **2011/11**.

المجتمع المدني بخصوص التمويل وتنفيذ المشاريع والفئات المستهدفة، فالتنافس يتمحور حول من يأخذ تمويل أكثر ومن سيكون له الدور الفعّال في المجتمع الفلسطيني."[37] ويشير محمد سباعنة – مدير منتدى العلماء الصغار– بأنّ "هنالك نوع من الصراع وعدم التعاون ما بين المنظمات غير الحكومية وخصوصاً بين المنظمات التي تعمل ضمن نفس المجال؛ حيث تتنافس هذا المنظمات فيما بينها على التمويل وأداء الأنشطة، وإذا وجد ائتلاف يضم مجموعة من المنظمات غير الحكومية فإنّ هذا الائتلاف هو صوري ولا يحقق أي انجاز يذكر على أرض الواقع."[38]

وتطرح جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بأن "علاقتها مع المنظمات غير الحكومية الأخرى هي في بعض الأحيان علاقة قائمة على التنسيق والشراكة العملية؛ حيث يوجد هنالك بعض المنتديات التي تتشارك في عضويتها عدد من المنظمات غير الحكومية مثل منتدى مناهضة العنف، ولكن في أحيان أخرى تكون هذه العلاقة علاقة تنافس وليس تكامل، فتحاول كل منظمة أهلية إثبات وجودها على الساحة الفلسطينية."[39]

وبالتالي يمكن القول بأنّ جزء من المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة تتنافس مع غيرها من المنظمات غير الحكومية الأخرى سواء أكان التنافس اقتصادي على التمويل؛ وهذا ينطبق مع قول بتراس بأنّ المنظمات غير الحكومية تتطلع إلى الوصول إلى المانحين الأجانب؛ الأمر الذي يؤدي إلى تبعثرها إلى سلسلة من الجزئيات المتنافسة على الدعم الخارجي، وهذا يشكّل استمرار للأنظمة الليبرالية الجديدة (بتراس، 1998: 48)[40]، أم كان التنافس ما بين المنظمات المدروسة تنافساً أيديولوجياً على أداء الأنشطة واستهداف فئات أكثر من الجمهور الفلسطيني[41].

---

[37] عبد الجواد، إبراهيم. "المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية." منسق منطقة الوسط. 2011/12.

[38] سباعنة، محمد. "منتدى العلماء الصغار." مدير المؤسسة. 2012/01.

[39] شجاعية، نياز. "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية." المدير المالي والإداري للجمعية. 2011/10.

[40] وينطبق ذلك أيضاً على تحليل ماركس الذي يعتبر المجتمع المدني فضاء تنافس ومواجهات بين المصالح الاقتصادية طبقاً للأخلاقية البرجوازية (الزغل، 1991: 149).

[41] وهذا ما أشار إليه غرامشي بقوله: في المجتمع المدني يتم ممارسة الهيمنة السياسية والثقافية لجماعة اجتماعية على المجتمع باعتبارها المضمون الأخلاقي للدولة (غرامشي، 1994: 227)، فالمجتمع المدني الذي يشمل المنظمات غير الحكومية فضاء للهيمنة الثقافية والايدولوجية بواسطة الإقناع (غرامشي، 1994: 28).

في حين نرى أن العلاقة ما بين أغلب المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة من ناحية[42] والمنظمات غير الحكومية الأخرى من ناحية أخرى هي علاقة قائمة على التنسيق والتعاون؛ فعلى سبيل المثال أشارت مؤسسة الضمير بأنها

> عضو مع العديد من المنظمات غير الحكومية الأخرى في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ومجلس مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية، والتحالف الفلسطيني لمناهضة التعذيب، والائتلاف من أجل الدفاع عن الحقوق والحريات، والائتلاف المحلي الإقليمي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، وهو عضو في الشبكة العالمية لمناهضة جريمة التعذيب. كما وقامت المؤسسة بالتنسيق مع المؤسسات الأهلية مثل جمعية الشبان المسيحية ولجان العمل الصحي واتحاد لجان المرأة الفلسطينية من أجل عقد لقاءات جماهيرية إرشادية توعوية حول الحقوق القانونية للمعتقلين تستهدف الفئات التي قد تتعرض لتجربة الاعتقال؛ لتزويدهم بأكبر قدر من المعرفة لحقوقهم وما قد يواجهونه خلال الاعتقال والتحقيق والمحاكمة[43].

في حين يتعاون مركز بيسان للبحث والإنماء مع مؤسسات غير حكومية أخرى؛ "فهنالك علاقات شراكة ما بين مركز بيسان والمنظمات غير الحكومية؛ وذلك حسب طبيعة النشاط والموضوع نفسه، فقد تشارك مركز بيسان مع مركز الفن الشعبي ومركز العمل التنموي معاً من أجل إصدار "دليل استدامة المؤسسات الشبابية"، ولو كان الموضوع الذي يُعنى مركز بيسان بدراسته بخصوص المياه لتعاون المركز مع مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين."[44] وثمة علاقة تكاملية ما بين الإغاثة الزراعية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، حيث طرح غسان علان بأنّ

> للإغاثة الزراعية تجارب عديدة مع منظمات غير حكومية أخرى كاتحاد لجان العمل الصحي، ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، ومؤسسة أبحاث الأراضي، وجمعية تنمية المرأة الريفية، وجمعية المرأة العاملة. كما بأن الاتحاد الأوروبي اشترط عند قيامه بإرسال التمويل لأي مؤسسة أن يكون لهذه المؤسسة شريك أوروبي، تمّ الاعتماد على الإغاثة الزراعية كشريك ينوب عن للاتحاد الأوروبي؛ فأصبحت الإغاثة الزراعية هي

---

[42] كل من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، والمركز الفلسطيني للإرشاد، ومركز خليل السكاكيني، ومركز الفن الشعبي، ومركز بيسان للبحث والإنماء، ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، واتحاد الشباب الفلسطيني، والإغاثة الزراعية، وجمعية تنمية المرأة الريفية، والاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، ومؤسسة لجان العمل الصحي، وجمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا–فلسطين، ومؤسسة تامر للتعليم المجتمعي.

[43] فرنسيس، سحر. "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان." مديرة المؤسسة. **2011/12**.

[44] جابر، فراس. "مركز بيسان للبحوث والإنماء." مدير دائرة الأبحاث. **2011/12**.

من توقع اتفاقيات مع المنظمات غير الحكومية وتتحالف معها، وهي من يدير البرامج وينفذ جزءاً منها. وقبل فترة قصيرة بادرت الإغاثة الزراعية بمجالس تنسيق زراعي تشمل المؤسسات الأهلية والمديريات الزراعية لتحقيق نوع من التوزيع العادل والشفافية[45].

وتتعاون جمعية تنمية المرأة الريفية شأنها شأن المنظمات السابقة الذكر مع المنظمات غير الحكومية، فذكرت الجمعية بأنها

عضو في شبكة المنظمات الأهلية، وفي منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة، وعضو في الائتلاف من أجل بيئة تعليمية آمنة، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يوجد هنالك تنسيق ما بين الجمعية والمنظمات غير الحكومية الأخرى في بعض الأنشطة؛ فكثير من المؤسسات تنفّذ أنشطة في المؤسسات النسوية التابعة لجمعية تنمية المرأة الريفية، وتنفذ الجمعية أيضاً مشاريع وأنشطة مشتركة مع بعض المؤسسات كجمعية الإغاثة الزراعية. وقامت جمعية تنمية المرأة الريفية بالتشبيك والتعاون مع مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، ومركز التبادل الثقافي، ومؤسسة أصالة، وجمعية الإغاثة الزراعية، ومركز الدراسات النسوية، والمركز الفلسطيني للإرشاد، وجمعية الشبان المسيحية، ولجان العمل الصحي، وجمعية تنظيم وحماية الأسرة، والإغاثة الطبية، ومعهد الأبحاث التطبيقية، ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، ومؤسسة تامر، والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ومركز المرأة للإرشاد القانوني[46].

وتتشابه مؤسسة لجان العمل الصحي مع المؤسسات السابقة الذكر؛ حيث تحاول التواصل والتعاون مع غيرها من المنظمات غير الحكومية الأخرى، وتشير المؤسسة إلى أنّ

هنالك نوع من التفاهم ما بين منظمات العمل الأهلي ومؤسسة لجان العمل الصحي؛ حيث يتم تقسيم مواقع العمل ما بين المؤسسات، وينتج عن ذلك قيام كل مؤسسة بالعمل ضمن منطقة معينة لا يعمل في نطاقها أي مؤسسة أخرى؛ حتى لا يحدث تكرار للمشاريع داخل منطقة معينة، وليتم تحقيق الاستفادة لأكبر قدر ممكن من الجمهور الفلسطيني، وينتج التعاون ما بين هذه المؤسسة وغيرها من المنظمات غير الحكومية بفعل عضوية المؤسسة في عدد من الشبكات؛ كشبكة المنظمات الأهلية، وحملة مقاومة الجدار والاستيطان، ومبادرة الدفاع عن الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان، والشبكة العربية النسوية "رؤى"، ومجلس السياسات الصحية الفلسطينية، ومنتدى مناهضة العنف ضد النساء[47].

---

[45] علان، غسان. "الإغاثة الزراعية." مدير فرع الوسط في الإغاثة الزراعية.**2011/12**.

[46] أبو شريف، ريما. "تنمية المرأة الريفية." مديرة الأندية النسوية.**2011/12**.

[47] حبش، يوسف. "اتحاد لجان العمل الصحي." مسؤول العلاقات العامة. **2012/01**.

ومن هنا يمكن القول بأن المنظمات غير الحكومية الجديدة تتعاون مع بعضها البعض؛ وهذا يتشابه إلى حدٍ ما مع قول جيلين بأن المنظمات غير الحكومية يعتمد كل منها على الأخرى أثناء قيامها بتنفيذ أنشطتها (**Jelin, 1998: 411**).

- التمويل:

تبيّن أن جميع المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة قد تعتمد في مواردها على التمويل الذاتي أو المساعدات العينية أو المساعدات النقدية مع الإشارة إلى أنّ الاعتماد المالي الأكبر لمعظم المنظمات غير الحكومية المدروسة يرتكز أساساً على المساعدات النقدية الخارجية، وضمن هذا السياق يمكن تقسيم المنظمات المدروسة حسب مصادر تمويلها إلى أربعة أقسام؛ القسم الأول يشمل المنظمات المعتمدة على كل من التمويل الذاتي والمساعدات النقدية، ومن الجدير الإشارة إلى أنّ الجزء الأكبر من المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة تعتمد على كل من التمويل الذاتي والمساعدات النقدية[48]. فقد طرحت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بأنّها "تعتمد في مواردها على كل من التمويل الذاتي والمساعدات النقدية القادمة من مصادر أجنبية خارجية؛ فحوالي **10 %** من موارد الجمعية يتم الحصول عليها من التمويل الذاتي المعتمد على قيام الجمعية ببعض أنشطتها المدرة للدخل، كما أنّ **90%** من موارد الجمعية يتم الحصول عليها من المساعدات النقدية القادمة من المؤسسات الدولية الخارجية."[49] وذكرت مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي بأنها "تعتمد في تمويلها أساساً على المساعدات النقدية الخارجية والتمويل الذاتي، إلا أنّ تمويلها الذاتي الذي تحصل عليه جراء قيامها ببيع بعض الكتب التي تصدرها المؤسسة يبقى غير كافي، في حين يمكن القول بأنّ الاعتماد الأكبر للمؤسسة على المساعدات النقدية القادمة من مصادر خارجية."[50] كما "ويعتمد مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب على كل من التمويل الذاتي والمساعدات النقدية؛ فيحصل المركز على التمويل الذاتي من خلال قيامه ببعض الأنشطة

---

[48] أي كل من مركز خليل السكاكيني، ومركز الفن الشعبي، وجمعية الشابات المسيحية، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، ومركز بيسان للبحث والانتماء، ومؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، ومركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، ومؤسسة لجان العمل الصحي، ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، واتحاد الشباب الفلسطيني، والمركز الفلسطيني للإرشاد، والمؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)، والإغاثة الزراعية، ومنتدى العلماء الصغار.

[49] شجاعية، نياز. "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية." المدير المالي والإداري للجمعية. **2011/10**.

[50] الجمل، فاتن. "مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي." منسقة مشاريع. **2011/12**.

كالأنشطة التدريبية، وبيع الحقائب، وبيع الدراسات والأبحاث التي تصدر شهرياً؛ إلا أنّ نسبة التمويل الذاتي في المؤسسة هي نسبة بسيطة وضئيلة، أمّا الاعتماد الأكبر من التمويل فيتم الحصول عليه من مصادر خارجية."[51] وأشارت مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين بأنها "تعتمد بشكل محدود على التمويل الذاتي، أمّا الجزء الأكبر من تمويل للمجموعة فيتجسد في المساعدات النقدية القادمة بالأساس من مصادر خارجية."[52] وكذلك الأمر بالنسبة لاتحاد الشباب الفلسطيني الذي "يعتمد أساساً شأنه شأن معظم المنظمات غير الحكومية المدروسة على المساعدات النقدية الخارجية، أمّا تمويله الذاتي فيبقى غير كافي، ويحصل عليه الاتحاد من قيامه ببعض النشاطات؛ ففي فرع من فروع الاتحاد والذي يقع في بلدة سلواد قام الاتحاد بعمل مركز رياضي نسوي وريع المركز الرياضي يموِّل بعض أنشطة المركز."[53] أمّا جمعية الإغاثة الزراعية "فتعتمد على المساعدات النقدية الآتية من مصادر خارجية على الرغم من وجود بعضاً من محاولات التمويل الذاتي كمحاولة القيام ببعض المشاريع الإنتاجية؛ ففي منطقة الأغوار يتم تأجير بعض المناطق الزراعية، كما وتشكّل كل من عائدات حديقة الباباي، وبيع محاصيل التمور المزروعة مصدر تمويل ذاتي للجمعية، إلا أن هذا التمويل الذاتي يبقى غير كافي، وجُلّ اعتماد الجمعية يتمركز حول المساعدات النقدية الآتية من مصادر خارجية."[54]

أمّا القسم الثاني فيشتمل على المنظمات غير الحكومية الجديدة والمعتمدة على المساعدات النقدية الآتية من مصادر خارجية فقط، ومن الجدير الإشارة إلى أنّ كل من مركز بانوراما وجمعية تنمية المرأة الريفية ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان يحصلون على تمويلهم من المساعدات النقدية الآتية من مصادر خارجية[55].

---

[51] الجعبة، سهير. "مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب." مديرة وحدة بناء القدرات. 2011/12.

[52] رابي، أيمن. "مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين." المدير التنفيذي للمجموعة. 2011/12.

[53] البرغوثي، محرم. "اتحاد الشباب الفلسطيني." المدير العام لمؤسسة. 2011/12.

[54] علان، غسان. "الإغاثة الزراعية." مدير فرع الوسط في الإغاثة الزراعية. 2011/12.

[55] مقابلة مع: محمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. 2011/10، وأبو شريف، ريما. "تنمية المرأة الريفية." مديرة الأندية النسوية.2011/12.، وفرنسيس، سحر. "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان." مديرة المؤسسة. 2011/12.

والقسم الثالث من المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة فيتضمن المنظمات المعتمدة في مواردها المالية على التمويل الذاتي والمساعدات العينية والمساعدات النقدية، وتبيّن من خلال المقابلات أن الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة هو الوحيد الذي يعتمد في موارده المالية على كل من التمويل الذاتي والمساعدات العينية والمساعدات النقدية؛ حيث:

> تبلغ نسبة التمويل الذاتي **10%** من موارد الاتحاد، ويتم الحصول عليه من رسوم اشتراكات الأعضاء التي تأتي بشكل غير منتظم، وتُصرَف غالباً في الفروع نفسها، وتبلغ قيمة هذا الاشتراك عشرة شواقل، كما يحصل الاتحاد على رسوم خمسة شواقل من المعاملات التي تصدر في مجال التأمين وتحديد نسبة العجز. وبخصوص المساعدات العينية فيحصل عليها الاتحاد من الحكومية ومن أنواع هذه المساعدات الكوادر التي ترسلها الحكومية إلى الاتحاد للعمل مع الاتحاد وتدريب الفئات المستهدفة، وإيجار المقر الذي تقوم وزارة المالية بدفعه نيابة عن الاتحاد. ويعتمد الجزء الأكبر من موارد الاتحاد على المساعدات النقدية القادمة من القطاع الحكومي كتبرعات من الرئيس أو الوزارات ذات الاختصاص، وبالأغلبية يعتمد الاتحاد على التمويل من المصادر الخارجية[56].

والقسم الرابع من المنظمات المدروسة يشمل تلك المتلقية للمساعدات العينية والمساعدات النقدية مثل جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا التي "تتلقى المساعدات العينية المتمثلة في السلات الغذائية والألعاب والملابس وتحصل عليها من عدة مؤسسات مثل: مؤسسة عرفان/ كندا، والإغاثة الإسلامية، ولجنة الزكاة، أو من أفراد متبرعين. أما المساعدات النقدية للجمعية فمصادرها القطاع الخاص المتمثل بقطاع البنوك، والمصادر الخارجية."[57] وكذلك الأمر بالنسبة للمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية فمصادر تمويله تتجسد في "المساعدات العينية التي يحصل عليها المركز من مصادر خارجية كأجهزة الكمبيوتر والموظفين الأجانب الذين يتم إرسالهم من أجل مساعدة المركز في تنفيذ برامجه وأنشطته، والاعتماد الأكبر للمركز يكمن في المساعدات النقدية القادمة من مصادر خارجية؛ وبالتحديد من الاتحاد الأوروبي."[58]

وبالتالي يمكن القول بأنّ الاعتماد المالي الأكبر لمعظم المنظمات غير الحكومية المدروسة لربّما يرتكز أساساً على المساعدات النقدية الخارجية، وهذا قد يتوافق مع توجه بتراس بأنّ المنظمات غير الحكومية تحصل على أرصدة من حكومات ما

---

[56] عاصي، عبد الحميد. "الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة." رئيس مجلس الإدارة. **2011/12**.

[57] أبو غوش، جهاد. "جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا." عضو هيئة إدارية (أمينة السر). **2011/01**.

[58] عبد الجواد، إبراهيم. "المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية." منسق منطقة الوسط. **2011/12**.

وراء البحار؛ وخصوصاً من قبل البنك الدولي وحكومات أمريكا وأوروبا (بتراس، 1998: 37 – 39)، في حين يبقى التمويل الذاتي للمنظمات المدروسة محدود وغير كافي.

واتضح من خلال المقابلات أنّ آلية تمويل معظم المنظمات غير الحكومية الجديدة تستند على قيام الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي أو أي جهة ممولة أخرى بإنزال قائمة من المشاريع التي تريد تنفيذها مع إيضاح شروط الجهة الممولة وأجندتها، ومن ثمّ تقوم المنظمات غير الحكومية المختلفة بإرسال مقترحات لمشاريع ترغب في تنفيذها على أرض الواقع، وبعد الموافقة عليه من قبل الممول، يرسل الممول التمويل الخاص للمشروع، ثم يتم تنفيذ المشروع الذي سيتوافق في النهاية مع أجندة الممول واتجاهاته نحو الحقول التي يرغب في العمل ضمنها[59]، وهذا قد يتوافق مع توحه بتراس بأن المشاريع التي تتم الموافقة عليها قائمة على توجهات المراكز الامبريالية وليس حسب حاجة البلد المتلقي (بتراس، 1998: 42). ولربَّما يشير إلى ذلك لدادوة بقوله أن "الجهات المانحة قادمة بأهدافها الخاصة المعلنة، وقدرة المنظمات المحلية على إحداث تغيير جدي في هذا المجال محدودة، على الرغم من ادعاء مسئولي بعضها أنهم يفرضون على الممول برامجهم." (لدادوة، حسن، 2001: 96).

ومن ناحية تأثير التمويل الخارجي على أنشطة المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة فقد توصلت الدراسة إلى أنّ هنالك نوعان من المنظمات غير الحكومية الجديدة؛ النوع الأول يشتمل على المنظمات المُتأثِّرة بالتمويل الخارجي، والتي فيها يؤثر التمويل الخارجي على أنشطة المنظمة ويحدد طريقة الصرف[60]. فقد طرح مركز خليل السكاكيني الثقافي بأنّ "تلقي الأموال من المصادر الخارجية يؤثر على المركز من النواحي المالية؛ فالمموّل يتدخل في مقدار الدفعات التي يدفعها كمصروفات جارية

[59] وهذا مثلما ورد في المقابلة مع جابر، فراس. "مركز بيسان للبحوث والإنماء." مدير دائرة الأبحاث. 2011/12. والجعبة، سهير. "مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب." مديرة وحدة بناء القدرات. 2011/12. والجمل، فاتن. "مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي." منسقة مشاريع. 2011/12. والبرغوثي، محرم. "اتحاد الشباب الفلسطيني." المدير العام لمؤسسة. 2011/12. وشجاعية، نياز. "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية." المدير المالي والإداري للجمعية. 2011/10. ومحمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. 2011/10. ورابي، أيمن. "مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين." المدير التنفيذي للمجموعة. 2011/12. وسباعنة، محمد. "منتدى العلماء الصغار." مدير المؤسسة. 2012/01. وعلان، غسان. "الإغاثة الزراعية." مدير فرع الوسط في الإغاثة الزراعية.2011/12.

[60] ويشمل هذا النوع كل من مركز خليل السكاكيني الثقافي، ومركز الفن الشعبي، وجمعية الشابات المسيحية، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، وجمعية تنمية المرأة الريفية، ومركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، ومؤسسة لجان العمل الصحي، ومنتدى العلماء الصغار، ومركز بانوراما، والاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.

للمركز."[61] وأشارت جمعية الشابات المسيحية إلى أن ارتكازها على المساعدات النقدية الخارجية يؤثّر على قيام الجمعية بأنشطتها؛ فالممول يقدّم أموالاً ضمن جدول أعماله لمشاريع معينة يرغب في تنفيذها، ويجب أن تلتزم الجمعية بتنفيذ هذه المشاريع، وإذا لم تنفّذها يتم سحب الأموال، فالممول هو المحدِّد للطريقة وللكيفية التي يتم من خلالها صرف الأموال داخل المنظمة؛ وبالتالي ينعكس جدول أعمال أجندة الممول على أدوار الجمعية وأنشطتها."[62] كما وذكر مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب أنّ:

> حجم التمويل الخارجي يبقى هو المؤثّر على أنشطة المركز وبرامجه، فبفعل قلة تدفق الأموال من الجهات المانحة تم تقليص عدد الأنشطة التي يقوم بها المركز، وجرى الاستغناء عن عدد كبير من موظفي المركز، كما أنّ جدول أعمال أجندة الممول يؤثر أيضاً على أنشطة المركز وبرامجه وخصوصاً عند حدوث تغيّر في الأجندة. ففي السنوات الأخيرة انعطفت أجندة الممول نحو المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الانسان، وهذا أثّرَ على تمويل المركز الذي حاول الخروج من هذا المأزق من خلال الدخول إلى المموّل من مداخل أخرى؛ فقام بربط موضوع الصحة النفسية كمدخل إلى الديمقراطية والتنمية المجتمعية[63].

ورأى منتدى العلماء الصغار أنّ "التمويل الخارجي يؤثر على أنشطة المنتدى؛ فحالياً وضع المنتدى متضعضع بفعل قلّة التمويل وبسبب اعتماده على التمويل الخارجي المتقطّع، فالمنتدى يربط وجوده باستمرارية التمويل، وإذا انقطع دعم الممول انتهى عمل المنتدى."[64] في حين أشارت جمعية تنمية المرأة الريفية إلى أنّ

> التمويل الخارجي يؤثر على أنشطة الجمعية؛ فهو يحدّد حجم المشروع ويحد من الأنشطة التي تقوم بها الجمعية فلا تنفذ الجمعية مختلف الأنشطة التي ترغب في القيام بها، ويوجد أحياناً توجهات لبعض المانحين بتمويل مناطق معينة بأنشطة ومواضيع معينة، وهذا يؤثّر على جزء من عمل الجمعية، ومثال على ذلك قامت الجهات المانحة بتخصيص جزء من التمويل لمشاريع التدريب، ومشاريع الطوارئ وتوزيع التموين –كمشروع العمل مقابل الغذاء– ولما انتهى المشروع تحوّل توزيع المؤن إلى الحكومة. وبذلك حدثت إشكالية لدى الجهات المستهدفة حول رغبتهم في الحصول على المؤن والمواد الاستهلاكية بشكل رئيسي وليس على التدريب، واستمر طلب الناس على التموين. ومن هنا تنعكس

---

[61] ترجمان، سهير. "مركز خليل السكاكيني الثقافي." المسؤول الإداري للمركز. **2011/10**.

[62] حبش، رانيا. "جمعية الشابات المسيحية." المساعدة الإدارية للجمعية. **2011/11**.

[63] الجعبة، سهير. "مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب." مديرة وحدة بناء القدرات. **2011/12**.

[64] سباعنة، محمد. "منتدى العلماء الصغار." مدير المؤسسة. **2012/01**.

سياسة التمويل السيئة في نشر ثقافة الاستهلاك في المجتمع الفلسطيني. فالتمويل الخارجي خلق شريحة استهلاكية من الناس الذين يرغبون في الحصول على المواد الاستهلاكية سواء أكانت مبالغ مالية أم طرود غذائية[65].

ويؤثر التمويل الخارجي بشكل كبير على قيام مركز بانوراما بأنشطته، فنشاط المركز ودوره يتحدد بالممول، وبحسب جبريل محمد –الباحث الرئيسي في مركز بانوراما– "نحن نسير مثل الغنم وفق مشيئة الممول وهكذا تسير كل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية؛ وذلك لأنّ الدول المانحة – التي هي في الأغلب دول أوروبية وأمريكية– لا تعطِ قرشاً واحداً دون أن تحسب مصلحتها، ودون أن تقيس توازنات مصالحها بين الواقع الفلسطيني والواقع الإسرائيلي، فالذي يدفع للمزمار يجعل المزمار يلحن باللحن الذي يريده"[66] باعتبار المنظمات غير الحكومية تشبه المزمار والذي يدفع هو الممول الأجنبي. وكذلك الأمر بالنسبة للاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، والذي يؤثر التمويل الخارجي بشكل كبير على قيام بأنشطته، فقد ذكر الاتحاد بأن:

نشاط الاتحاد ودوره يتحدد بالممول الذي يعرض تمويله إلى الاتحاد ولا يكون أمام الاتحاد سوى خيار قبول المشروع من أجل الحصول على التمويل، وإذا لم يوافق الاتحاد على المشروع يتم سحب التمويل منه وإعطائها إلى جمعيات أخرى تقبل ما يفرضه الممول؛ فعلى سبيل المثال: إذا كان موضوع التمويل حول تمكين المرأة يقوم الاتحاد بتنفيذ مشاريع ممولة ذات علاقة بتمكين المرأة فقط، وبذلك يحدد التمويل أي مشروع ينبغي تمويله. وبذلك ينفّذ الاتحاد فقط المشاريع المفروضة من قبل الجهات المانحة، على الرغم من أنّ احتياجات وأولويات الاتحاد قد لا تتجسد أساساً بالمشاريع المفروضة أو الممولة، وعلى سبيل المثال يأتي الممول ويضع مشروع توعية الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم من خلال برامج توعوية وورشات عمل تكلف مبالغ مالية ضخمة، ويقبل الاتحاد بالمشروع من أجل الأموال التي سيدفعها الممول، إلا أن نتائج هذه الورشة لا تخرج على أرض الواقع، وتبقى على شكل أوراق تحفظ في الأدراج، ويدرك الاتحاد أن ذلك في الحقيقة لا يشكّل احتياج للأشخاص ذوي الإعاقة لكونهم واعين بدرجة كبيرة لحقوقهم، وإنما تتجسد احتياجاته في أمور أخرى؛ ولكن هم الممول الأساسي يتمثل في تنفيذ المشروع بغض النظر عن مدى استفادة الشخص ذوي الإعاقة[67].

---

[65] أبو شريف، ريما. "تنمية المرأة الريفية." مديرة الأندية النسوية.**2011/12**.

[66] محمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. **2011/10**.

[67] عاصي، عبد الحميد. "الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة." رئيس مجلس الإدارة. **2011/12**.

وبذلك قد يلعب المموِّل دور في التحكم بالمشاريع وببعض المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة؛ فإذا لم تُموَّل المنظمات غير الحكومية المدروسة من قبل المصادر الخارجية تنتهي مشاريعها وتضعف المنظمات، وهذا قد يتوافق مع رأي كرزم الذي يعتقد بأن المساعدات التي تقدمها الدول المانحة تخضع لشروط المانحين السياسية – الاقتصادية، وإذا لم توافق الدول المتلقية الراغبة في التنمية فإنّ المساعدات ستقل أو تقطع نهائياً (كرزم، 1999: 103–104). كما ويمكن القول بأنّ الجهات المانحة في بعض المنظمات غير الحكومية الجديدة هي المتحكمة الرئيسية في المشاريع المنفّذة، فالمُموِّل هو من يقوم باختيار المشاريع التي تناسبه من أجل تطبيقها على الواقع الفلسطيني، وهذا قد ينطبق مع قول جاد بأن هناك شبكة من العلاقات المعقدة بين المانحين والمتلقيين، وضمن هذه العلاقة يفرض طرف –الممول– إرادته على الطرف الأخر –المتلقي– ويبقى الطرف المتلقي في معظم الأحيان تحت رحمة الممول (Jad, 2007: 627-628). ومن هنا ينبع التساؤل حول الديمقراطية التي تدعي المنظمات غير الحكومية تحقيقها إذا كانت هي نفسها لا تستطيع التحكم بأنشطتها.

أمّا النوع الآخر من المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة فيشتمل على المنظمات التي أشارت بأنها لا تتأثّر بالتمويل الخارجي[68]، فقد رأت مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين بأنّ "التمويل الخارجي لا يؤثّر على قيام المجموعة بأنشطتها ومشاريعها الملبية لاحتياجات المجتمع المحلي؛ فأكثر من 99% من المشاريع التي تنفذها المجموعة تُبنَى بشكل رئيسي على دراسة احتياجات المجتمع المحلي، فاختيار نوع النشاط، والموقع الذي سيتم فيه تنفيذ النشاط يجري تحديده من قبل المجموعة."[69]

وطرح المركز الفلسطيني للإرشاد حقيقة "اعتماده الأكبر على التمويل الخارجي من مصادر محددة تتناسب ورؤية المركز وأدواره، فالتمويل الذي لا يتناسب مع رؤية المركز ورسالته لا يأخذه المركز. كما ويمكن القول بأن الجهات الممولة على علم ببرامج المركز؛ فهي مضطلعة سلفاً على الأنشطة التي ينفّذها المركز وتمول هذه الأنشطة دون أن تعارضها، فالمركز بذلك

---

[68] أمثال كل من مركز بيسان للبحث والانماء، ومؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، والمركز الفلسطيني للإرشاد، ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، واتحاد الشباب الفلسطيني، والمؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)، وجمعية الإغاثة الزراعية، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، وجمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا – فلسطين.

[69] رابي، أيمن. "مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين." المدير التنفيذي للمجموعة. 12/2011.

يمتلك حرية القرار بشأن تنفيذ البرامج الملبية لاحتياجات البلد. إلا ان حجم التمويل الخارجي هو الذي يؤثر بشكل رئيسي على قيام المركز أنشطة وبرامجه."[70] وضمن هذا السياق أشارت جمعية الإغاثة الزراعية بأنّ:

> الممولّ يتحكم فقط بحجم التمويل؛ فالجمعية لا تَقبل ما يُفرض عليها من الخارج، وتمتلك حرية القرار بشأن تنفيذ المشاريع الملبية لاحتياجات المجتمع المحلي؛ حيث يبدأ تحديد احتياجات المجتمع من الأسفل إلى الأعلى، وبناءً على ذلك تُنفَّذ المشاريع، كما أن ثمة جهات مانحة تقدّم الدعم المادي للمساهمة فقط في التنمية سواء للجانب الإسرائيلي أم الجانب الفلسطيني بدون تواجد أغراض سياسية، وهنا تقوم الإغاثة الزراعية بالتلاعب على الممول؛ فمثلاً تقدم للممول مقترح يهدف إلى المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي الفلسطيني، وتتم الموافقة على هذا المشروع، وهنا يأتي دور الإغاثة في تنفيذ المشروع على الأراضي المهمشة وخصوصاً الأراضي المحاذية للمستوطنات للمحافظة على الأراضي من الاستيطان. وهناك مثال آخر يوضح آلية تمويل الإغاثة الزراعية كقيام الإغاثة بتقديم مقترح يهدف بيئياً لتكرير المياه العادمة، وبعد الموافقة على المشرع يتم تنفيذه، إلا ان هذا المشروع لا يحافظ فقط على البيئة بل يساهم في تعزيز صمود الفلسطينيين في أراضيهم بعد قيام الاحتلال بالاستيلاء على معظم مصادر المياه في فلسطين.[71]

وذكرت المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن) بأنها "تمتلك حرية القرار بشأن تنفيذ المشاريع التي ترى بأنها تتلاءم واحتياجات البلد؛ وذلك لأن درجة الاعتماد على التمويل الخارجي بسيطة جداً، فقد عمدت إلى الوصول إلى الكفاءة التشغيلية من خلال منح أكبر عدد من القروض، ودوران رأس المال، وهذا بدوره ساهم في تغطية مصاريف المؤسسة المالية، والاعتماد على ذاتها، والوصول إلى مرحلة الاستدامة، هذا بالإضافة إلى أن الأموال الخارجية التي يتم الحصول عليها يتم إرجاعها في معظم الأحيان إلى الجهة المانحة."[72] وكذلك الأمر بالنسبة لمؤسسة الضمير التي أوضحت بأن "التمويل الخارجي لا يؤثر على قيام المؤسسة بأنشطتها؛ وذلك لأن المؤسسة لا تتعامل إلا مع التمويل الذي يتناسب مع أجندتها ورؤيتها ورسالتها والأهداف التي

---

[70] نسرين. "المركز الفلسطيني للإرشاد." منسقة الدائرة العلاجية. **2011/12**.

[71] علان، غسان. "الإغاثة الزراعية." مدير فرع الوسط في الإغاثة الزراعية.**2011/12**.

[72] سرور، محمد. "المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن." مدير فرع رام الله. **2011/11**.

تطمح إلى تحقيقها؛ كونها مؤسسة لها أبعاد وطنية تؤمن بعالمية حقوق الانسان وعدالة نضال الشعوب في تحقيق تطلعاتها الوطنية والإنسانية."[73]

وبذلك يمكن القول بأنّ هنالك بعضاً من المنظمات غير الحكومية الجديدة التي لا تتأثّر بالتمويل الخارجي، وتمتلك حرية القرار بشأن تنفيذ البرامج الملبية لاحتياجات البلد؛ ولكن من الجدير الإشارة إلى أنه ما من مفر من تأثير حجم التمويل على المنظمة غير الحكومية الجديدة المتلقية.

- **الديمقراطية الداخلية للمنظمات غير الحكومية الجديدة:**

تمّت أيضاً دراسة الديمقراطية الداخلية للمنظمات غير الحكومية المدروسة؛ لمعرفة مدى توافر الديمقراطية داخل المنظمات غير الحكومية الجديدة الرافعة لشعار الديمقراطية؛ وذلك عبر دراسة العديد من المؤشرات كطريقة اختيار أعضاء المجلس الإداري، والاهتمام بالتمثيل على أساس النوع الاجتماعي في مجلس الإدارة، وطبيعة العلاقة بين العاملين داخل المنظمات المدروسة، وطبيعة العلاقة بين العاملين داخل المنظمات المدروسة والفئات المستهدفة، وقد تبيّن أنّ هذه الديمقراطية تختلف من منظمة لأخرى، وسيتم توضيح ذلك بالإشارة إلى النتائج التالية:

تختلف طريقة اختيار أعضاء المجلس الإداري في المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة؛ فجميع المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة يُنتخَب فيها المجلس الإداري؛ باستثناء مؤسسة فاتن والتي يتم اختيار المجلس الإداري فيها بواسطة التعيين.

ومن المعروف أن المادة **16** من قانون رقم **1** لسنة **2000** بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية تنصّ على أن يكون لكل جمعية أو هيئة مجلس إدارة يتكون من عدد لا يقل عن سبعة أعضاء ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضو (قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية: د.ت: **4**). وتبيّن من خلال المقابلات أنّ المنظمات المدروسة تطبّق هذا القانون، كما أنّ معظم المنظمات

[73] فرنسيس، سحر. "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان." مديرة المؤسسة. **2011/12**.

المدروسة تهتم بالتمثيل على أساس النوع الاجتماعي في مجلس الإدارة[74]؛ فعلى سبيل المثال بلغ عدد النساء في عضوية مجلس الإدارة لمركز بانوراما ومركز خليل السكاكيني الثقافي والمركز الفلسطيني للإرشاد ثلاث نساء؛ بينما يبلغ عدد الذكور في عضوية المجلس **4** ذكور[75].

وبخصوص طبيعة العلاقة بين العاملين داخل المنظمات المدروسة يمكن القول بأنّه ربّما يوجد هنالك تشاور بين معظم العاملين في برامج ومشاريع المنظمات المدروسة؛ فقد طرح مركز خليل السكاكيني بأنّ "العاملين يتصلون مع بعضهم البعض من خلال اجتماعات دورية، ويشاركون في عملية صنع القرار، فيعمل العاملون في المركز بروح الفريق الواحد؛ ويتم تقسيم المهمات بشكل متكامل على كافة الموظفين، وفي منتصف كل أسبوع يُعقَد اجتماع للموظفين تُناقَش فيه قضايا تخصُّ المركز، كما وتتم مناقشة أهم القرارات التي يتوصل إليها المركز، فلا يتم أخذ القرار إلا بإشراك الموظفين في ذلك."[76] وذكر اتحاد الشباب الفلسطيني بأن "هنالك اتصال كبير بين العاملين بداخله؛ حيث يوجد هنالك اجتماعات دورية بحوالي ثلاث مرات في الشهر الواحد يجتمع فيها الموظفون ويبدون ملاحظاتهم، ويتناقشون في أهم القضايا؛ كالصعوبات التي يواجهونها أثناء العمل، واستمرارية المشاريع، وأين وصلت، وتقييم مدى نجاحها، والتشاور بخصوص برامج أخرى سيتم تطبيقها لاحقاً. ولهؤلاء الموظفين الدور الكبير في صنع القرار كونهم يشكّلون حلقة الوصل مع القطاع المستهدف."[77]

وكذلك الأمر بالنسبة لموظفي المركز الفلسطيني للإرشاد؛ حيث "يتشاورون مع بعضهم البعض ضمن إطار مهني، ويجري نقاش ما بين الموظفين والمشرف الخارجي حول الحالات وكيفية التدخلات. كما أن هنالك اجتماع لموظفي كل فرع لوحده مرة كل أسبوع، ويتم الحديث ضمنه عن الحالات التي استقبلها المركز خلال الأسبوع، وتُوزَّع هذه الحالات على

---

[74] باستثناء جمعية الشابات المسيحية، وجمعية تنمية المرأة الريفية، ومنتدى العلماء الصغار.

[75] مقابلة مع كل من: محمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. **2011/10**، وترجمان، سهير. "مركز خليل السكاكيني الثقافي." المسؤول الإداري للمركز. **2011/10**، ونسرين. "المركز الفلسطيني للإرشاد." منسقة الدائرة العلاجية. **2011/12**.

[76] ترجمان، سهير. "مركز خليل السكاكيني الثقافي." المسؤول الإداري للمركز. **2011/10**.

[77] البرغوثي، محرم. "اتحاد الشباب الفلسطيني." المدير العام لمؤسسة. **2011/12**.

المرشدين النفسيين. وتجتمع أيضاً كل دائرة بموظفيها ومديرها مرة في الشهر من أجل البحث في القرارات ومتابعة العمل، ويعقد المركز اجتماع كل ثلاث شهور يشمل هذا الاجتماع الطاقم ككل بفروعه المختلفة."[78]

وضمن هذا السياق يمكن القول بأن "هنالك تواصل دائم بين موظفي الإغاثة الزراعية؛ حيث يوجد اجتماع دوري كل شهر لموظفي كل فرع، ويوجد أيضاً اجتماع كل أسبوع للموظفين، ويجتمع موظفو الفرع كل ثلاثة أيام لمتابعة الأنشطة أو عند حدوث أي طارئ، كما ويجتمع الموظفون مع طاقم العمل في الميدان. وفيما يتعلق باتخاذ القرارات يمكن القول بأنّ قرارات الجمعية تُتخَذ بشكل ديمقراطي داخل اجتماعات طاقم العمل."[79]

ومما سبق نستطيع التدليل على أنّ هنالك تشاور وتواصل بين العاملين داخل المنظمات المدروسة إلا أنّه من الجدير الإشارة إلى وجود نوع من التحسس بخصوص عملية صنع القرار –حسب طبيعة القرار– في بعض المنظمات، ففي مركز بانوراما "يتم تنفيذ البرامج ووضع الخطة بشكل مشترك؛ إلا أنّ هنالك بعض النقاط الحساسة التي لا يستطيع الموظفون التدخّل فيها، فلا يتم مشاركتهم في أخذ القرارات المالية والإدارية على الرغم من أنّ المركز كان سابقاً يقوم بعقد اجتماعات تناقش فيها أهم القرارات."[80] وكذلك الأمر بالنسبة لمركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب؛ فقد طرح المركز بأنّ عملية صنع واتخاذ القرار تختلف حسب القرار نفسه؛ فبعض القرارات يتخذها الفريق التنفيذي مع المدير، وقرارات أخرى يشارك في إصدارها كل الموظفين."[81] ويتشابه ذلك مع ما ورد عن مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين؛ حيث "يشترك موظفو المجموعة في عملية صنع القرار حسب طبيعة القرار نفسه؛ ففي بعض القضايا الحساسة لا يشارك الموظفين في اتخاذ القرارات بشأنها، بل يقوموا بتنفيذ هذه القرارات الصادرة."[82]

---

[78] نسرين. "المركز الفلسطيني للإرشاد." منسقة الدائرة العلاجية. **2011/12**.

[79] علان، غسان. "الإغاثة الزراعية." مدير فرع الوسط في الإغاثة الزراعية.**2011/12**.

[80] محمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. **2011/10**.

[81] الجعبة، سهير. "مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب." مديرة وحدة بناء القدرات. **2011/12**.

[82] رابي، أيمن. "مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين." المدير التنفيذي للمجموعة. **2011/12**.

وفيما يتعلق بطبيعة الاتصال ما بين العاملين في المنظمات المدروسة والفئات المستهدفة؛ فمن الجدير الإشارة إلى أنّ الفئة المستهدفة قد تكون متلقية وتقوم بالتنفيذ فقط، وقد تشترك هذه الفئات المستهدفة في تحديد احتياجاتها. والذي يحدد ذلك هو التمويل، وطبيعة الفئات المستهدفة، والبرنامج أو النشاط الذي تقوم به المنظمة غير الحكومية، فقد ذكر جبريل محمد أنّ:

> للتمويل ولطبيعة الفئات المستهدفة ومواقعهم في مركز بانوراما دور في تحديد ما إذا كانت الفئات المستهدفة متلقية أم مشاركة. فيمكن أن تكون العلاقة ما بين العاملين في المركز والفئات المستهدفة سلبية جداً لمجرد أنّ المركز يرغب في الحصول على التمويل وتنفيذ برنامجه فقط دون الاكتراث بالفئات المستهدفة ومطالبهم، ويمكن أن تكون العلاقة ما بين العاملين في المركز والفئات المستهدفة سلبية أو ايجابية حسب طبيعة الفئات المستهدفة ومواقعهم؛ فلو جاء مشروع لقرية نائية لم يسبق أن أتاها مشروع فستأخذه وتقوم بمجرد تنفيذه فقط؛ أمّا في حال أن جاء المشروع لقرية أخرى سبق وأن جاءها نفس المشروع فستقوم بتعديله بما يناسبها، وتظهر الفجوة كذلك عند التعامل مع طلبة جامعيين يجادلون ويناقشون في المشروع ويحاولون تعديله بما يتناسب مع احتياجاتهم من جهة، وعند التعامل مع أهالي قرية غير متعلمين[83].

كما ويلعب البرنامج أو النشاط الذي تقوم به المنظمة غير الحكومية دور بالغ الأهمية في تحديد طبيعة العلاقة بين العاملين في الجمعية والفئات المستهدفة؛ ففي مركز الفن الشعبي "قد تكون الفئات المستهدفة متلقية وتقوم بالتنفيذ فقط، وقد تشترك هذه الفئات المستهدفة بأفكارها في عمل النشاط الفني؛ فمثلاً في مدرسة الرقص والدبكة يقوم المدرب بتدريب المشاركين على حركات معينة وينفذها المتدربين وفي بعض الأحيان يطلب المدرب من المتدربين العمل على خلق وابتكار حركات من أجل إدخالها في الدبكة."[84]

واتضح من خلال المقابلات بأنه قد يكون هنالك اتصال ما بين العاملين في معظم المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة والفئات المستهدفة؛ وذلك لأن معظم المنظمات المدروسة تقوم في معظم الأحيان بدراسة أولويات واحتياجات المجتمع والفئات المستهدفة قبل القيام بأي مشروع. فقد أشارت الإغاثة الزراعية بأنها "تتصل بالفئات المستهدفة من أجل تحديد أولوياتهم، وبذلك تلبي مشاريعها احتياجات المجتمع المحلي؛ تلك الاحتياجات التي يتم تحديدها من الأسفل إلى الأعلى، فقبل البدء بالمشروع يتم النزول إلى القرى من أجل معرفة احتياجات الفئات المستهدفة وتحديد أولوياتهم؛ وبناءاً على ذلك يُقدَّم المشروع، وعند

---

[83] محمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. **2011/10**.

[84] فايز. "مركز الفن الشعبي." منسق مدرسة الرقص. **2011/11**.

الموافقة عليه يتم الإعلان عن المشروع، وتقدم طلبات لمن يرغب في الانتفاع من المشروع، ثم تُفرَز الطلبات وتُباشِر الإغاثة بالعمل."[85]

وفي جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية هناك "اتصال ما بين العاملين في الجمعية والفئات المستهدفة؛ حيث تشارك الجمعية الفئات المستهدفة في تحديد احتياجاتها واهتماماتها، وتُوجِد الجمعية قنوات اتصال مقنّنة من خلال مثقفات عاملات ميدانياً يتصلنّ بالجمهور بشكل مباشر."[86] وكذلك الأمر بالنسبة لمؤسسة لجان العمل الصحي؛ حيث "يتم معرفة الاحتياج المحلي قبل كتابة مقترح المشروع؛ وذلك عن طريق لقاءات ونقاشات مع المجتمع المحلي لتحديد الاحتياجات والأولويات."[87]

ويتشابه مركز بيسان للبحث والإنماء مع غيره من المنظمات السابقة بخصوص الاتصال مع الفئات المستهدفة، "فقبل أن يبدأ المركز بأي برنامج يدرس مسبقاً أولويات واحتياجات المجتمع والفئات المستهدفة؛ من أجل المباشرة بالعمل على تنفيذ أهم قضاياهم، ووضعها في خطة تنفيذ، وهذا هو الشكل المتبع لتنفيذ أي برنامج. وفي بعض الأحيان هنالك اتصال متواصل مع الفئات المستهدفة حتى لو انتهى المشروع، فاللقاء غير قاصر على وقت تنفيذ المشروع أو البرنامج؛ كمشروع المنظمات القاعدية والتي يجري الاتصال بها دائماً حتى لو انتهى المشروع. وفي أحيان أخرى يقلُّ الاتصال مع الفئات المستهدفة."[88]

- حول العاملين داخل المنظمات غير الحكومية الجديدة:

توصّلت الدراسة –من خلال المقابلات– إلى أنّ طبيعة العاملين في المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة مختلطة من حيث النوع الاجتماعي؛ حيث يوجد هنالك اهتمام بالتمثيل حسب النوع الاجتماعي في المنظمات المدروسة. كما أنّ دخل العاملين في الغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة مرتفع قياساً بدخل العاملين في القطاع الحكومي أو

[85] علان، غسان. "الإغاثة الزراعية." مدير فرع الوسط في الإغاثة الزراعية. **2011/12**.

[86] شجاعية، نياز. "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية." المدير المالي والإداري للجمعية. **2011/10**.

[87] حبش، يوسف. "اتحاد لجان العمل الصحي." مسؤول العلاقات العامة. **2012/01**.

[88] جابر، فراس. "مركز بيسان للبحوث والإنماء." مدير دائرة الأبحاث. **2011/12**.

الخاص. وبيّنت الدراسة أيضاً أنّ العاملين في المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة يتميزون بكونهم متعلمين ويمتلكون الخبرات والشهادات العالية من درجة البكالوريوس والماجستير، وتوجد بعض المنظمات التي يحمل بعض موظفيها شهادة الدكتوراه كمركز بيسان للبحث والإنماء[89].

ومن هنا يمكن القول بأنّ المنظمات غير الحكومية الجديدة لربّما تساهم في خلق شريحة من المنتفعين تحمل الخبرات والشهادات التعليمية العالية؛ وتتقاضى رواتب مرتفعة جداً وتعيش حياة مرفّهة، ويمكن تسمية هذه الشريحة بالشريحة التكنوقراطية المبرمجة وفقاً لمصلحة الممول واهتماماته؛ وهذا ينسجم إلى حدٍ ما مع رؤية أبراش حول مساهمة المنظمات غير الحكومية في خلق نخبة متميزة عن باقي أفراد الشعب الفلسطيني؛ فقد استقطبت مؤسسات المجتمع المدني أعداداً متزايدة من النخبة السياسية والمثقفة، ودفعت لهم رواتب وحوافز مادية مرتفعة مما أدى ذلك إلى تكوين نخبة فلسطينية مرفهة (أبراش، **2001**). وينطبق ذلك في الوقت ذاته مع رؤية كل من حنفي وطبر حول النخبة الفلسطينية المعولمة التي تنتج من قيام المنظمات غير الحكومية بجذب المهرة والمتعلمين إليها بفعل رواتبها المرتفعة **(Hanafi; Tabar, 2003: 209)**. ولكن هذه الشريحة لا تشكّل طبقة من طبقات المجتمع فعدد العاملين ضمن المنظمات غير الحكومية مقارنة بعدد أفراد الشعب الفلسطيني ضئيل جداً.

- الفئة/ات المستهدفة والمستفيدة:

وبخصوص الفئة/ ات المستهدفة والمستفيدة يمكن القول بأنّ معظم مشاريع وبرامج المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة تتوجه –حسبما تدعي هذه المنظمات– إلى كافة فئات المجتمع من أطفال ونساء وشباب بشكل عام وإلى الفئات المهمشة بشكل خاص. فقد أشار الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة بأنه "يستهدف فئات المجتمع ككل، مع تركيز الاتحاد في عمله على الأشخاص ذوي الإعاقة على اختلاف إعاقاتهم."[90] وتتوجه جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا–فلسطين إلى

---

[89] وهذا يتوافق إلى حدٍ ما مع قول غرامشي بأن المثقفين يلعبون دوراً أساسياً في المجتمع المدني كوكلاء للمجموعة السائدة في أداء الوظائف المندرجة تحت الهيمنة (رشيد، **1991**: **197**).

[90] عاصي، عبد الحميد. "الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة." رئيس مجلس الإدارة. **2011/12**.

"تحقيق الإفادة إلى المجتمع المحلي ككل مع التركيز على مرضى الثلاسيميا وعائلاتهم بشكل خاص."[91] كما ويُقدِّم المركز الفلسطيني للإرشاد "خدمات شمولية في مجال الصحة النفسية الايجابية إلى جميع الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني من الأطفال والشباب والنساء، وإلى الأفراد الذين يعانون من اضطرابات نفسية واجتماعية وتعليمية، وإلى المرضى النفسيين المزمنين، وإلى الأفراد الأسوياء من أجل وقايتهم وتوعيتهم."[92] وطرح المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية بأنّه "يركز على الفئات والمناطق المهمشة والفقيرة كقرى ومخيمات نائية، وعلى الشباب، والنساء، والمؤسسات القاعدية كالمجالس المحلية والمؤسسات الشبابية النسوية ومؤسسات خلف الجدار، والأحزاب السياسية، والنشطاء السياسيون والمجتمعون."[93]

- نشاطات المنظمات غير الحكومية الجديدة:

تقوم المنظمات غير الحكومية المدروسة بتطوير العديد من البرامج والسياسات، وعلى الرغم من أن برامج المنظمات غير الحكومية تختلف من منظمة لأخرى بحسب مجال عمل المنظمة؛ إلا أن المشاريع الخدماتية الاستهلاكية والغير إنتاجية قد تكون هي الطابع المميز لعمل المنظمات غير الحكومية الجديدة. وضمن هذا السياق من الجدير الإشارة إلى أنّ برنامج التدريب وبناء القدرات يشكّل مكوِّناً أساسياً لدى مختلف برامج المنظمات المدروسة. كما أن الأنشطة التدريبية والتثقيفية والتوعوية هي القاسم المشترك ما بين المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة. وربّما ينطبق هذا مع رؤية كل من حنفي وطبر حول قيام المنظمات غير الحكومية الفلسطينية حالياً بدورها المقتصر على النصح من خلال ورش العمل والبرامج التدريبية **(Hanafi; Tabar, 2003: 211)**. وفيما يلي توضيح لأهم نشاطات المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة.

ركّزت المنظمات المدروسة والعاملة ضمن القطاع الديمقراطي على تعميم الديمقراطية وحقوق الانسان في فلسطين والحكم الصالح والتشبيك والمواطنة؛ ففي مركز بانوراما يتم العمل على عدة مشاريع ومن هذه المشاريع: "المشاريع الخدماتية

---

[91] أبو غوش، جهاد. "جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا." عضو هيئة إدارية (أمينة السر). **2011/01**.

[92] نسرين. "المركز الفلسطيني للإرشاد." منسقة الدائرة العلاجية. **2011/12**.

[93] عبد الجواد، إبراهيم. "المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية." منسق منطقة الوسط. **2011/12**.

الاستهلاكية كمشروع بإنشاء مزرعة أغنام، ومشروع تربية الدواجن، ويعمل المركز أيضاً في مجال التثقيف والحقوق والديمقراطية، وضمن هذا المجال يتم تنفيذ مشروع حاضنة الديمقراطية، ومشروع التدريب وبناء القدرات، ومشروع اللاجئين، ومشروع المرأة العاملة."[94] كما وتقوم مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان بعدة برامج مثل: "برنامج الدعم القانوني، وبرنامج الدراسات والتوثيق، وبرنامج الضغط والمناصرة، وبرنامج التوعية والتدريب."[95]

وعلاوةً على ذلك يقوم المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية بتنفيذ العديد من المشاريع والبرامج في مجال التنمية السياسية، ومن أهم هذه البرامج والمشاريع: "مشروع المواطنة الفاعلة، ومشروع تعميم الديمقراطية في فلسطين، ومشروع الحكم الصالح وحقوق الانسان، ومشروع تمكين الشباب في الاعلام، ومشروع تمكين المرأة سياسياً، ومشروع تعزيز دور الطلبة الجامعيين في التنمية السياسية، ومشروع التشبيك مع مؤسسات في الداخل الفلسطيني حول تعزيز الهوية الفلسطينية الوطنية، ومشروع وثيقة الاستقلال، ومشروع وعود وانجازات المرشحين، ومشروع التدقيق على المؤسسات الأهلية الأخرى والمسمى بمشروع "آمان"."[96]

أمّا المنظمات المدروسة العاملة ضمن قطاع الفن والثقافة فقد عنيت بإنشاء معارض فنية ثقافية. وبالنسبة لبرامج ومشاريع مركز خليلي السكاكيني فللمركز أعمال متعددة؛ حيث "قام بإنشاء عدة معارض فنية سواء أكانت هذه المعارض تتضمن صوراً فوتوغرافية أم رسومات فنية أم صوراً تمثيلية، وقام المركز أيضاً بإنشاء معرض للشهداء، بالاضافة إلى المعارض الشعرية، ونفّذ المركز مشروع لوز أخضر، ومشروع التواصل الثقافي، ومشروع تعليم الفنون لتعزيز حقوق الطفل والدمج والتأهيل التربوي، ومشروع الأستوديو المفتوح."[97] في حين يمكن القول بأنّ لمركز الفن الشعبي برامج متعددة يتم تنفيذها مثل

---

[94] محمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. **2011/10**.

[95] فرنسيس، سحر. "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان." مديرة المؤسسة. **2011/12**.

[96] عبد الجواد، إبراهيم. "المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية." منسق منطقة الوسط. **2011/12**.

[97] ترجمان، سهير. "مركز خليل السكاكيني الثقافي." المسؤول الإداري للمركز. **2011/10**.

"برنامج مدرسة الرقص، ومهرجان فلسطين الدولي للرقص والموسيقى، ومهرجان التراث الفلسطيني، وأرشيف الموسيقى والأغنية التقليدية الفلسطينية، والمكتبة السمعية، ونادي السينما، وبرامج الأطفال والشباب."[98]

أما المنظمات المدروسة والعاملة ضمن قطاع المرأة فتركّز في عملها على تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وتقوم بالعديد من المشاريع الخدماتية الاستهلاكية. وتتبع جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية عدة برامج يحتوي البرنامج الواحد على مجموعة مشاريع، ومن هذه البرامج "برنامج تمكين النساء في عملية صنع القرار، ويحوي هذا البرنامج على عدة مشاريع: كمشروع التدريب على القوانين الدولية في حقوق المرأة، ومشروع تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً، وتمكينهن في الانتخابات المحلية، ومشروع مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي، بالإضافة إلى مشروع حق المرأة في الميراث. وتنفّذ الجمعية برنامج الإرشاد والاستشارة النفسية من خلال: مشروع تعزيز الصحة النفسية، ومشروع مناهضة العنف ومشروع حقوق الطفل. وتشرف الجمعية على برنامج بناء القدرات."[99]

واتضح أيضاً أنّ مشاريع جمعية الشابات المسيحية تعمل ضمن "برنامج التعليم والتدريب المهني الذي جرى تطويره ليتحول إلى برنامج إدارة المكاتب والسكريتاريا، ويشمل البرنامج تخصصات جديدة أهمها إدارة المناسبات وإدارة خدمة العملاء. كما وتعقد الجمعية ضمن هذا البرنامج دورات تعليمية مسائية للراغبين في تطوير قدراتهم في الجانب الحياتي أو المهني. وتقوم الجمعية ببرامج تعليم الأطفال والتعليم المعرفي وتشمل هذه البرامج: التعليم الإبداعي، وتمكين الهوية الذاتية، والبرامج الترفيهية."[100]

تنفذ جمعية تنمية المرأة الريفية "مشروع الدعم اللوجستي وبناء وصيانة مقرات الأندية النسوية، وبناء قدرات أعضاء الهيئات الإدارية وطاقم الجمعية، ومشروع رفع وعي النساء بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، ومشروع مشاركة المرأة السياسية، ومشروع رفع وعي النساء بعدة قضايا اجتماعية أهمها العنف وصحة المرأة والصحة النفسية. وتقوم الجمعية أيضاً

[98] فايز. "مركز الفن الشعبي." منسق مدرسة الرقص. **2011/11**.

[99] شجاعية، نياز. "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية." المدير المالي والإداري للجمعية. **2011/10**.

[100] حبش، رانيا. "جمعية الشابات المسيحية." المساعدة الإدارية للجمعية. **2011/11**.

بإنشاء عدة مشاريع ذات علاقة بالأمن الغذائي والاقتصادي والمائي منها إنشاء الحدائق المنزلية، وحفر الآبار، وتوزيع الأغنام، وتوزيع عدد من المنح على النساء لإقامة مشاريع مدرة للدخل."[101]

ويقوم اتحاد الشباب الفلسطيني العامل ضمن القطاع الشبابي بعمل عدة برامج ومشاريع جزء منها إنتاجي وجزء آخر خدماتي استهلاكي، ومن هذه البرامج: "برنامج التنمية ويُنفَّذ هذا البرنامج من خلال عمل مراكز تشمل الشباب ذكوراً وإناثاً؛ ويقوم الاتحاد ببرنامج بناء القدرات، وبرنامج العمل التطوعي, وبرنامج المخيمات الصيفية، وبرنامج التبادل الشبابي، وبرنامج الإرشاد، كما ويحاول الاتحاد جاهداً العمل ضمن نطاق البرامج الثقافية؛ فقد أصدر الاتحاد فيلم "حجارة الوادي" وفيلم "البيدر." وللاتحاد برنامج إعلامي إذاعي يسمى بإذاعة شباب (FM)."[102]

أمّا المنظمات العاملة ضمن القطاع المجتمعي فتركّز على برامج ومشاريع تقديم خدمات العلاج الطبي النفسي والتوعية والتثقيف بخصوص مواضيع العنف والصحة النفسية؛ فيقدم مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب عدة برامج وخدمات، ومن هذه البرامج: "برنامج العلاج والتأهيل، وبرنامج التوعية والمناصرة، وبرنامج البحث، وبرنامج التدريب وبناء القدرات للأفراد والمؤسسات العاملة في مجال مناهضة التعذيب والعنف."[103] وللمركز الفلسطيني للإرشاد أربعة برامج يقوم بها وهي البرنامج العلاجي الإكلينيكي، والبرنامج التربوي الاجتماعي؛ ويقسم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية، وهي برنامج تمكين النساء، وبرنامج تمكين الشباب، وبرنامج حماية الأطفال. وعلاوةً على ذلك يختص البرنامج الثالث للمركز ببناء قدرات المؤسسات

---

[101] أبو شريف، ريما. "تنمية المرأة الريفية." مديرة الأندية النسوية. 2011/12.

[102] البرغوثي، محرم. "اتحاد الشباب الفلسطيني." المدير العام لمؤسسة. 2011/12.

[103] الجعبة، سهير. "مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب." مديرة وحدة بناء القدرات. 2011/12.

والأفراد ويشمل هذا البرنامج برنامج "الأخ الكبير الأخت الكبيرة."[104] ويُنفّذ المركز الفلسطيني للإرشاد برنامج الضغط والمناصرة."[105]

أمّا المنظمات العاملة ضمن قطاع الأبحاث والبيئة فتُركّز برامجها على البحث والتطوير؛ حيث يقدِّم مركز بيسان للبحث والإنماء "برامج تعمل ضمن شقين الشق الأول تنموي تطويري يهدف بالأساس إلى التنمية المجتمعية وبناء قدرات الفئات المحلية والقطاعات المجتمعية، والشق الأخر هو برامج بحثية تُنتِج معرفة نقدية هدفها إحداث تغيير اجتماعي."[106] وبخصوص برامج ومشاريع مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين فيمكن القول بأنّ جزء صغير من هذه المشاريع هي ذات طابع إنتاجي والجزء الأكبر طابعه خدماتي استهلاكي ويسعى إلى تقديم خدمات المياه للفلسطينيين. وتتجسّد برامج ومشاريع المجموعة في

> العمل على تطوير البنية التحتية لأنظمة تزويد المياه، وذلك من خلال القيام بالبرامج الآتية: برنامج تطوير مصادر المياه التقليدية المتمثلة بتطوير الآبار الجوفية، وذلك من خلال تنفيذ مشروع تطوير الينابيع وإعادة تأهيلها، وتنفيذ مشاريع الحصاد المائي، وتقوم المجموعة بتنفيذ برنامج تطوير مصادر المياه غير التقليدية، ويشمل هذا البرنامج العمل على مشاريع تطوير الصرف الصحي، ومشاريع معالجة وتجميع المياه الرمادية والعادمة. وتقوم المجموعة بمشاريع خلق فرص العمل والتقليل من أثار البطالة، وتدعيم الاقتصاد المنزلي والاكتفاء الذاتي من خلال واستصلاح الأراضي، وشق الطرق الزراعية، وبناء البرك الإسمنتية. كما وتنفّذ المجموعة برامج بحثية وأنشطة توعوية تشمل الدورات التدريبية، وورش العمل، وبناء القدرات، وتقوم المجموعة بالاستشارة والتأثير في السياسات العامة الخاصة بالمياه[107].

وتختص المنظمات غير الحكومية المدروسة والعاملة في قطاع الزراعة والتنمية بالمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتكافل الاجتماعي، والحفاظ على البيئة. حيث "تُحدَّد برامج جمعية الإغاثة الزراعية ضمن الهدف العام والمتمثل بالمساهمة في التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة، وتتمثل برامج الجمعية في برنامج الإرشاد الزراعي، وبرنامج تفعيل دور المرأة في المجتمع،

---

[104] برنامج "الأخ الكبير الأخت الكبيرة" هو برنامج تطوعي تعمل لإنجاحه العديد من المؤسسات وفيه يتطوع شاب/ة جامعي/ ة مع طفل لمساعدته من ناحية نفسية واجتماعية.

[105] نسرين. "المركز الفلسطيني للإرشاد." منسقة الدائرة العلاجية. **2011/12**.

[106] جابر، فراس. "مركز بيسان للبحوث والإنماء." مدير دائرة الأبحاث. **2011/12**.

[107] رابي، أيمن. "مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين." المدير التنفيذي للمجموعة. **2011/12**.

والبرنامج الخاص بالتوفير والتسليف، وبرنامج تجمعات المزارعين، وبرنامج التكافل الاجتماعي، وبرنامج بناء القدرات."[108] كما وتسعى المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن) "إلى تحسين نوعية الحياة في فلسطين من خلال تقديم خدمات التمويل الصغير، فطبيعة منتجات فاتن عبارة عن منتجات مالية وغير مالية. أما منتجات فاتن المالية فتتلخص بالقروض سواء تلك المقدمة لتنمية المشاريع القائمة أم المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى القروض السكنية، والقروض الشخصية[109]، والقرض البيئي. أمّا منتجات فاتن غير المالية فتكمن في التأمين على حياة المقترضات والمقترضين."[110]

كما وتقوم المنظمات العاملة ضمن قطاع التعليم والأطفال بالعديد من البرامج التي تحثُّ على التعليم وتساعد على التفكير الإبداعي لدى الأطفال. وضمن هذا السياق من الجدير الإشارة إلى مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي؛ حيث "تقوم المؤسسة بتنفيذ برامج ومشاريع تتناسب مع رؤيتها وأهدافها مثل: مشروع أسبوع القراءة الوطني، ومشروع "مسابقة كتابي الأول،"[111] وحملة "أنا تبرعت بكتاب،"[112] وحملة "أبي اقرأ لي."[113] وعملت "تامر" على تصميم بيئة ثقافية سمتها مجموعة الـ 25, وقامت المؤسسة بمشروعي خلق مساحات صديقة للطلائع وخلق بيئة آمنة للأطفال في مدارسهم ومجتمعهم."[114] ويقوم منتدى العلماء الصغار "بتنفيذ مشاريع ذات علاقة بتنمية التفكير والتفكير الإبداعي عند الأطفال، ومن هذه المشاريع مشروع تركيب القطع

---

[108] علان، غسان. "الإغاثة الزراعية." مدير فرع الوسط في الإغاثة الزراعية.**2011/12**.

[109] تشمل القروض الشخصية كل من قرض الطالب الذي يتيح للطالب متابعة دراسته الجامعية أو شراء حاسوب آلي يساعده في دراسته، وقرض العلاج الذي أطلق لمساعدة المرضى المحتاجين في تسديد تكاليف العلاج السريع، بالإضافة إلى القرض الشخصي الملبي لاحتياجات العائلات الفلسطينية الضرورية والتي تندرج تحت الاستخدام الشخصي كشراء مستلزمات منزلية كالأدوات الكهربائية والمواد التموينية وغيرها.

[110] سرور، محمد. "المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن." مدير فرع رام الله. **2011/11**.

[111] تم ضمن هذه المسابقة مراجعة ما يزيد على **200** قصة قدمها الأطفال، وأرسلت من كافة المناطق إلى لجنة التحكيم من المؤسسة، والتي رشحت **7** من هذه القصص ليتم نشرها ضمن إصدار "كتابي الأول" لعام **2010**.

[112] خلال هذه الحملة قام عدد كبير من الفتيان والفتيات بجمع **7272** كتاباً و**269** صورة.

[113] وهذه الحملة تنقل الطفل الفلسطيني لجذوره الفلسطينية التي تعمق علاقته بأرضه وثقافته من خلال قيام أبوه بقراءة حكاية عن فلسطين أو قصة تحمل تجربة أخرى لشعبٍ يحلم بالحرية.

[114] الجمل، فاتن. "مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي." منسقة مشاريع. **2011/12**.

الالكترونية[115]، ومشروع تصنيع روبوت آلي سُمِيَ بـــ "يافا"[116]، وينفذ المنتدى أنشطة فنية مثل مشروع تعليم الأطفال رسم الكاريكاتير. ويقوم المنتدى أيضاً بعمل الأنشطة الترفيهية المتمثلة بالأيام الاستكشافية من خلال المخيمات الكشفية الصيفية."[117]

وضمن قطاع الصحة يتم تنفيذ العديد من البرامج ذات العلاقة بتقديم الخدمات الطبية والصحية وخدمات التأهيل والدمج؛ بالإضافة إلى تنفيذ برامج ذات علاقة بالتثقيف والتوعية الصحية. "فتقوم جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا–فلسطين بالعديد من البرامج مثل: برنامج التوعية والتدريب والتثقيف وبناء القدرات لمرضى الثلاسيميا ولأفراد المجتمع المحلي، وبرنامج الدعم النفسي والاجتماعي لمرضى الثلاسيميا؛ وضمن هذا البرنامج تقوم الجمعية بعمل العديد من المخيمات الصيفية، وتقوم بمشروع مجموعة "صديق لكل مريض." وتنفِّذ الجمعية برنامج التشبيك مع الوزارات المختلفة، والمؤسسات الصحية، ومنظمات المجتمع المدني، والجامعات."[118] وتُشرِف مؤسسة لجان العمل الصحي على العديد من البرامج مثل: برنامج الصحة المدرسية[119]، وبرنامج صحة المرأة[120]، وبرنامج الطفل السليم، وبرنامج رعاية مرضى السكري، وبرنامج التأهيل المجتمعي لذوي الاحتياجات الخاصة في منطقة جنوب الضفة الغربية، وبرنامج تطوير أداء وكفاءة الكادر العامل في المؤسسة."[121]

أمّا بخصوص برامج الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة فتتمثل في "برنامج توعية الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم، وبرنامج التنسيق والتشبيك، وبرنامج التمكين والدعم النفسي والاجتماعي والخدمات التحويلية، وبرنامج الدمج،

---

[115] القطع الالكترونية هي تلك القطع التي يستخدمها الكهربائيين في تصنيع لوحات كهربائية للأجهزة. وضمن هذا المشروع قام المنتدى باختيار مجموعة أطفال من كل المدارس الصناعية في الضفة الغربية، وتم تعليم هؤلاء الطلبة على كيفية برمجة أنواع من الالكترونيات ولوائح القطع الالكترونية.

[116] هو أول ربوت آلي مصنع في فلسطين، ويستطيع في الوقت ذاته صعود الدرج.

[117] سباعنة، محمد. "منتدى العلماء الصغار." مدير المؤسسة. **2012/01**.

[118] أبو غوش، جهاد. "جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا." عضو هيئة إدارية (أمينة السر). **2011/01**.

[119] ويغطي هذا البرنامج حوالي نصف مليون طالب فلسطيني في مرحلة التعليم المدرسي من الصف الأول وحتى الصف الثاني عشر فيما يخص الصحة العامة في منطقة القدس.

[120] يشمل هذا البرنامج متابعة وفحص ما يقارب **30** ألف سيدة.

[121] حبش، يوسف. "اتحاد لجان العمل الصحي." مسؤول العلاقات العامة. **2012/01**.

وبرنامج الضغط والمناصرة والمتابعة لاحتياجات ومتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة في تطبيق بعض القوانين كالتأمين الصحي، الإعفاء الجمركي، التوظيف. هذا بالإضافة إلى قيام الاتحاد بمشروع إعداد مسودة لائحة تنفيذية للمادة رقم **10** من قانون حقوق المعوقين رقم **4/99** والخاصة بالنسبة المحمية (**5%**) للأشخاص ذوي الإعاقة في التشغيل."[122]

تختلف طبيعة مشاريع المنظمات المدروسة من حيث الفترة الزمنية للمشروع؛ فمعظم منظمات الدراسة تعمل ضمن المشاريع المؤقتة. ومن الواضح أن الذي يتحكم بالفترة الزمنية للمشروع قد يكون كل من التمويل، وتحقيق المشروع للهدف المحدد سلفاً، وفي بعض الأحيان ارتباط المشروع بالواقع فإذا رفض الواقع المشروع ونفاه ينتهي المشروع.

ومن الجدير الإشارة إلى أنّ أكثر من نصف المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة[123] تعمل فقط ضمن برامج مؤقتة لفترات قصيرة. وتختلف برامج كل من مركز بيسان للبحث والإنماء ومؤسسة تامر للتعليم المجتمعي والاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة من حيث مدتها الزمنية، فبعض البرامج مؤقتة وقصيرة الأمد وبعضها الأخر برامج مؤقتة لفترات طويلة تصل إلى خمس سنوات[124]. في حين نرى أنّ كل من مركز خليل السكاكيني الثقافي ومركز الفن الشعبي ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان يعملون ضمن برامج دائمة بسبب وجود بعض البرامج التي لا تتأثر بالتمويل الخارجي بل ويعتمد

---

[122] عاصي، عبد الحميد. "الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة." رئيس مجلس الإدارة. **2011/12**.

[123] أي كل من مركز بانوراما وجمعية الشابات المسيحية وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية والمركز الفلسطيني للإرشاد والمؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن) ومركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب ومؤسسة لجان العمل الصحي ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية وجمعية الإغاثة الزراعية ومنتدى العلماء الصغار.

[124] مقابلة مع كل من: جابر، فراس. "مركز بيسان للبحوث والإنماء." مدير دائرة الأبحاث. **2011/12**. والجمل، فاتن. "مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي." منسقة مشاريع. **2011/12**. وعاصي، عبد الحميد. "الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة." رئيس مجلس الإدارة. **2011/12**.

المركز في تمويلها على مصادره الخاصة[125]. أمّا اتحاد الشباب الفلسطيني وجمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا–فلسطين وجمعية تنمية المرأة الريفية فيقومون بتنفيذ مشاريع مؤقتة لفترة قصيرة، ومشاريع مؤقتة لفترة طويلة، ومشاريع دائمة[126].

وربّما يمكن القول بأنّ الغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة تعتمد على الوسائل الإعلامية من أجل التعريف بأنشطتها؛ فتتفق معظم المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة[127] على اعتمادها على الحملات الإعلامية بشتى أنواعها المرئية والمسموعة والمقروءة كالإعلام بواسطة الموقع الالكتروني والتلفاز والإذاعة والصحف، بالإضافة إلى إصدار العديد من الإصدارات والمنشورات والبوسترات والإعلانات التي يتم توزيعها على كافة المؤسسات، كما يجري إعداد لقاءات إذاعية وبرامج تلفزيونية وأفلام قصيرة.

فيعتمد مركز بيسان للبحث والإنماء على "استخدام الموقع الالكتروني، وموقع المركز على (Face Book)، والمنشورات، والتقارير الصحفية، والمقابلات الإذاعية، واللقاءات المباشرة مع الأشخاص والمؤسسات المعنية."[128] كما ويستند منتدى العلماء الصغار على "وسائل الاعلام المسموع والمقروء من أجل تعريف المجتمع الفلسطيني بالأنشطة التي يقدمها المنتدى، كما ويعتمد المنتدى للتعريف بأنشطته على الزيارات المتبادلة بين المنتدى والمدارس."[129] ويعتمد الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة على كل من "الحملات الإعلامية، واللقاءات المباشرة مع الهيئات والمؤسسات العاملة مع المعاقين،

---

[125] مقابلة مع كل من: ترجمان، سهير. "مركز خليل السكاكيني الثقافي." المسؤول الإداري للمركز. **2011/10**. وفايز. "مركز الفن الشعبي." منسق مدرسة الرقص. **2011/11**. وفرنسيس، سحر. "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان." مديرة المؤسسة. **2011/12**.

[126] مقابلة مع كل من: البرغوثي، محرم. "اتحاد الشباب الفلسطيني." المدير العام لمؤسسة. **2011/12**. وأبو غوش، جهاد. "جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا." عضو هيئة إدارية (أمينة السر). **2011/01**. وأبو شريف، ريما. "تنمية المرأة الريفية." مديرة الأندية النسوية.**2011/12**.

[127] أي كل من مركز بانوراما، وجمعية الشابات المسيحية، والمؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)، ومؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، وجمعية تنمية المرأة الريفية، والمركز الفلسطيني للإرشاد، ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، ومركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، واتحاد الشباب الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، وجمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا–فلسطين، ومركز الفن الشعبي، ومنتدى العلماء الصغار، ومركز بيسان للبحث والإنماء، والاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة.

[128] جابر، فراس. "مركز بيسان للبحوث والإنماء." مدير دائرة الأبحاث. **2011/12**.

[129] سباعنة، محمد. "منتدى العلماء الصغار." مدير المؤسسة. **2012/01**.

واللقاءات عبر وسائل الاعلام كالتلفاز والراديو والموقع الالكتروني."[130] في حين تختلف الإغاثة الزراعية عن غيرها وتعتمد على الاعلام في سماعات الجوامع داخل القرى، والإعلام عن المشروع وعطاءاته في الصحف الرسمية."[131]

- التوجهات المجتمعية حول المنظمات غير الحكومية الجديدة:

يختلف الدور الاجتماعي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة باختلاف المنظمة؛ فقد تمّ التوصل إلى النتائج التالية بخصوص الدور الاجتماعي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة. وفيما يتعلق بالتنمية الفلسطينية من قبل المنظمات غير الحكومية الجديدة فيمكن القول بأنّ الكثير من المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة قد لا تقوم بتحقيق التنمية الحقيقية المستدامة فهي تركّز على المشاريع، وهذه المشاريع لن تساهم في تحقيق رسائل وأهداف المنظمات؛ فحسب جبريل محمد "لم تقم أيٍ من المنظمات غير الحكومية المتواجدة في فلسطين بإنشاء مصنع واحد يسعى إلى القضاء على البطالة؛ فالسياسات المتواجدة سياسات ليست إنتاجية، ولا يوجد فيها استدامة، وعند انقطاع التمويل ينتهي المشروع تلقائياً."[132] وهذا يتشابه إلى حدٍ ما مع قول بتراس بأن المنظمات غير الحكومية تركّز على المشاريع، وتجنّد الناس من أجل الإنتاج على الهامش، وليس من أجل النضال للسيطرة على الثروة ووسائل الإنتاج الأساسية؛ وتركّز المنظمات غير الحكومية أيضاً على المساعدات المالية التقنية للمشاريع، وليس على الأوضاع البنيوية التي تشكّل حياة الناس **(Petras, 1997: 4).** أما الأسباب التي ترجع وراء عدم قيام الكثير من المنظمات المدروسة بتحقيق التنمية الحقيقية المستدامة فيمكن إجمالها –من وجهة نظري– بالأسباب التالية، السبب الأول: ضعف التمويل الذاتي والاعتماد على التمويل الخارجي؛ الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تحكم الممول باتجاه صرف الأموال وبحجم الأموال الممنوحة للمشاريع التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الجديدة، فلا يمكن إنكار حقيقتين الأولى تتمثل في أن الممول هو الذي يوافق في النهاية على تقديم المنح المالية أو عدم تقديمها، والحقيقة الثانية تتجسد بكون المشاريع والأنشطة التي تنفذها أي منظمة غير حكومية جديدة مرتبطة أساساً بالتمويل فإذا انتهى التمويل

[130] عاصي، عبد الحميد. "الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة." رئيس مجلس الإدارة. **2011/12**.

[131] علان، غسان. "الإغاثة الزراعية." مدير فرع الوسط في الإغاثة الزراعية.**2011/12**.

[132] محمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. **2011/10**.

ينتهي المشروع تلقائيا، فأغلبية المشاريع المنفذة والمعتمدة على المصادر الخارجية هي مشاريع خدماتية استهلاكية تثقيفية، والسبب الثاني يرتبط بمؤقتية وعدم استمرارية معظم المشاريع التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة؛ الأمر الذي يفقد المشاريع صفة الديمومة والتأثير المستمر، فقد أشارت أبو شريف بأنّ الإشكالية تكمن حول مدى استمرارية هذه المشاريع، ومدى قدرة وإمكانية المستفيدين من أنشطة الجمعية تطوير أنفسهم حتى بعد انتهاء المشروع[133]. وهذا ربما يتطابق مع تأكيد بتراس على كون مشاريع المنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية لا تقود إلى إحداث تنمية؛ لكون برامج هذه المنظمات مؤقتة وليست طويلة الأمد (بتراس، **1998**: **39**)، أمّا السبب الثالث والأخير فيكمن في عدم عمل المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة ضمن الأجندة الوطنية والخطة التنموية العامة التي تضعها الحكومة الفلسطينية ووزارة التخطيط. وهذا يتعارض مع الفرضية الأولى التي تقترح بأنّ للمنظمات غير الحكومية الدور الكبير في إحداث التنمية. وعلى مستوى التنمية البشرية يمكن القول بان للمنظمات غير الحكومية الجديدة إسهام في تطوير القدرات البشرية للقطاعات الفلسطينية المختلفة من خلال أنشطة التدريب والتثقيف وبناء القدرات.

وبالرغم من ذلك لا نستطيع الإنكار بأن للمنظمات غير الحكومية الجديدة والعاملة ضمن قطاعات متعددة دور بارز ومساهمة فعالة في تقديم الخدمات الضرورية والثانوية في جميع المجالات للشعب الفلسطيني الذي لا زال يعاني من الاحتلال، وهذا يتوافق مع طرح الفرضية الأولى بخصوص قيام المنظمات غير الحكومية الجديدة بتقديم الخدمات الاجتماعية لكافة قطاعات المجتمع الفلسطيني. ولربّما ينسجم إلى حدٍ مع توجه عزت عبد الهادي حول قيام المنظمات الأهلية الفلسطينية بتقديم خدمات نوعية للمجتمع الفلسطيني في مجالات الصحة والتعليم، بالإضافة إلى تنفيذها برامج مختلفة لإدماج وتأهيل المعاقين الفلسطينيين، كما وعملت المنظمات غير الحكومية في القطاع الزراعي والمشاريع المدرة للدخل والاقتصاد غير المنظم. وقدَّمت هذه المنظمات خدمات نوعية على صعيد الأبحاث والتطوير المؤسسي وتطوير الطاقة البشرية وموضوعات المرأة وغيرها من الخدمات في قطاعي البناء التحتي الاقتصادي والاجتماعي؛ وبالتالي أسهمت المنظمات الأهلية في تعزيز صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني للسياسة

---

[133] أبو شريف، ريما. "تنمية المرأة الريفية." مديرة الأندية النسوية.**2011/12**.

الإسرائيلية (عبد الهادي، د.ت: **59–60**). وفيما يلي سيتم عرض أهم التوجهات المجتمعية للمنظمات غير الحكومية الجديدة كلٌ حسب القطاع الذي تعمل فيه.

✓ ***التوجهات المجتمعية حول المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة والعاملة ضمن قطاع الديمقراطية وحقوق الإنسان:***

اتضح من خلال المقابلات أنّ كل من مركز بانوراما والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان لا يقوموا بخلق تنمية مستدامة حقيقية لأن المشاريع التي تنفذها المراكز هي كلها مشاريع خدماتية استهلاكية في معظم الأحيان، وفي الوقت ذاته هي مشاريع مؤقتة ومحدودة بفترات زمنية. "فمشاريع مركز بانوراما عبارة عن نماذج صغيرة يجب أن تُحوَّل إلى ظاهرة كبيرة لتحقيق التنمية؛ فهي كالومضة الصغيرة سرعان ما تختفي، كما أن هذه المشاريع التنموية التي يقوم بها المركز لا زالت غير قادرة على تلبية احتياجات المجتمع في أغلب الأحيان؛ لأنها مشاريع مؤقتة ومرتبطة بالممول."[134] كما أن مشاريع المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية والتي تركز على قضايا السلام والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني هي مشاريع مؤقتة وخدماتية غير إنتاجية[135]. وكذلك الأمر بالنسبة لمؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان والتي تُعنَى بتنفيذ مشاريع خدماتية قائمة على أساس تقديم الخدمات القانونية والتوعوية الإرشادية[136]. ولربّما يتشابه ما ذُكِر سابقاً مع توجه غروغل بكون استراتيجيات المساعدات التي يعتمد عليها بناء المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية لا تسهم في تحقيق التنمية وإرساء الديمقراطية؛ وذلك لأن المنظمات غير الحكومية الأوروبية تقوم بدعم مشاريع مؤقتة، ومحددة بفترة من الزمن تتراوح ما بين سنة إلى خمس سنوات؛ أي أنّ هذه المشاريع سيتم سحبها في نهاية المطاف **(Grugel, 2000: 103-104)**.

---

[134] محمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. **2011/10**.

[135] عبد الجواد، إبراهيم. "المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية." منسق منطقة الوسط. **2011/12**.

[136] فرنسيس، سحر. "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان." مديرة المؤسسة. **2011/12**.

وتبين أنه قد يكون للمنظمات المدروسة والعاملة ضمن هذا القطاع دور في التنمية البشرية والتنمية السياسية داخل المجتمع الفلسطيني؛ حيث طرح المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية كونه "يلعب دوراً بالغ الأهمية في تمكين النساء والشباب وتعزيز دورهم المجتمعي السياسي وذلك من خلال تعريفهم بطبيعة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الراهن، وتثقيفهم وإشراكهم في العمل السياسي عبر لقاءات مع ممثلين سياسيين، بالإضافة إلى توعيتهم بكيفية المطالبة بحقوقهم والقيام بواجباتهم. كما ويعمل المركز على توصيل صوت الفئات المستهدفة واحتياجاتهم إلى المجتمع العالمي عبر وسائل الاعلام."[137] وكذلك الأمر بالنسبة لمركز بانوراما الذي

> يشارك في رفع خلاصات المشاريع لمستويات القرار السياسي، وذلك مثلما حدث مع "مشروع موقف الناس من الأجهزة الأمنية"؛ حيث تمّ عمل مؤتمرات عامة جرى فيها إشراك الناس من خلال عمل نقاشات ما بين الأجهزة الأمنية وأناس مهتمين بهذا النقاش، وتمّ رفع التوصيات إلى الجهات المختصة. وعلى مستوى التنمية البشرية للمواطنين الفلسطينيين تقوم بانوراما بعملية التثقيف المدني حول قضايا الديمقراطية، والمواطنة، والحكم الرشيد، والريادة المجتمعية؛ فضمن أي مشروع يتم تدريب المشاركين على هذه المفاهيم. ولكن قياس مدى تعزيز هذه المفاهيم عملية صعبة؛ وذلك بسبب الاعتماد على ورقة تقييم شكلية توزع في آخر الورش التدريبية ويجري تعبئتها بطريقة غير صادقة من قبل المتلقين للدورات، ولم يحدث أن قام المركز بعمل تغذية راجعة جماعية من الفئات المستهدفة؛ من أجل التأكد من مدى انغراس هذه القيم في نفوسهم، ولم يحدث أن تمّ قياس تأثير المشروع بعد انتهائه بفترة زمنية لمعرفة مدى الاستفادة[138].

وتسهم مؤسسة الضمير من خلال تبنيها قضايا حقوق الانسان في تحقيق التنمية البشرية؛ حيث تقوم "بتمكين الأسرى في سجون الاحتلال والمعتقلين الفلسطينيين في سجون السلطة الفلسطينية من خلال تقديم الدعم القانوني لهم، والترافع عنهم أمام المحاكم العسكرية والمدنية في مراحل الاعتقال. ونجحت المؤسسة في الوصول للأسرى والأسيرات داخل السجون عبر الإذاعات المختلفة، وتقديم الإرشادات والنصائح القانونية حول الانتهاكات التي يتعرضون لها. وعلاوةً على ذلك تعزز المؤسسة الحوار الديمقراطي وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية من خلال العمل مع المجموعات الشبابية في برنامج التوعية والتدريب."[139]

---

[137] عبد الجواد، إبراهيم. "المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية." منسق منطقة الوسط. 2011/12.

[138] محمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. 2011/10.

[139] فرنسيس، سحر. "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان." مديرة المؤسسة. 2011/12.

ويتضح أنَّ الخدمات القانونية والتوعوية الإرشادية التي تقدمها مؤسسة الضمير تتناسب مع الاحتياجات المحلية وتنسجم مع الرؤية الوطنية لعملية التحرر وبناء الدولة المستقلة.

وبشكل محدود جداً تساهم مشاريع مركز بانوراما في خلق فرص عمل للشباب الفلسطيني العاطل عن العمل؛ حيث وفَّرت فرص عمل لبعض الشباب من خلال إشراكهم في العمل في مشروع مزرعة الأغنام داخل كل من الخليل/ صوريف، وجنين/ جلمة، وفي مشروع تربية الدواجن داخل قطاع غزة[140]. ومن ناحية فرص العمل التي يوفرها المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية فيعطي المركز حق الأولوية في التوظيف لديه إلى المؤازرين المتطوعين[141]. ومن الجدير الإشارة إلى أن مؤسسة الضمير لا تقوم بتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل عموماً ولأهالي الأسرى خصوصاً[142].

✓ *التوجهات المجتمعية حول المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة والعاملة ضمن قطاع الفن والثقافة:*

اتضح أنّ لكل من مركز خليل السكاكيني الثقافي ومركز الفن الشعبي أدوار اجتماعية على صعيد المجتمع الفلسطيني. فيقوم كلا المركزين بتفعيل برامج تعليمية تثقيفية تسهم في تنمية المواطن الفلسطيني؛ حيث ذكر مركز خليل السكاكيني الثقافي بأنه يقوم بتفعيل برامج تربوية تعليمية من خلال تنفيذه مشروع "تعليم الفنون لتعزيز حقوق الطفل والدمج والتأهيل التربوي؛"حيث تم تدريب المعلمين/ات وإشراكهم في ورشات عمل لتدريبهم على كيفية التعامل مع نفسية الطفل، وكيفية إدماج الفنون كوسيلة تعليمية وتنفيذها داخل الصف، ونتج عن ذلك تغييرات في سلوك الطالب، زيادة التركيز لدى الطلبة، وزيادة ثقة الطالب بنفسه وإعطائه فرصة للتعبير عن قضايا هامة في حياته، ورفع الدافعية للتعلم بفعل استخدام المعلمين أساليب لا منهجية جديدة في تعليمهم للمساقات الأخرى. ويقوم المركز أيضاً بتفعيل برامج فنية تثقيفية من أجل المساهمة في فهم ونشر الأعمال

---

[140] محمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. **2011/10**.

[141] عبد الجواد، إبراهيم. "المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية." منسق منطقة الوسط. **2011/12**.

[142] فرنسيس، سحر. "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان." مديرة المؤسسة. **2011/12**.

الفنية ودعم الفنانين الموهوبين. وهذا يتناسب مع احتياجات الجمهور الفلسطيني واهتماماته[143]. وكذلك الأمر بالنسبة لمركز الفن الشعبي الذي يعنى أيضاً

> بتفعيل برامج فنية تثقيفية تسهم في تنمية المواطن الفلسطيني، وتسهم في بلورة الشخصية الوطنية والفنية؛ وذلك من خلال قيامه بعمل برامج ومهرجانات تجمع ما بين التراث والعصرنة؛ كمهرجان التراث والفلكلور الفلسطيني الذي يهدف إلى تعزيز مفهوم التراث الفلسطيني وبخاصة التراث الفني الأدائي بين فئات الفلسطينيين، بالإضافة إلى تعريف الفلسطينيين بتراثهم الذي تعرض لمحاولات الطمس والتهميش من قبل الاحتلال. ومهرجان فلسطين الدولي للرقص والموسيقى والذي ضمنه يتم تعزيز الفن والثقافة المعاصرة بشكل عام من خلال الاتصال بالعالم، وكسر الحصار الذي فرضه الاحتلال على الشعب الفلسطيني. وعلاوةً على ذلك قام المركز بأرشفة وتوثيق الموسيقى والأغنية التقليدية الفلسطينية؛ وذلك من أجل الحفاظ عليها من ناحية، وتمكين الأفراد والمؤسسات الثقافية المختلفة من استخدام هذه المادة في الدراسة والإفادة منها، لأغراض البحث في مجال الفلكلور والثقافة الفلسطينية. ولعب المركز دوراً في التخفيف من وطأة الآثار النفسية والاجتماعية التي يعاني منها الأطفال الفلسطينيين نتيجة ممارسات العدوان الإسرائيلي، وفي توجيه طاقاتهم إيجابياً عبر خلق أجواء من الفرح، وإشراكهم بأنشطة تتناسب وطفولتهم. كما وحرص المركز من خلال برامجه المختلفة على تأسيس أنوية فنية في المناطق المهمشة في مجالات الدبكة؛ حيث أن تلك المناطق المهمشة لا تستطيع الوصول إلى مقر مركز الفن الشعبي، ولا يستطيع أفرادها دفع أقساط لتعلم الدبكة. وهذا بدوره يعمل على تحقيق التنمية البشرية، ويتناسب مع احتياجات الجمهور الفلسطيني واهتماماته[144].

كما ويسهم كلا المركزين في ايصال صوت الرواية والقضية الفلسطينية إلى المسامع الدولية؛ حيث يقوم مركز خليل السكاكيني الثقافي بتوصيل ذلك من خلال "الأعمال الفنية التي يرعاها المركز، كما ويساهم أيضاً في توصيل رسالة الجمهور الفلسطيني إلى العالم أجمع على الرغم من أن هنالك تحديات كثيرة يواجهها المجتمع الفلسطيني كوجود الاحتلال واجتياح العولمة؛ إلا أنّ ذلك لا يؤثر على عمل المركز لأنه يعمل على ترسيخ الجذور الفلسطينية في كل فرد فلسطيني من خلال الأعمال الثقافية والفنية التي يحتضنها ويقوم بها."[145]

---

[143] ترجمان، سهير. "مركز خليل السكاكيني الثقافي." المسؤول الإداري للمركز. **2011/10**.

[144] فايز. "مركز الفن الشعبي." منسق مدرسة الرقص. **2011/11**.

[145] ترجمان، سهير. "مركز خليل السكاكيني الثقافي." المسؤول الإداري للمركز. **2011/10**.

وكذلك الأمر بخصوص مركز الفن الشعبي الذي "يسهم في إيصال الصوت الفلسطيني إلى العالم أجمع من خلال مهرجاناته وعروضه المختلفة، ويحقق المركز نوع من التواصل الثقافي والحضاري بين فلسطين والعالم من خلال خروج بعض فرق المركز لتقديم عروض الدبكة التراثية الفلسطينية، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يقوم مركز الفن الشعبي بدعوة فرق الرقص الأخرى من جميع أنحاء العالم لتقديم عروضها ضمن المهرجانات التي يقيمها المركز. ومن خلال هذه المهرجانات يخلق مركز الفن الشعبي نوع من الترفيه الفني الثقافي."[146]

✓ *التوجهات المجتمعية حول المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة والعاملة ضمن قطاع التعليم والأطفال:*

تسهم المنظمات المدروسة العاملة ضمن هذا القطاع بدرجة ما في تنمية الطفل بشكل خاص من خلال برامجها وأنشطتها الخدماتية والإنتاجية، والإنتاج هنا يعني الإنتاج الثقافي فالطفل في آخر كل دورة أو ورشة ينتج أشياء لها علاقة بما تعلمه من طرق تفكير، ويساهم في المسابقات الثقافية المتمثلة بكتابة قصة وغيرها.

تقوم كل من مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي ومنتدى العلماء الصغار بتفعيل برامج تثقيفية تعليمية؛ أما مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي "فتفعِّل برامج تثقيفية تعليمية لتطوير مستوى الأطفال الأكاديمي سواء داخل المدرسة أم خارجها، وتقوم بذلك في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي خلقها الاحتلال، فقد تأسست مؤسسة تامر في الانتفاضة الأولى لترويج التعليم غير الرسمي في الوقت الذي أغلقت فيه المدارس بفعل الاحتلال. ومن الجدير الإشارة إلى أن ما تقدمه مؤسسة تامر من برامج ومشاريع تنموية يتناسب مع الاحتياجات المحلية في التعلم والقراءة، ويخدم الفلسطينيون الذين يعانون من الظروف السياسية الصعبة."[147]

---

[146] فايز. "مركز الفن الشعبي." منسق مدرسة الرقص. **2011/11**.

[147] الجمل، فاتن. "مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي." منسقة مشاريع. **2011/12**.

وكذلك الأمر بالنسبة لمنتدى العلماء الصغار الذي "يقوم بتفعيل برامج تثقيفية تعليمية بشكل تطبيقي؛ لتطوير مستوى الأطفال الأكاديمي، فيقدم المنتدى برامج تعليم الفيزياء والرياضيات بشكل تطبيقي مُعتمِد على القيام بالتجارب من أجل التعليم، ومن الجدير الإشارة إلى أن هذه البرامج بعيدة عن المنهاج المدرسي ولكنها تساعد المدارس على أداء دورها التعليمي."[148]

وتبيّن أنّه قد يكون للمنظمات المدروسة والعاملة ضمن هذا القطاع دور في التنمية البشرية؛ حيث تسهم مؤسسة تامر في التنمية البشرية فهي

> تستثمر الأطفال من خلال تدريبهم وإكسابهم العديد من العادات المرتكزة أساساً على التعليم والقراءة، وتركّز أنشطة المؤسسة على حماية الأطفال واحتياجاتهم وتساهم في حل مشاكلهم وتحدد علاقتهم مع بعضهم ومع أهاليهم ومدرائهم ومعلميهم في المدرسة. ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط بل تلعب المؤسسة دور في الحد من الجهل والعنف؛ حيث تعمل على توعية الأطفال واليافعين وأهاليهم حول أهمية التعليم والقراءة، وتعقد وورشات عمل ترتبط بمواضيع ذات علاقة بحياة الفتيان مثل التسرب من المدارس. أما بالنسبة إلى العنف فتكافح المؤسسة العنف الممارس على الأطفال بكافة أنواعه، حيث تمّ تدريب اللجان التربوية بتدريبات ألقت الضوء على قضية العقاب العنفي (الجسدي أو اللفظي) وما له من ضرر نفسي على نفسية وسلوك الأطفال مما قد يؤدي إلى ممارسات أخرى عنيفة[149].

وينطلق منتدى العلماء الصغار من فكرة أنّ الطفل الفلسطيني لديه القدرة على الإنتاج والإبداع بشرط أن تتاح له الفرصة للقيام بذلك. وبالتالي يسهم في تحقيق التنمية البشرية من خلال تركيزه على الطفل وتعليمه كيفية استخدام مهارات التفكير المنطقي والنقدي والإبداعي في المجالات الثقافية والاجتماعية والتربوية والفكرية، ويساعد المنتدى هذا الطفل –مثله مثل مؤسسة تامر– على مواجهة التحديات وحل المشكلات التي تواجهه؛ من خلال قيام المنتدى بإتباع أسلوب تشجيع التفكير والبحث والتساؤل لمساعدة الطفل على حل مشاكله، ولنجاح هذا الأسلوب يعمل المنتدى مع المعلمين والمعلمات والتربويين

---

[148] سباعنة، محمد. "منتدى العلماء الصغار." مدير المؤسسة. **2012/01**.

[149] الجمل، فاتن. "مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي." منسقة مشاريع. **2011/12**.

والمهتمين من أجل استخدام أسلوب تشجيع التفكير عند الأطفال. ويتعاطى المنتدى مع جمهور الأطفال الفلسطينيين ككل، كما ويتناسب ما يقدمه المنتدى مع احتياجات المجتمع المحلي[150].

✓ *التوجهات المجتمعية حول المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة والعاملة ضمن قطاع البيئة والأبحاث:*

توصلت الدراسة إلى أنّ للمنظمات المدروسة والعاملة ضمن هذا القطاع عدة توجهات اجتماعية حول عملية التنمية عموماً والتنمية البشرية خصوصاً؛ حيث تسهم في الحد من التهميش عبر قيامها بتوجيه جهودها للعمل في المناطق المهمشة؛ وخاصة المناطق التي تقع بالقرب من جدار الفصل العنصري والمستوطنات الإسرائيلية، وتسهم أيضاً في الحد من الجهل، والتخفيف من حدة الفقر في الأراضي الفلسطينية. وفيما يلي سيتم توضيح ذلك.

واتضح أنّ للمنظمات المدروسة والعاملة ضمن هذا القطاع دور في تحقيق التنمية؛ فمن ناحية يقوم مركز بيسان بالمشاركة في تنمية المجتمع الفلسطيني؛ حيث "يطوّر المركز نماذج تنموية بديلة ناجحة؛ كنماذج في التعاونيات وتطوير المنظمات القاعدية، ويصب عمل هذه النماذج في المصلحة العامة للمجتمع، وتضم شريحة واسعة من المتطوعين. ويطوّر المركز منهجيات بحث نقدية تنموية قوية تسهم في إنتاج معرفة يتم توجيهها لنقد الجهل."[151] كما ويدعم المؤسسات المحلية في ظل الظروف الصعبة التي خلقها الاحتلال الإسرائيلي، ويوجه المركز جهوده للعمل مع المناطق الفقيرة المهمشة سواء أكانت مخيم أم قرية أم محافظة بأكملها، كما ويعمل مع الفئات الاجتماعية الأقل حظاً كالنساء والشباب من أجل تدريبهم على الاعتماد على الذات. ويتم تزويد هؤلاء الفئات الاجتماعية بالأدوات والمنهجية الملائمة والمعارف المتوفرة. فعلى سبيل المثال ساهم المركز في دعم تعاونيات نسوية إنتاجية تسهم في القضاء على البطالة وفي زيادة الدخل وتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة؛ الأمر الذي يؤدي إلى تفعيل دورها الاجتماعي والسياسي خارج البيت. ويسعى المركز أيضاً إلى الحفاظ على الأراضي الزراعية ومنع استنزافها من قبل الاحتلال، فقد قام بنقد مشروع المنطقة الصناعية المشتركة اليهودية والفلسطينية في منتصف منطقة الجَلَمُو التي هي جزء من

---

[150] سباعنة، محمد. "منتدى العلماء الصغار." مدير المؤسسة. **2012/01**.

[151] جابر، فراس. "مركز بيسان للبحوث والإنماء." مدير دائرة الأبحاث. **2011/12**.

سهل مرج بن عامر[152]. ومن ناحية أخرى تشارك مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين في تنمية المجتمع الفلسطيني عموماً وتنمية المناطق الريفية والمهمشة خصوصاً؛ وذلك من خلال

> العمل على تنمية وتطوير قطاع المياه والصرف الصحي، وساهمت المجموعة في الحفاظ على البيئة المائية من التلوث، وتعزيز قدرة المواطن من الحصول على الموارد المائية الكافية. كما وأثّرت المجموعة تأثير ايجابي على المناطق المهمشة وخاصة المناطق التي تقع بالقرب من جدار الفصل العنصري والمستوطنات الإسرائيلية؛ تلك المناطق التي عانت وما زالت تعاني بفعل إقامة جدار الفصل العنصري، وبفعل ممارسات المستوطنات الإسرائيلية، ونجم عن ذلك العديد من المشاكل البيئية التي تهدد الفلسطينيين في تلك المناطق المهمشة. من هنا جاء دور مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين في مساعدة هؤلاء المهمشين على تأمين الوصول إلى إمدادات المياه الصالحة للشرب من خلال تزويدهم بآليات التعامل السليم مع مصادر المياه، وتطوير مصادر المياه، وبناء البنية التحتية اللازمة لذلك، بالإضافة إلى بناء القدرات وزيادة الوعي في هذه المجتمعات[153].

وبخصوص البيئة الفلسطينية تقوم المجموعة بتحديد المشاكل البيئية التي تواجهها فلسطين كالتلوث ونقص كميات المياه وتملح المياه وغيرها الكثير، وتحدد المجموعة أسبابها، وتحاول وضع تصورات لكيفية معالجة هذه المخاطر، وتنفذ بعض المشاريع النموذجية التي تساعد على التخفيف من حدة هذه المشاكل. وللمجموعة دور في التنمية على صعيد محاولة الحد من الفقر؛ فقد تمكنت المجموعة من العمل على التخفيف من حدة الفقر في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وذلك من خلال قيام المجموعة بتنفيذ برامج التمكين الاقتصادي والأمن الغذائي للأسر الفقيرة، وتركّز هذه البرامج على القيام بالمشاريع المستديمة الزراعية الصغيرة المدرة للدخل على مستوى المنزل، وعلى تزويد المواطنين بالمياه وتمكينهم من الحصول على كميات كافية من المياه التي تلزمهم، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على القيام بتجميع مياه الأمطار كمصدر قابل للتجديد، والعمل على إنشاء مشاريع نموذجية لإعادة تكرير المياه العادمة والمياه الرمادية، وبذلك عملت هذه البرامج على خلق أسر منتجة بدلاً من أسر مستقبلة للمعونات والمساعدات، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقرار والاستدامة في المجتمع الفلسطيني؛ وذلك بفعل التخفيف من حدة الفقر، وخلق فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة وسبل كسب العيش[154].

---

[152] المصدر نفسه.

[153] رابي، أيمن. "مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين." المدير التنفيذي للمجموعة. **2011/12**.

[154] رابي، أيمن. "مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين." المدير التنفيذي للمجموعة. **2011/12**.

وتبيّن أنه قد يكون للمنظمات المدروسة والعاملة ضمن هذا القطاع دور في التنمية البشرية؛ "فيفعّل مركز بيسان برامج تربوية تعليمية من خلال قيامه بالتعليم الشعبي الذي يعنى بتطوير وبناء الوعي والقدرات البشرية. ويعمل المركز على تنمية الموظف لديه فالمركز يركز على توظيف الكادر ويسعى إلى تطويره، كما ويطور الشباب في المؤسسات الأخرى وذلك من خلال تدريبهم؛ فعلى سبيل المثال يقوم المركز بتدريب المجلس القروي في قرية ما مقابل أن يقوم من تدرب بإكمال المسيرة التدريبية وتدريب أهالي القرية، وهذا يسهم في التنمية البشرية."[155] كما وتساهم مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين في التنمية البشرية، فهي:

> تعمل على تطوير وبناء القدرات البشرية من خلال التدريب؛ ففي المركز معهد خاص للتدريب يستهدف كل فئات المجتمع ويدربهم على إدارة المشاريع وصيانتها والمحافظة عليها، وبالإضافة إلى ذلك تقوم المجموعة بالأنشطة التوعية سواء أكانت هذه الأنشطة تخصّ الطلبة وتُعنَى بتطوير بيئات صحية في المدارس، أم تخصّ المزارعين وتسعى إلى تعزيز الاستخدام الأمثل للمياه؛ من خلال تقنيات رفع كفاءة الري، وتوفير الفرص لصغار المزارعين لتطوير أراضيهم وتزويدهم بالمواد اللازمة لذلك، وتدريب المزارعين على الممارسات الزراعية الجيدة، وحماية الأراضي المهددة بالمصادرة. وتركز المجموعة في أنشطتها أيضاً على المرأة في السياق الفلسطيني لكونها تلعب دوراً هاماً في مجال إدارة المياه وخاصة على مستوى الأسرة، فهي التي تعزز الممارسات الصحية السليمة في الأسرة؛ وبذلك أصبحت مجموعة النساء واحدة من المجموعات البؤرية الرئيسية المستهدفة من قبل مشاريع وبرامج المجموعة[156].

- ✓ ***التوجهات المجتمعية حول المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة والعاملة ضمن قطاع المرأة:***

[155] جابر، فراس. "مركز بيسان للبحوث والإنماء." مدير دائرة الأبحاث. **2011/12**.

[156] رابي، أيمن. "مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين." المدير التنفيذي للمجموعة. **2011/12**.

تهتم المنظمات المدروسة والعاملة ضمن هذا القطاع بدعم المرأة وتمكينها من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ الأمر الذي يؤدي إلى الإسهام نوعاً ما في القضاء على الفقر والعنف والجهل والتهميش. وضمن هذا السياق طرحت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بأنها تدعم المرأة الفلسطينية، وتسعى إلى تمكينها وتنميتها في مختلف المجالات؛

> ففي مجال العمل النقابي ساهمت الجمعية في تأهيل قيادات من النساء للعمل في النقابات والمواقع القيادية؛ فأصبحن يلعبن دوراً قيادياً في المجالس المحلية، وقدمت الجمعية العديد من الاستشارات والخدمات القانونية إليهن عبر المرافعة في المحاكم، كما ورفعت نسبة وعي النساء بحقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية كحق الميراث والتعليم والعمل والمساواة؛ وقدمت الدعم المالي لعدد من الطالبات الجامعيات وذلك للمساعدة في دفع أقساطهن الجامعية، وخلقت الجمعية فرص عمل لبعض النساء من خلال تطوير مشاريع في مجال التطريز والأشغال اليدوية، ومن خلال عمل تعاونيات للنساء في مجال الإنتاج الزراعي. وفيما يتعلق بالعنف الممارس ضد المرأة والأطفال تسهم جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في الحد منه وتدافع عن الحالات المعنفة؛ وذلك من خلال تدخل برنامج الإرشاد في الحالات التي تعرضت إلى عنف، ويقوم هذا البرنامج بالتعامل مع هذه الحالات وتحويلها إلى الشرطة والبيوت الآمنة. كما وتقوم الجمعية بتثقيف الرجال بثقافة مضادة للعنف من خلال حملاتها التثقيفية[157].

وتدعم جمعية الشابات المسيحية المرأة الفلسطينية؛ حيث "تقوم بتطوير عدة برامج تهدف إلى تنمية وتمكين المرأة وتحسين وضعها عن طريق تحسين سبل المشاركة في النشاطات التعليمية والثقافية، وتوعيتها عن حقوقها الفردية والوطنية، وتشجيعها على المشاركة في صنع واتخاذ القرارات. وتقوم الجمعية أيضاً بتوعية النساء بخصوص قضايا تخصهن كنشر التوعية حول الايدز وسرطان الثدي."[158] ولا يقتصر الأمر على ذلك فقد أسهمت الجمعية في توفير فرص العمل للنساء اللواتي تدربن في الجمعية وحصلن على شهادة إدارة المكاتب، وفي بعض الأحيان عقدت الجمعية دورات تعليمية نسوية لمهنة معينة الأمر الذي ساهم في دمجها في مشروعات تشغيلية وإنتاجية.كما وتحاول جمعية الشابات المسيحية الإسهام في إحداث تنمية بشرية ليس على صعيد المرأة وحسب بل على صعيد الشباب والأطفال؛ فتعمل على توعية الشباب الفلسطيني ودمجهم في المجتمع؛ وذلك من خلال عقد دورات قيادية للشباب ومن خلال البرامج الرياضية الثقافية. وعلى صعيد الأطفال تقوم الجمعية بعمل برامج تعليم الأطفال من

---

[157] شجاعية، نياز. "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية." المدير المالي والإداري للجمعية. **2011/10**.

[158] حبش، رانيا. "جمعية الشابات المسيحية." المساعدة الإدارية للجمعية. **2011/11**.

أجل تمكينهم من التعبير عن حاجاتهم، وعلاوة على ذلك تعمل مخيمات صيفية ترفيهية توعوية تساهم في ترفيه الأطفال وفي الوقت نفسه توعيتهم حول قضايا المحافظة على نظافة البيئة[159].

وضمن هذا السياق ساهمت جمعية تنمية المرأة الريفية في تحسين أوضاع النساء الريفيات عبر تنفيذها مجموعة من المشاريع التنموية في الأندية الريفية النسوية المنتشرة في 65 موقع في الريف الفلسطيني لتمكين المرأة الريفية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية وهذا يشكّل جزءاً مهماً من عملية التنمية البشرية؛ ولكنّ الإشكالية تكمن حول مدى استمرارية هذه المشاريع، ومدى قدرة وإمكانية المستفيدين من أنشطة الجمعية على تطوير أنفسهم حتى بعد انتهاء المشروع.[160] وقامت الجمعية أيضاً

> بتمكين المرأة الريفية من الناحية الاقتصادية عن طريق توفير فرص عمل لتحسين دخل النساء وزيادة إنتاجهن من خلال القيام بعدة مشاريع اقتصادية منها إنشاء عدد كبير من الحدائق المنزلية والأشتال والأشجار، بالإضافة إلى حفر الآبار، وتوزيع الأغنام والدواجن وخلايا النحل، وتم أيضاً توزيع عدد من المنح على النساء لإقامة مشاريع مدرة للدخل. ومن ناحية التمكين الاجتماعي تحاول الجمعية الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال برامج الجمعية ومشاريعها المتمثلة بعرض المسرحيات والندوات وعقد المؤتمرات وورش العمل حول موضوع العنف. كما ودعمت الجمعية التعليم ففتحت صفوف محو أمية في بعض القرى، كما وفتحت صفوف توجيهي يقدّر عددها بثمانية عشر صفاً لتعليم من أرادت إكمال تعليمها بعد انقطاع عن الدراسة وتم التنسيق مع أساتذة ومعلمات لإعطاء الدروس بالفترة المسائية، وجزء كبير ممن تقدمن للدراسة نجحن وأكملن تعليمهن الجامعي. ومن الناحية الصحية اهتمت جمعية تنمية المرأة الريفية بتثقيف النساء بقضايا الصحة والصحة النفسية ورفعت حملة لرفع الوعي بسرطان الثدي، كما وأعطت النساء فرصة لاختبار أنفسهن بأسعار رمزية حيث تم التنسيق مع مستشفى المطلع بتجهيز عيادة متنقلة مجهزة لفحص سرطان الثدي، وقام طاقم مختص بزيادة توعية النساء في المناطق الريفية بسرطان الثدي. وسعت جمعية تنمية المرأة الريفية إلى تمكين المرأة سياسياً في مجال مشاركة المرأة السياسية، فقامت ببناء قدرات العضوات الشابات في الأندية وإعداد قيادات شابة وتشجيعهن على الانخراط في الحياة السياسية والمشاركة في صنع القرار، وركزت الجمعية من خلال أنديتها النسوية على مشاركة النساء في الانتخابات من خلال التسجيل والانتخاب والترشح فيها[161].

---

[159] المصدر نفسه.

[160] أبو شريف، ريما. "تنمية المرأة الريفية." مديرة الأندية النسوية.**2011/12**.

[161] المصدر نفسه.

✓ *التوجهات المجتمعية حول المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة والعاملة ضمن القطاع المجتمعي:*

للمنظمات المدروسة والعاملة ضمن القطاع المجتمعي العديد من التوجهات الاجتماعية المرتكزة بالأساس على الصحة النفسية والتي يتم الوصول إليها بالعلاج والتأهيل من أجل المساهمة في إنتاج أفراد أسوياء. ومن الجدير الاشارة إلى أنّ لكل من مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب والمركز الفلسطيني للارشاد دور في تنمية الموارد البشرية الفلسطينية، وبالنسبة لضحايا التعذيب يقوم مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب بالعمل على تنميتهم؛ حيث "يسهم المركز في تمكين ضحايا التعذيب والدفاع عن حقوقهم؛ وذلك من خلال العلاج والتأهيل النفسي الذي يقدمه المركز لضحايا التعذيب. ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط بل يقوم المركز بتأهيل ضحايا التعذيب تأهيلاً مهنياً؛ وذلك من خلال تدريبهم على إتقان مهن تفيدهم في حياتهم وتصبح مصدر رزق لهم، وفي بعض الأحيان يتم تزويدهم ببعض المواد والمعدات الأولية ليبدؤا العمل بمشروعهم الخاص، وهذا يسهم في تمكينهم اقتصادياً ويحد من الفقر."[162] وبخصوص تنمية الأطفال ينظم المركز مخيمات صيفية للأطفال كمخيم "أعطونا الطفولة" من أجل تخفيف المعاناة عن الأطفال المتضررين؛ وذلك بخلق برامج مساعدة تأخذ بالاعتبار حاجات الأطفال الملحة في اللعب والترفيه، مع التركيز على تنمية قدرات ومهارات الأطفال في التعامل مع الضغوط والصدمات، وهذا يشكّل امتداد للبرامج العلاجية التأهيلية التوعوية والوقائية لصحة الأطفال النفسية، أما شريحة الطلبة الجامعيين فيقوم المركز بتوفير التدريب العملي والميداني لهم لإكسابهم الخبرة والكفاءة اللازمتين في مجال تقديم الخدمة لضحايا التعذيب والعنف المنظم. أضف إلى ذلك قيام المركز بعمل تدريبات لأجهزة الأمن حول التعذيب والعنف المنظم وآثارها النفسية الطويلة الأمد وحول الأبعاد القانونية المترتبة على ممارسة التعذيب؛ وذلك لأن نسبة كبيرة من أجهزة الأمن كانوا ضحايا تعرضوا إلى التعذيب داخل سجون الاحتلال، ومن يُمارَس العنف عليه يحاول ممارسة التعذيب على غيره[163]. كما ويشارك المركز الفلسطيني للإرشاد في تنمية المجتمع الفلسطيني، وذلك بالعمل على محور التنمية البشرية؛ حيث

---

[162] الجعبة، سهير. "مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب." مديرة وحدة بناء القدرات. **2011/12**.

[163] المصدر نفسه.

يعرّف الفلسطينيين بحقوقهم ويعطي قيمة لذواتهم، كما يعمل على تنمية المواطن الفلسطيني وتحسين أداء الأفراد والجماعات نفسياً ووظيفياً وإنتاجياً واجتماعياً؛ فمن الناحية النفسية يقوم المركز بتقديم خدمات علاجية للمرضى النفسيين الذين تزايدت أعدادهم بفعل الضغوط النفسية التي يعيشها الفلسطينيين. ومن الناحية الوظيفية يركز المركز على التأهيل وذلك من خلال قيامه بأنشطة التأهيل الوظيفي سواء في مجال تطوير المهارات الحياتية (كالأكل لوحدهم واستعمال الحمام وتبديل الملابس) أم في المجالات المهنية كتدريبهم على القيام ببعض الأعمال المهنية الخفيفة أم في المجالات التعليمية كعلاج العسر التعليمي من خلال إدخال وسائل تعليمية جديدة لمساعدة الطلبة ذوي المشاكل التعليمية، وهذا يقود إلى تنمية الأفراد والجماعات من الناحية الإنتاجية. ومن الناحية الاجتماعية يركز المركز على ضرورة تكيّف المنتفع مع المحيطين به كعائلته وأقاربه، كما ويساهم المركز ضمن هذه الناحية في تمكين النساء؛ حيث يتم العمل مع مجموعات من النساء لمساعدتهن على تطوير ثقتهن بأنفسهن، وقدرتهن على اتخاذ القرارات المناسبة، كما ويتم تثقيفهن بقضايا تواجههن في حياتهن كقضايا الصحة النفسية بشكل عام ومن ضمنها الاكتئاب ما بعد الولادة والأسرة والمشاكل السلوكية عند الأطفال وغيرها الكثير؛ وبالتالي يتم تمكينهن نفسياً واجتماعياً. ويشارك المركز في تمكين الأطفال وحمايتهم؛ حيث يوعيهم حول حقوقهم وواجباتهم وكيفية الدفاع عن أنفسهم وتطوير مهاراتهم وقدراتهم، كما ويثقفهم بقضايا قد تواجههم كالتبول اللاإرادي، والعسر التعليمي. ويختص المركز أيضاً بتمكين الشباب؛ فيعمل المركز مع فئة المراهقين بشكل نفسي اجتماعي، كما ويرفع وعيهم بالمشاكل التي قد تواجههم، ويعزز هويتهم كجزء من الهوية الفلسطينية وانتمائهم لعائلاتهم، ويمكّنهم من التعبير عن ذواتهم؛ فعلى سبيل المثال عمل المركز مع شباب مدينة القدس من عمر **12–18** سنة ممن يواجهون خطر الانحراف والانجراف نتيجة السياسة الإسرائيلية والوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الصعب، وهدف المركز من وراء ذلك إلى تقليل خطر الوقوع في المشاكل النفسية والاجتماعية من خلال العمل على حل مشكلتين أساسيتين وهما التسرب من المدارس والزواج المبكر[164].

- ✓ ***التوجهات المجتمعية حول المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة والعاملة ضمن قطاع الزراعة والتنمية:***

تعمل كل من جمعية الإغاثة الزراعية، والمؤسسة الفلسطينية للتنمية والإقراض (فاتن) في مجال التنمية والزراعة، وتختلف هاتان المؤسستان عن غيرهما من المنظمات المدروسة في محاولتهما القيام بالمشاريع الإنتاجية الصغيرة من أجل المساهمة في تحسين سبل الوصول إلى المصادر، وفي تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي؛ الأمر الذي قد يقود بدرجة ما إلى المشاركة في تنمية المجتمع الفلسطيني.

تساهم جمعية الإغاثة الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية وخصوصاً الزراعية؛ من خلال المشاريع الإنتاجية التي تقدمها؛ فقد تمكّنت الإغاثة الزراعية من

---

[164] نسرين. "المركز الفلسطيني للإرشاد." منسقة الدائرة العلاجية. **2011/12**.

تحسين سبل الوصول إلى المصادر الطبيعية المتمثلة بالأرض والمياه وحماية هذه المصادر؛ وذلك من خلال القيام بمشروع استصلاح وتأهيل الأراضي بواسطة زراعة الأشتال، وفتح الطرق الزراعية، وبناء الجدران الاستنادية، وتسييج مساحات زراعية واسعة، وتأهيل وإقامة الدفيئات الزراعية، وتركيب شبكات ري بولي إيثيلين، وإنشاء البرك الإسمنتية، وحفر أبار المياه، وإنشاء خزانات معدنية، وإقامة الحدائق المترلية، وإنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي في معاصر زيت الزيتون، واستخدام مياه الصرف الصحي الرمادية في ري الحدائق المترلية. ومن أجل المساهمة في التنمية الزراعية قامت الجمعية بتحسين نوعية المنتج الزراعي المحلي وتعزيز فرص تسويقه وذلك من خلال إعادة تأهيل منشآت التسويق ومرافق البنية التحتية، ومن خلال التنظيم والمشاركة في حملات ترويجية محلية ومعارض خارجية لترويج المنتوجات المحلية، وعمل زيارات استشارية تسويقية لأغراض ضبط الجودة، وفحص عينات من المياه والتربية ومخلفات المبيدات[165].

وعلاوةً على ذلك تشارك المؤسسة الفلسطينية للتنمية والإقراض "فاتن" في تنمية المجتمع المدني الفلسطيني من خلال القروض التي تمنحها؛ حيث تموِّل مشاريع اقتصادية تنموية صغيرة تساهم في زيادة متوسط دخل الأفراد وتوفير فرص عمل لهم وتحقيق طموحاتهم العائلية كتعليم الأبناء وتحسين السكن. وتتناسب منتجات "فاتن" مع الاحتياجات المحلية داخل البلد؛ فكلما كبرت قاعدة الإقراض وتمكنت "فاتن" من الوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين كلما ساهم ذلك في الاقتراب من الحلم المتوقع بتنمية المجتمع وأفراده[166]. وهنالك الكثير من الأمثلة الناجحة التي توضح ذلك ومنها قيام مؤسسة فاتن بدعم مشروع نجوى بني عودة المتمثل "بافتتاح روضة لأطفال قريتها من أجل تحسين مستوى معيشة أسرتها، فتوجهت نجوى إلى مؤسسة فاتن وحصلت على قرضها الأول من مؤسسة فاتن من أجل توسيع الروضة وتطويرها عام 2001، ولم يقتصر الأمر على ذلك ففي الأعوام الماضية حصلت نجوى على ستة قروض استخدمتها في توسيع الروضة وتجهيزها بأحدث وسائل الرعاية والنظافة والوسائل الإرشادية والتعليمية للأطفال؛ وهذه أدى إلى زيادة عدد الأطفال الذين تستقبلهم الروضة، كما ووفرت فرص عمل لسيدات من نساء قريتها."[167]

---

[165] علان، غسان. "الإغاثة الزراعية." مدير فرع الوسط في الإغاثة الزراعية.**2011/12**.

[166] سرور، محمد. "المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن." مدير فرع رام الله. **2011/11**.

[167] المصدر نفسه.

وتعمل المؤسستان المدروستان أيضاً على تحقيق التنمية البشرية؛ فقد طرحت الإغاثة الزراعية بأنها تحقق التنمية البشرية من خلال استهدافها لمختلف القطاعات؛ حيث تعزّز الجمعية الدور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة عن طريق توفير فرص عمل لها وتوفير التدريب المناسب، وتركز أيضاً على قطاع الشباب من خلال إرشادهم وتوعيتهم وتدريبهم، وتتعامل مع الأطفال وتثقفهم بقضايا بيئية من خلال المخيمات الصيفية الترفيهية. وتستهدف الإغاثة الزراعية المزارعين سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً؛ وتعمل على تحسين أداء العاملين في القطاع الزراعي على مستوى الإرشاد الفني والتنموي؛ من خلال إجراء الدورات التدريبية سواء أكانت للمهندسين الزراعيين أم للمزارعين حول الزراعة العضوية والمكافحة المتكاملة للآفات، وإدارة المياه، وتربية النحل والحيوانات، ومن خلال إجراء الأبحاث التطبيقية حول المزارع التجريبية من أجل تقنيات زراعية جديدة، وتزويد المزارعين بأدوات زراعية بسيطة ومدخلات بسيطة للزراعة العضوية، وتصميم منشورات تقنية توعوية حول صحة الغذاء والممارسة الزراعية العالمية[168].

وكذلك الأمر بالنسبة لمؤسسة فاتن حيث ساهمت من خلال قروضها في تحقيق التنمية البشرية وفي حل بعض المشاكل التي تعاني منها شرائح فلسطينية متعددة كشريحة الطلبة، والمرضى؛ فقدمت قروض للطلبة تتيح لهم متابعة دراستهم الجامعية، وتساعدهم في شراء حاسوب للدراسة. كما وقدمت "قرض العلاج" الذي أطلق لمساعدة المرضى المحتاجين في تسديد تكاليف العلاج السريع، إضافة إلى ذلك منحت القرض الشخصي الملبي لاحتياجات العائلات الفلسطينية الضرورية والتي تندرج تحت الاستخدام الشخصي كشراء مستلزمات منزلية كالأدوات الكهربائية والمواد التموينية وغيرها[169].

وتسهم كل من الإغاثة الزراعية ومؤسسة فاتن في تقليص دائرة الفقر والبطالة؛ فقد قامت الإغاثة الزراعية بتعزيز التكافل الاجتماعي ودعم العائلات الفقيرة في ظروف الطوارئ من خلال قيامها بتوزيع خلايا النحل، وتوفير الغذاء لعدد من العائلات وخصوصاً التي تديرها النساء، وتقديم المدخلات المادية كالبذور والشتلات وشبكات الري لتطوير إنتاج الغذاء في الحدائق المنزلية، بالإضافة إلى قيام الجمعية بإنشاء مرافق تخزين المياه، وتوزيع سلات غذائية جمعتها الإغاثة الزراعية من المزارعين إلى العائلات الفقيرة. كل ذلك أسهم في الحد قليلاً من الفقر. ولم يقتصر الأمر على المساهمة في الحد من الفقر بل ساهمت الجمعية

---

[168] علان، غسان. "الإغاثة الزراعية." مدير فرع الوسط في الإغاثة الزراعية.**2011/12**.

[169] سرور، محمد. "المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن." مدير فرع رام الله. **2011/11**.

نوعاً ما في الحد من البطالة خصوصاً بعد ان تمّ الاستغناء عن أعداد كبيرة من الفلسطينيين العاملين في "إسرائيل"؛ حيث قامت بتوفير فرص عمل للمزارعين عن طريق العمل في أراضيهم المستصلحة، ووفرت الإغاثة عمل جزئي للعاملين عن طريق القيام ببعض الأنشطة كحفر الآبار وبناء الجدران[170].

وكذلك الأمر بالنسبة لمؤسسة "فاتن" التي أسهمت في "القضاء جزئياً على البطالة من خلال القروض التي تمنحها لإقامة مشاريع إنتاجية، فخلقت فرص عمل للعاطلين عن العمل، وساهمت في تهذيب سلوكهم وتطوير شخصيتهم، وتحسين علاقاتهم الاجتماعية والأسرية لتكون علاقات ناجحة؛ وبذلك حولت الانسان الفلسطيني المهمش إلى ناشط اجتماعي يتواصل مع الناس. كما ولعبت الدور البارز في القضاء على الفقر من خلال تمكين الأسر الفلسطينية بواسطة المشاريع المدرة للدخل."[171]

- ✓ *التوجهات المجتمعية حول المنظمات غير الحكومية المدروسة والعاملة ضمن القطاع الشبابي:*

يشارك اتحاد الشباب الفلسطيني في تنمية المجتمع الفلسطيني؛ وذلك من خلال برنامج التنمية الهادفة إلى تنمية المجتمع الفلسطيني والتي ينفذها الاتحاد، ويدعم الاتحاد العائلات الفقيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، فمن الناحية الاقتصادية والاجتماعية يقوم الاتحاد بمشروع تمكين الأسر الفقيرة من خلال تنفيذ مشاريع إنتاجية للعائلات الفقيرة توفر دخلاً وفرص عمل، كما ويقوم الاتحاد أيضاً بعمل مشاريع صغيرة للأسر الفقيرة تُبنَى حسب احتياجات الأسرة والمهارات المتوافرة لديها، وأتاحت هذه المشاريع فرصة رفع مستوى معيشة الأسر الفقيرة، ومكّنتها من تعليم أبنائها؛ فعلى سبيل المثال هنالك أسر كثيرة كانت قد سحبت أبنائها من الجامعات بسبب عدم قدرتها على دفع الأقساط الجامعية وبمساعدة مشاريع الاتحاد تمكنت من إرجاع أبنائها على مقاعد التعليم الجامعي. أما من الناحية النفسية فينفذ الاتحاد برنامج الإرشاد الهادف إلى رفع مستوى الوعي في

---

[170] علان، غسان. "الإغاثة الزراعية." مدير فرع الوسط في الإغاثة الزراعية.**2011/12**.

[171] سرور، محمد. "المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن." مدير فرع رام الله. **2011/11**.

مجال الصحة النفسية والمجتمعية لدى الشباب والنساء والأطفال من خلال تقديم خدمات نفسية وإرشادية لهم[172]. ويسهم الاتحاد في التنمية البشرية؛

> فعلى صعيد تنمية وتحسين وضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أحدث الاتحاد تغيير نوعي للمرأة لإثبات دورها على الخريطة الاجتماعية من خلال إتاحة الفرصة لها في العمل والتعليم والمشاركة السياسية؛ وركز الاتحاد أيضاً على تعزيز دور الفتيات من خلال إيجاد مراكز لهن في القرى الريفية، وتنفيذ مشاريع إنتاجية لدعم الاقتصاد البيتي ضمن البيئة التي يعشن بها، وتقديم خدمات متنوعة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من النساء والشابات كون المرأة ربة الأسرة، وبذلك يجب العمل على تنميتها عند التفكير بأي مشروع تنموي، لأن تهميشها لا يتماشى مع أي عملية تنموية. ومن الجدير الإشارة إلى أن كثير من الأسر التي تم مساعدتها ضمن مشروع الاتحاد تكون المرأة فيها هي ربة الأسرة. أما فيما يتعلق بتمكين المرأة من الناحية التعليمة فمن الواضح ان الاتحاد يقوم بعدة ورشات ونشاطات تساعد مجموعة من الفتيات على ضرورة إكمال مسيرتها التعليمية والدخول إلى الجامعات واختيار التخصص بعد أن حُرِمنَّ منها لأسباب مادية. ومن الناحية السياسية يمكن القول بأن الاتحاد فتح المجال أمام المرأة لتَتَبَوّءَ مراكز قيادية في المؤسسات القاعدية وفي مراكز الاتحاد نفسه، وأسهم من ناحية أخرى بتوعية النساء في المشاركة بالانتخابات والترشيح والسياسات العامة للبلد، وفتحت المجال أمامهن للتعبير عن آرائهن حول الهم السياسي الوطني العام في البلد[173].

ويقوم الاتحاد بتحسين البيئة "فمن المعروف أنّ الاحتلال عمل على تشويه البيئة الفلسطينية، ومن هنا تأتي محاولة الاتحاد في تحسين هذه البيئة، ويسعى الاتحاد إلى تطوير البيئة من خلال قيامه بالأعمال التطوعية وأعمال الترميم والمساهمة في التشجير وحملات النظافة التي تشمل مختلف فئات المجتمع الفلسطيني."[174]

- ✓ ***التوجهات المجتمعية حول المنظمات غير الحكومية المدروسة والعاملة ضمن قطاع الصحة:***

يعمل كل من الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، ومؤسسة لجان العمل الصحي، وجمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا–فلسطين في مجال الصحة؛ حيث تُجمِع هذه المنظمات على إسهامها في توفير الخدمات الصحية وخدمات التأهيل لمن

---

[172] البرغوثي، محرم. "اتحاد الشباب الفلسطيني." المدير العام لمؤسسة. **2011/12**.

[173] المصدر نفسه.

[174] المصدر نفسه.

هو بحاجة إليها. وتبرز هنالك العديد من التوجهات المجتمعية لهذه المنظمات بوصفها جزء من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. وفيما يلي توضيح ذلك.

تبيّن أنه قد يكون للمنظمات المدروسة والعاملة ضمن هذا القطاع دور في التنمية البشرية من ناحية حل المشاكل الصحية؛ حيث يسهم الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة في تحقيق التنمية البشرية القائمة على أساس تمكين وتأهيل وتقوية ذوي الإعاقات في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية.

> فمن الناحية الاجتماعية يهتم الاتحاد بالجانب التعليمي وذلك من خلال العمل مع الطلاب المعاقين في المدارس من أجل تمكينهم ودعمهم والعمل على تأقلمهم بالمدارس حتى يتمكنوا من التعليم، ومن أجل تحقيق ذلك يقوم الاتحاد بالتنسيق والتعاون مع المدرسة لتذليل الصعوبات التي يواجهونها كوجود الأدراج الكثيرة. وضمن هذا السياق يشارك الاتحاد في غالبية النشاطات الاجتماعية كتكريم أمهات الأطفال ذوي الإعاقة، وتكريم الناجحين في الثانوية العامة من الأشخاص ذوي الإعاقة، وتكريم العمال من ذوي الإعاقة في يوم العمال. أما من الناحية الاقتصادية فقد ساهم الاتحاد في توفير فرص العمل؛ وذلك من خلال المشاركة في العديد من المؤتمرات التشغيلية، ومن خلال كونه شريك في مجلس التشغيل، ويعمل الاتحاد على تطبيق قانون تشغيل المعاقين بنسبة لا تقل عن 5% بالتواصل مع وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية، وإذا لم يتم تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقات بنسبة 5% داخل مؤسسة ما فإنه يترتّب على المؤسسة أن تدفع قيمة رواتب النسبة التشغيلية لوزارة الشؤون الاجتماعية. كل ذلك ساهم في توفير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن الناحية الصحية يساعد الاتحاد في العلاج بطريقة غير مباشرة من خلال التعاون مع وزارة الصحة من أجل إصدار تأمين صحي يسهم في مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة من ناحية تقديم العلاج. ومن الناحية الثقافية يحاول الاتحاد عمل دورات تدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة في مجال حقوق الانسان والتمكين والدعم النفسي والاجتماعي والحق في التمتع بالحقوق المختلفة، بالإضافة إلى عقد دورات في مجال القيادة، والإدارة، ورسم الخطط والسياسات، وتنمية الموارد[175].

وعلاوة على ذلك تساهم مؤسسة لجان العمل الصحي في التنمية البشرية من خلال توفير الصحة النوعية لأكبر شريحة ممكنة من الجمهور الفلسطيني، وتوصيل الخدمات الصحية العلاجية والوقائية للمجتمعات النائية والفئات السكانية المهمشة والمحرومة من الخدمات الصحية، وتقوم المؤسسة بحل مشاكل المجتمع الصحية حسب إمكانياتها أملاً في تكوين مجتمع صحي خالي من الأمراض الصحية؛ فعلى سبيل المثال قامت المؤسسة بافتتاح "مركز دنيا لأورام الثدي النسائية" ويقدم المركز فحوصات

[175] عاصي، عبد الحميد. "الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة." رئيس مجلس الإدارة. 2011/12.

خدمات إرشادية، وفي الحالات التي يتم فيها اكتشاف الورم يتم تحويلها وعلاجها في مستشفيات سويسرية، ففي القضايا التي لا تستطيع المؤسسة علاجها تقوم بتوجيه المريض وتحويله إلى جهات ومراكز صحية ومستشفيات أخرى بالتعاون في بعض الأحيان مع بعض الجهات الحكومية[176]. ولا يقتصر الأمر على الجانب الصحي بل تقوم المؤسسة بتوعية النساء بحقوقهن الاجتماعية وأدوارهن في النهوض بالمجتمع، وبجانب التوعية تعمل المؤسسة على خلق قيادات شبابية ونسوية من خلال عقد ورش العمل والدورات التدريبية. وتتطرق المؤسسة إلى قضية العنف الممارس ضد المرأة والأطفال؛ فالمؤسسة عضو في منتدى مناهضة العنف ضد المرأة، وتحاول توعية المجتمع من أجل القضاء على هذه الظاهرة من خلال التطرق إلى حقوق الانسان، وتشير المؤسسة إلى أن تعرّض الأطفال والأهالي إلى العنف السياسي من العوامل المؤثرة على العنف في الأسرة[177]. وتشارك جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا–فلسطين أيضاً في تنمية المجتمع الفلسطيني من الناحية البشرية، ويمكن توضيح ذلك بمساهمة الجمعية

> في التقليل من عدد الولادات الجديدة المصابة بالثلاسيميا؛ وذلك عبر البرنامج الوقائي للجمعية والذي يسهم في نشر الوعي والمعرفة بشأن المرض وأهمية الوقاية منه, وفيما يتعلق بمرضى الثلاسيميا فللجمعية الدور الكبير في المساعدة على رفع معدل عمر مريض الثلاسيميا، هذا وبالإضافة إلى قيام الجمعية بتوفير الدعم النفسي والاجتماعي لمرضى الثلاسيميا؛ وذلك بواسطة تجهيز الجمعية بمكان لتفعيل الدعم النفسي والاجتماعي للمرضى؛ حيث يلتقي المرضى فيه ويندمجون مع بعضهم البعض ويعبرون عن احتياجاتهم. وتقوم الجمعية بعمل العديد من المخيمات الصيفية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم من أجل المساهمة في دمج المرضى مع أقرانهم الأصحاء في المجتمع المحلي. وعلاوة على ذلك تقوم الجمعية بمشروع مجموعة "صديق لكل مريض" وذلك بالتنسيق مع عمادة شؤون الطلبة في جامعة بيرزيت، ويعمل هذا المشروع على رفع الوعي الطلابي والمجتمعي بالأمراض الوراثية بشكل عام وبمرض الثلاسيميا بشكل خاص، ويسعى إلى دمج مرضى الثلاسيميا بالمجتمع المحلي وتتلخص أدوات المجموعة بتطوير برنامج رعاية اجتماعية ونفسية تطوعي للمصابين بمرض الثلاسيميا عبر إيجاد صداقات دائمة ما بين المريض وطلاب الجامعة بهدف توفير ودعم نفسي لهم. ولا يقتصر عمل الجمعية على رفع معدل عمر مريض الثلاسيميا، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي له بل تدافع الجمعية عن حقوق مرضى الثلاسيميا في التعليم والعمل والعيش حياة كريمة، فالجمعية تساعد المرضى أيضاً على إكمال تعليمهم الجامعي فجامعة القدس المفتوحة توفر فرص تعليم مجاني لمرضى الثلاسيميا، وفي بعض الأحيان تزود الجمعية المرضى المنتسبين إليها ببعض المساعدات العينية الغذاء واللباس والألعاب، وفي أحيان أخرى يتم اعتبار شريحة المرضى من ذوي الاحتياجات الخاصة فتساعدهم وزارة الشؤون الاجتماعية ويدخلون ضمن برنامج القروض والمنح وبرنامج الفقر والمساعدات التي تنفذها وزارة الشؤون

---

[176] حبش، يوسف. "اتحاد لجان العمل الصحي." مسؤول العلاقات العامة. **2012/01**.

[177] المصدر نفسه.

الاجتماعية، وبعد المساهمة في تعليم المرضى تساعد الجمعية في إيجاد فرص عمل لهم فبعض المرضى يعملون في الجمعية، وفي حالات يتزوج المريض وينجب أطفال خاليين من المرض، وبذلك تسهم الجمعية في حل مشاكل المجتمع الصحية المتمثلة بمرض الثلاسيميا، وفي الوقاية من حدوث هذا المرض[178].

- **التوجهات السياسية حول المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة:**

يتغير الدور السياسي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الجديدة كجزء من منظمات المجتمع المدني تبعاً للوضع السياسي السائد في البلد، وبناءً على ذلك ظهرت العديد من التوجهات السياسية للمنظمات التي جرت دراستها وفيما يلي التوضيح.

تبيّن أنّ جزءاً من المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة شعرت بالخطر في ظل غياب الدولة وحاولت ملئ فراغ غياب الدولة فربطت نشاطاتها بالعلاقة مع غياب الدولة[179]، وجزء آخر لم يربط نشاطاته بغياب الدولة ولم يقم ببرامجه نيابة عن الدولة بل قام بها ليحقق التنمية المنشودة[180]. أمّا المنظمات التي حاولت ملئ فراغ غياب الدولة قامت بتقديم العديد من الخدمات نيابة عن الدولة؛ فقد طرحت المؤسسة الفلسطينية للتنمية والإقراض (فاتن) بأنّ "كل منتجاتها تصبُّ في المساهمة جزئياً بملئ الفراغ الذي أحدثته غياب الدولة، فتعمل حسب إمكانياتها في تنمية المجتمع وذلك من خلال المساهمة في توفير الخدمات نيابة عن الدولة ودعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة وخلق فرص العمل."[181] وكذلك الأمر بخصوص مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب والمركز الفلسطيني للإرشاد اللذان يسعيان إلى تقديم خدمات هي بالأصل جزء من مهام الدولة؛ فمن المفروض أن الدولة هي من يجب أن تقدم الخدمات النفسية كون ذلك دور من أدوارها إلا أن المركزين يقدمان مختلف الخدمات النفسية نيابة عن الدولة،

---

[178] أبو غوش، جهاد. "جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا." عضو هيئة إدارية (أمينة السر). **2011/01**.

[179] مثل كل من مركز بانوراما، ومؤسسة فاتن، ومركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، والمركز الفلسطيني للإرشاد، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان، ومؤسسة تامر، ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، واتحاد الشباب الفلسطيني، والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ومؤسسة لجان العمل الصحي.

[180] الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، ومركز بيسان للبحث والإنماء، وجمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا–فلسطين.

[181] سرور، محمد. "المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن." مدير فرع رام الله. **2011/11**.

يوفر مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب أيضاً في عيادته الصحية الأدوية التي من المفروض أن تتواجد لدى وزارة الصحة[182]. وذكرت مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان "مساهمتها بملئ الفراغ الذي أحدثه غياب الدولة وذلك من خلال قيامها بمهمة تقديم الخدمات القانونية المجانية للأسرى والأسيرات داخل سجون الاحتلال، ومن الواضح أن هذه المهمة تصب ضمن مهام الدولة الرئيسية إلا ان الدولة الفلسطينية المتخيلة لا توفرها للجمهور الفلسطيني."[183] وتقوم مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين "بتقديم خدمات المياه والبيئة في بعض المناطق التي لا تقدم فيها الدولة خدماتها، وتحاول المجموعة جاهدةً عدم العمل في مناطق السلطة حتى لا تحدث ازدواجية في العمل."[184] وبذلك يمكن القول بأنّ جزء من المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة تحاول ملئ فراغ غياب الدولة، وهذا قد يتفق مع قول إصلاح جاد بأنّ انتشار المنظمات غير الحكومية دليل على تراجع دور الدولة عن تقديم الاستحقاقات والخدمات الاجتماعية **(Jad, 2007: 622)**.

في حين نرى أن هنالك جزءاً آخراً من المنظمات المدروسة والتي لم تربط نشاطاتها بغياب الدولة ولم تقم ببرامجها نيابة عن الدولة. فذكر الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة بأنّه "يقدِّم خدماته المتمثلة بالدفاع عن الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال حقوقهم وواجباتهم حتى لو كانت الدولة موجودة، فهو لا يقوم ببرامجه نيابة عن الدولة بل يقوم بها ليحقق التنمية المنشودة."[185] وكذلك الأمر بالنسبة لمركز بيسان للبحث والإنماء الذي "وُجِدَ قبل قيام السلطة الفلسطينية ولم يربط وجوده وخدماته بالسلطة، فقد كان لمركز بيسان بناؤه التحتي والفوقي منذ الانتفاضة الأولى، واستمر بآلية العمل ذاتها بعد السلطة تلك

---

[182] مقابلة مع كل من: الجعبة، سهير. "مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب." مديرة وحدة بناء القدرات. **2011/12**. ونسرين. "المركز الفلسطيني للإرشاد." منسقة الدائرة العلاجية. **2011/12**.

[183] فرنسيس، سحر. "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان." مديرة المؤسسة. **2011/12**.

[184] رابي، أيمن. "مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين." المدير التنفيذي للمجموعة. **2011/12**.

[185] عاصي، عبد الحميد. "الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة." رئيس مجلس الإدارة. **2011/12**.

الآلية القائمة على أساس تطوير نموذج شعبي."[186] ويتشابه ذلك مع جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا–فلسطين والتي "تقوم بتوفير الخدمات لمساعدة الدولة ولا توفرها نيابة عن الدولة."[187]

وتوصّلت الدراسة بأنّه في فترات معينة تحوّل جزء من عمل المنظمات غير الحكومية الجديدة إلى جهود إغاثية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي[188]، وهذا مثلما حدث مع مركز بانوراما؛ حيث "تمّ توزيع حقائب مدرسية على طلاب المدارس، كما وشارك المركز في الإضرابات والاعتصامات المتضامنة مع الأسرى، وساهمت بانوراما ضمن برامجها التطوعية باستصلاح أراضي معرضة للمصادرة في بيت لحم، وبالمشاركة في حملة تشجيع المنتجات الوطنية، وكان تمويل تلك الأعمال عبارة عن فائض مالي من المشاريع الممولة، فلم يسبق أن وضعت تلك الأعمال كمشاريع تتلقى تمويلاً خارجياً."[189]. ويتشابه ذلك مع الإغاثة الزراعية التي "قامت بجهود إغاثية لتعزيز التكافل الاجتماعي ودعم العائلات الفقيرة في ظروف الطوارئ؛ كتوزيع سلات غذائية جمعتها الإغاثة الزراعية من المزارعين إلى العائلات الفقيرة، وتوزيع خلايا النحل بغرض إدرار الدخل، وتوفير الغذاء لعدد من العائلات وخصوصاً التي تديرها النساء، وتقديم المدخلات المادية كالبذور والشتلات وشبكات الري لتطوير إنتاج الغذاء في الحدائق المترلية."[190] وأشارت مؤسسة لجان العمل الصحي بأنّ "برامجها تحوّلت في ظل الانتفاضة الثانية وفي فترة الحرب على غزة عام 2009 إلى برامج اغاثية لتقديم المساعدات الصحية والغذائية ضمن الاحتياج الخاص بتلك الفترة الزمنية؛ فقد تمكّنت المؤسسة من الوصول إلى من هم بحاجة للخدمات الصحية من خلال العيادات المتنقلة وسيارات الإسعاف الخاصة بالمؤسسة؛ ومن الجدير

---

[186] جابر، فراس. "مركز بيسان للبحوث والإنماء." مدير دائرة الأبحاث. 2011/12.

[187] أبو غوش، جهاد. "جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا." عضو هيئة إدارية (أمينة السر). 2011/01.

[188] مثل: مركز بانوراما، والمركز الفلسطيني للإرشاد، والإغاثة الزراعية، ومؤسسة لجان العمل الصحي، والاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية.

[189] محمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. 2011/10.

[190] علان، غسان. "الإغاثة الزراعية." مدير فرع الوسط في الإغاثة الزراعية.2011/12.

الإشارة إلى أن موظفي المؤسسة كانوا يبيتون في المكاتب التابع للمؤسسة من أجل التواجد دائماً لتقديم الخدمات الاغاثية في الوقت المناسب."[191]

وبالتالي يمكن القول بأنّ جزء من عمل المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة تحوّل إلى جهود إغاثية، وهذا ربّما ينطبق مع رؤية كل من حنفي وطبر بكون المنظمات غير الحكومية الفلسطينية عادت إلى النمط المألوف للإغاثة قصيرة الأجل (Hanafi; Tabar, 2003: 213)؛ فقد دعا البنك الدولي والوكالات المانحة إلى ضرورة التركيز على حالات الطوارئ، وتقديم المساعدة للفلسطينيين؛ مثل: تقديم المعونة الغذائية، ودعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية، وتقديم الخدمات، ودعم برامج الرعاية الاجتماعية والرفاهية (Hanafi; Tabar, 2003: 208).

وتبيّن من خلال المقابلات أنّ معظم المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة[192] لربّما تلعب دوراً سياسياً قائماً على أساس تعزيز وترسيخ ثقافة الصمود؛ وهذا يتعارض مع الفرضية الثالثة التي تقترح بأن المنظمات غير الحكومية لا تتدخل في الاهتمامات الوطنية السياسية للشعب الفلسطيني ولا تقوم بدعمها. وضمن هذا السياق طرح مركز خليل السكاكيني الثقافي بأنه عزّز صمود الشعب الفلسطيني؛ "فعندما حاصر الإسرائيليون مدينة رام الله فترة الانتفاضة الثانية قام المركز بتوفير وجبات طعام للذين لم يستطيعوا الوصول إلى منازلهم، ونفّذ أنشطة ثقافية للتخفيف عنهم. ومن أجل التأكيد على مدى تواصل أبناء الشعب الفلسطيني احتضن المركز معارض ثقافية في غزة، وشارك في ورشات فنية مع فنانين من الداخل، وقام بعمل مهرجان من رام الله إلى الجولان ومن الجولان إلى رام الله. وللمركز أبعاد سياسية قائمة على تعزيز صورة الوطن من خلال تناول أعماله الفنية لقضايا الجدار واللجوء والنكبة والشهداء."[193] وذكرت مؤسسة لجان العمل الصحي بأنها تسهم في تعزيز صمود الفلسطينيين من خلال

[191] حبش، يوسف. "اتحاد لجان العمل الصحي." مسؤول العلاقات العامة. 2012/01.

[192] أي كل من مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب والمؤسسة الفلسطينية للتنمية والإقراض (فاتن) ومركز خليل السكاكيني ومركز الفن الشعبي وجمعية الشابات المسيحية ومركز بيسان للبحث والإنماء والإغاثة الزراعية وجمعية تنمية المرأة الريفية ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين واتحاد الشباب الفلسطيني والمركز الفلسطيني للإرشاد ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان ومنتدى العلماء الصغار.

[193] ترجمان، سهير. "مركز خليل السكاكيني الثقافي." المسؤول الإداري للمركز. 2011/10.

تقديمها الخدمات الصحية التي ترسخ صمود الفلسطينيين في أراضيهم وتمدهم بالقوة اللازمة للاستمرار في الصمود، وللمؤسسة مساهمة فاعلة في تعزيز صمود المتضررين من الجدار وتعزيز صمود أهل المقدس من خلال تقديم الخدمات الصحية كتقديم التطعيمات لشريحة واسعة من طلاب المدارس المقدسية، كما وتُركِّز المؤسسة على تعزيز الثقافة الوطنية والهوية الفلسطينية ضمن اللقاءات والمؤتمرات والحملات التي تقوم بها المؤسسة كحملات مناهضة التطبيع، ومقاومة الجدار، ومقاطعة دولة الاحتلال ومنتجاتها. وتقاوم مؤسسة لجان العمل الصحي ضد الاحتلال من خلال عضويتها في العديد من الائتلافات وشراكتها في المحافل الدولية، وضمن هذه المحافل والمؤتمرات تعرض المؤسسة الوضع الصحي للفلسطينيين تحت الاحتلال من خلال تقديم أوراق عمل خاصة بذلك، وبالتالي تنقل صورة للواقع الفلسطيني إلى الخارج وتنظم زيارات لوفود أجانب إلى مناطق فلسطينية تعاني من سياسات الاحتلال[194].

في حين طرحت الإغاثة الزراعية بأنها تقوم من الناحية السياسية بتعزيز صمود الفلسطينيين في أراضيهم،

فالصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو صراع على الأرض، ومهمة الإغاثة الحفاظ على الأرض من خلال استهداف الجمعية زراعة الأراضي الزراعية الفلسطينية استصلاحها بشكل عام. وتعطي الجمعية الأولوية لمناطق جيم، وللمناطق الزراعية الواقعة خلف جدار الفصل العنصري، والأراضي المحاذية للمستوطنات، والأراضي الواقعة على جوانب الطرق الالتفافية، والمناطق الجبلية البعيدة، وتعطي الجمعية أولوية للأراضي المهددة للمصادرة من قبل الاحتلال؛ كل ذلك يعزز صمود الشعب الفلسطيني في أراضيه. ويقوم الاحتلال الإسرائيلي –كنتيجة لقيام الإغاثة الزراعية باستصلاح بعض الأراضي المذكورة سابقاً– بمصادرة الآليات الزراعية المستخدمة في الزراعة وتوقيفها عن العمل، وتدمير ما تم انجازاه؛ وذلك مثلما حدث في سلفيت حيث تم التوفيق عن العمل في المنطقة. وقامت الإغاثة بقيادة النضال الوطني؛ وذلك من خلال إنشاء ورشات عمل حول الحق في الاستقلال وحقوق اللاجئين والمستوطنات وأثرها، وتنظيم حملات حول مقاطعة منتوجات المستوطنات، وحول تسجيل الأراضي، وسجلات الأضرار الناجمة عن بناء جدار الفصل العنصري، فشاركت الإغاثة الزراعية في الحملة الشعبية لمقاومة الجدار، وأنتجت الجمعية فيلم وثّق أثر الاحتلال على الحياة الفلسطينية، كما وأصدرت منشور بغرض كسب التأييد والمناصرة، وعملت مسيرات داخل القرى المتضررة من الجدار، وأجرت بحوث من اجل توثيق ممارسات الاحتلال وأنشطته المتعلقة بهدم البيوت. كل ذلك لعب دوره في تعزيز صمود الفلسطينيين، ومساعدة المزارعين الفلسطينيين في مواجهة سياسة الإسرائيلية الهادفة إلى الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية[195].

وكذلك الأمر بخصوص اتحاد الشباب الفلسطيني المساهم في تعزيز صمود الفلسطينيين "فالهاجس من مشاريع الاتحاد هو صمود الفلسطينيين، ومساعدة الشباب الفلسطيني ذكوراً وإناثاً في رسم السياسات العامة في البلد؛ فمن خلال المشاريع يقوم

---

[194] حبش، يوسف. "اتحاد لجان العمل الصحي." مسؤول العلاقات العامة. **2012/01**.

[195] علان، غسان. "الإغاثة الزراعية." مدير فرع الوسط في الإغاثة الزراعية.**2011/12**.

الاتحاد بإعطاء خيار وطني للشباب الفلسطيني بالمشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الفاعلة بدلاً من الانحراف بشرب المخدرات أو بالسرقة أو الاتجار بالجسد أو الجوسسة وخيانة القضية الفلسطينية. ويقاوم الاتحاد الاحتلال عبر قيامه بفضح ممارسات الاحتلال، وعبر المشاركة في الفعاليات الوطنية كالفعاليات ضد الجدار وضد الاستيطان وضد الاعتقالات."[196] وتساهم مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين في دعم صمود الفلسطينيين وذلك من خلال

> تنفيذ الأنشطة التي تساعد المواطن الفلسطيني في استصلاح أرضه، وتوفير المياه اللازمة لديه، وتثبيت حق المواطن الفلسطيني في أرضه، وتلبية حاجات سكان المناطق المهمشة بفعل الجدار والمستوطنات، والعمل على زيادة قدراتهم على الصمود. وتعتبر المجموعة أن المياه عنصر حيوي والحفاظ عليه وتطويره يصب في خانة الصمود والمصلحة الوطنية، وتساعد المجموعة في صنع القرار بواسطة المعلومات التي توفرها وتقدمها استناداً إلى نتائج أنشطة البحث والاستقصاء المنظم الذي تقوم به المجموعة لمناصرة قضية المياه الفلسطينية في الخارج، وتقوم المجموعة بفضح سياسات الاحتلال المختلفة وانتهاكاته لحقوق المياه الفلسطينية كبند أساسي على جدول الأعمال السياسي، وتؤكد على حقيقة أن سيادة الدولة الفلسطينية غير ممكنة من دون ماء. وتشارك المجموعة في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية في المياه في الخارج؛ وذلك عن طريق المشاركة في ورشات العمل والمؤتمرات الدولية، واستضافة الوفود والمجموعات السياحية التي تأتي من جميع أنحاء العالم لكشف الانتهاكات الإسرائيلية بخصوص حقوق المياه لدى الشعب الفلسطيني، ولحشد الدعم من المجتمع الدولي[197].

وتعزز مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي صمود الشعب الفلسطيني؛ "وقد نجحت المؤسسة في ذلك من خلال المشاريع التي تنفذها؛ فقد قامت بحملة "أبي اقرأ لي" وهذه الحملة تنقل الطفل الفلسطيني لجذوره الفلسطينية التي تعمق علاقته بأرضه وهويته وثقافته من خلال قيام أبيه بقراءة القصص الوطنية له، كما وتقوم المؤسسة بتوزيع إصداراتها في عدد من المعارض العالمية، وهذا يسهم في إيصال الصوت الفلسطيني إلى المحافل الدولية ويشكّل صمود للهوية الفلسطينية."[198] وكذلك الأمر بالنسبة للمركز الفلسطـــــيني للإرشاد الذي يعزّز صمود الفلسطينيين من خلال تركيزه على الجانب النفسي؛

> فالمركز يدرس نفسية الأسيرات بعد الأسر من أجل إعادة تكييفها مع المجتمع الفلسطيني، كما ويدرس نفسيات من اهدمت بيوتهم ويسهم في علاجها من أجل تقويتهم وبالتالي تعزيز صمودهم. ويشارك المركز بشكل مباشر في الأحداث السياسية والمسيرات والاعتصامات. بالإضافة

---

[196] البرغوثي، محرم. "اتحاد الشباب الفلسطيني." المدير العام لمؤسسة. **2011/12**.

[197] رابي، أيمن. "مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين." المدير التنفيذي للمجموعة. **2011/12**.

[198] الجمل، فاتن. "مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي." منسقة مشاريع. **2011/12**.

إلى دوره السياسي المتمثل بتنفيذ مجموعة من الحملات لفضح سياسات وإجراءات الاحتلال كونها المسبب الرئيسي لتدهور الصحة النفسية في فلسطين عامة من خلال دائرة الضغط والمناصرة، ومن هذه الحملات قام المركز أيضاً بحملة مناهضة جدار الفصل العنصري، وحملة مناهضة مخطط بلدية القدس الهيكلي من خلال تأسيس الائتلاف من أجل القدس الذي يضم حوالي **120** مؤسسة فلسطينية عاملة في مختلف المجالات في القدس، بالإضافة إلى مجموعة من الشخصيات الدينية والسياسية المقدسية؛ بهدف الاطلاع على ما احتواه المخطط الرئيسي لمدينة القدس الذي تنوي البلدية الإسرائيلية فرضه على أرض الواقع، رغم عدم شرعية نفوذها على الأراضي المحتلة[199].

واتضح من خلال المقابلات أنّ جميع المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة لا تسعى إلى خلق حالة تكيف وتطبيع ما بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي باستثناء مركز بانوراما والذي "يتواجد فيه وحدة "تطبيع" تسعى إلى تحقيق السلام مع إسرائيل، كما ويوجد لمركز بانوراما عطاء يقدم لمنتدى منظمات السلام الفلسطينية الإسرائيلية؛ فبانوراما عضو في هذا المنتدى."[200]

تسعى معظم المنظمات غير الحكومية المدروسة[201] إلى إحداث تغيير بخصوص السياسات والقوانين الدستورية –مع الإشارة إلى أنّ كل المحاولات تتم مع وقف التنفيذ بسبب عدم وجود مجلس تشريعي فلسطيني– وهذا يتوافق مع الشق الثاني من الفرضية الثالثة التي ترى بأن للمنظمات غير الحكومية مساهمة ودور في نقد وتعديل بعض القوانين والتشريعات الدستورية الفلسطينية. وضمن هذا السياق أسهم الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة في مجال استصدار السياسات والتشريعات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة؛ "فمن خلال الضغط على المجلس التشريعي نجح الاتحاد في سن قانون لحقوق المعاق سنة 1999، واستطاع الحصول على إقرار لائحة الإعفاءات الجمركية للسيارات الخاصة بالاستعمال الشخصي للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يرغبون في اقتناء سيارة ونسبة الإعفاء تُقدَّم حسب درجة الإعاقة، بالإضافة إلى إقرار لائحة الإعفاء لرسوم

---

[199] نسرين. "المركز الفلسطيني للإرشاد." منسقة الدائرة العلاجية. **2011/12**.

[200] محمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. **2011/10**.

[201] أي كل من: مركز بانوراما، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، وجمعية تنمية المرأة الريفية، والمؤسسة الفلسطينية للتنمية والإقراض (فاتن)، ومركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان، ومركز بيسان للبحث والإنماء، والمركز الفلسطيني للارشاد، والإغاثة الزراعية، والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، ومؤسسة لجان العمل الصحي، والاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، وجمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا–فلسطين، اتحاد الشباب الفلسطيني.

ترخيص الأبنية الخاصة بالسكن الشخصي للأشخاص ذوي الإعاقة."[202] وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسة الفلسطينية للتنمية والإقراض (فاتن) والتي "أسهمت في نقد بعض السياسات والقوانين الدستورية مثل قانون الضرائب وقانون العمل."[203]

ولعبت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية الدور في "تطوير القوانين والتشريعات الدستورية من أجل القضاء على كافة أشكال التمييز؛ حيث تقوم الجمعية بشن حملات باتجاه تغيير بعض القوانين؛ وذلك من خلال جمع تواقيع مؤيدة لتغيير قانون محدد، وعلى سبيل المثال نجحت الجمعية في تغيير أحكام القتل على خلفية الشرف؛ فجُمِعَ حوالي 25 ألف توقيع مؤيد لتغيير قانون القتل على خلفية ما يسمى "بالشرف،" ونجحت في ذلك، وتحاول الجمعية أيضاً العمل باتجاه تغيير قانون الميراث."[204] وكذلك الأمر بالنسبة لجمعية تنمية المرأة الريفية والتي

> واستمرت في النضال بشكل منفرد وبشكل جماعي من خلال المنتديات والائتلافات مع المؤسسات النسوية لسن قوانين وتشريعات منصفة وعصرية للمرأة الفلسطينية؛ حيث ما تزال المرأة تعاني من التمييز في الوظائف والأجور، ولم تتجاوز نسبة المرأة الفلسطينية العاملة 15% من حجم القوى العاملة بأجر، وما زالت ظاهرة تأنيث الفقر والبطالة تتجلى لدى الأسر التي ترأسها نساء، وما زالت المرأة تجد صعوبات في الوصول للموارد ومراكز صنع القرار. وكان للجمعية دور في إقامة أنشطة عدة تحمل طابع التأثير على القوانين المجحفة، فقد كان من أهم هذه الأنشطة قيام نساء الأندية النسوية بالتعاون مع جمعية تنمية المرأة الريفية بعدة اعتصامات ضد قتل النساء على خلفية ما يسمى "بالشرف،" والمطالبة بتعديل القوانين التي لا يوفر الحماية لمن يحتاجها، وتطالب الجمعية العمل على تنفيذ وتطبيق بنود اتفاقية "سيداو" للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة الفلسطينية[205].

ويطالب المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية بإجراء عدة تعديلات بخصوص الدستور، ويقوم بعدة محاولات من أجل ذلك؛ حيث "يطالب المركز بتعديل مواد في القانون الأساسي ذات علاقة بالنظام السياسي الفلسطيني، فالمادة رقم 5 تنص على ضرورة قيام نظام برلماني ديمقراطي ينتخب فيه الرئيس من الشعب، ولكن عند التحليل نرى أن هنالك تعارض في هذه

---

[202] عاصي، عبد الحميد. "الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة." رئيس مجلس الإدارة. 2011/12.

[203] سرور، محمد. "المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن." مدير فرع رام الله. 2011/11.

[204] شجاعية، نياز. "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية." المدير المالي والإداري للجمعية. 2011/10.

[205] أبو شريف، ريما. "تنمية المرأة الريفية." مديرة الأندية النسوية.2011/12.

المادة؛ فإحدى خصائص النظام الديمقراطي البرلماني أن ينتخب الرئيس من النظام التشريعي وليس من الشعب، وإذا جرى انتخاب الرئيس من الشعب يتحول النظام إلى مختلط وهذا يتعارض مع الفقرة الثانية عشرة من وثيقة إعلان الاستقلال."[206] وذكرت مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان بأنّ لها دوراً في تقديم التعديلات على مشاريع القوانين والتشريعات الدستورية

> وخاصة ذات العلاقة بالاعتقال وذلك من خلال حملات الضغط والمناصرة التي تقوم بها المؤسسة، ففي الحالة الفلسطينية تم إصدار بعض المراسيم الرئاسية بدلاً من إصدار أي قانون فلسطيني جديد أو تعديل قوانين قائمة وذلك بفعل تعطيل عمل المجلس التشريعي، وكان للضمير موقف معارض لأسلوب التشريع القائم لما فيه من تغييب لمبدأ الفصل بين السلطات ومس للنظام الديمقراطي الفلسطيني. وتوجهت المؤسسة بالشراكة مع التآلف الفلسطيني ضد عقوبة الإعدام خلال عام **2010** بمطالبة رئيس السلطة الفلسطينية بعدم المصادقة على قرارات الإعدام، وفعلاً لم يتم تنفيذ أي من العقوبات التي صدرت في الضفة الغربية؛ ولكن ذلك لا ينبع من التزام قانوني بعدم فرض هذه العقوبة بموجب القوانين الفلسطينية، وعلاوة على ذلك تقوم الضمير بالتواصل مع الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في الضغط الجماعي على صانعي القرار لوقف عقوبة الإعدام وإلغائها بشكل تام من القانون الفلسطيني[207].

كما ساهم وساهمت جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا–فلسطين في إصدار قوانين تتضمن حقوق مرضى الثلاسيميا لتلبية حاجاتهم؛ فقامت الجمعية "برفع مذكرة لمجلس الوزراء بخصوص حصول مرضى الثلاسيميا على نفس الحقوق التي يحصل عليها ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وخاصة فيما يتعلق بقانون التشغيل فتطالب الجمعية بحق تشغيل ما نسبته **5%** من مرضى الثلاسيميا في الوزارات والشركات. كما ونجحت الجمعية في استصدار قانون إلزامية الفحص الطبي قبل الزواج، فقد أصدر قاضي القضاة تعميماً لكافة المحاكم الشرعية بضرورة إجراء المقبلين على الزواج فحص الدم للتأكد من خلو أحد الخاطبَين من حمل مرض الثلاسيميا كشرط رئيسي للتمكن من عقد القران."[208] وبالتالي يمكن القول بأنّ الكثير من المنظمات المدروسة تلعب دوراً في إحداث تغيير بخصوص السياسات والقوانين الدستورية.

- **التوجهات الثقافية حول المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة:**

---

[206] عبد الجواد، إبراهيم. "المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية." منسق منطقة الوسط. **2011/12**.

[207] فرنسيس، سحر. "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان." مديرة المؤسسة. **2011/12**.

[208] أبو غوش، جهاد. "جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا." عضو هيئة إدارية (أمينة السر). **2011/01**.

تبيّن من خلال المقابلات أنّ هنالك العديد من التوجهات الثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة؛ حيث تقوم المنظمات غير الحكومية الجديدة بدور ثقافي يختلف من منظمة لأخرى، ومن الجدير الإشارة إلى أنّ معظم المنظمات المدروسة تركّز على مبادئ الحرية، والمساواة، والعدالة المنظمة للحقوق والواجبات[209].

ويتضح من المقابلات بأنّ المنظمات غير الحكومية الجديدة تحاول طرح وتعزيز قيم قد تتناسب مع واقع الثقافة الفلسطينية، وقد تسهم أحياناً في إفادة قطاعات من المجتمع الفلسطيني، وهذا يتعارض مع الفرضية الثانية التي تقترح بأنّ المنظمات غير الحكومية تقوم ببث مفاهيمها وأفكارها الثقافية التي لا تتناسب مع القيم والثقافة المحلية. وضمن هذا السياق طرح المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية بأنّ "البرامج التدريبية التي يقوم بها تركّز على مفهوم وثقافة السلام الحقيقي لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بناءاً على قرارات الشرعية الدولية ووثيقة الاستقلال، هذا بالإضافة إلى تركيزه على مساواة المرأة، والديمقراطية المشاركة، والحكم الرشيد."[210] وذكرت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بأنها تتطرق للعديد من القضايا "كالهيمنة الأبوية، وثقافة العنف، وتمكين المرأة، وقضايا العدالة الاجتماعية والمساواة حسب النوع الاجتماعي، وقضايا الديمقراطية وسيادة القانون، وحقوق الانسان، والتعاون والتشبيك، وتنمية ثقافة العمل الجماعي، ومفهوم بناء القدرات."[211] كما وأشارت جمعية الشابات المسيحية إلى قيامها ببث قضايا تتناسب مع الثقافة الفلسطينية "كتمكين المرأة، والمساواة، والعدالة، والسلام، والتسامح، والديمقراطية، واحترام حقوق الانسان وكرامته، وحرية التعبير، والعدالة الاجتماعية، والتعددية، والتنوع الثقافي، والحفاظ على البيئة."[212]

وكذلك الأمر بخصوص مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب والمركز الفلسطيني للإرشاد اللذين يركزان في برامجهما التدريبية على قضايا حرية التعبير عن الرأي، والديمقراطية، وحقوق الانسان، واحترام الأخر، واحترام وتقدير الذات، والعدالة

---

[209] تلك هي المبادئ ذاتها التي أكّد عليها روسو في العقد الاجتماعي المكوّن للمجتمع المدني (روسو، **1973**).

[210] عبد الجواد، إبراهيم. "المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية." منسق منطقة الوسط. **2011/12**.

[211] شجاعية، نياز. "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية." المدير المالي والإداري للجمعية. **2011/10**.

[212] حبش، رانيا. "جمعية الشابات المسيحية." المساعدة الإدارية للجمعية. **2011/11**.

الاجتماعية، والمساواة، والصحة النفسية، وهذه القضايا هي صلب عمل المركزين اللذين يعرفان الجمهور والفئات المستهدفة بحقوقهم وواجباتهم، ويبث المركزان هذه القضايا من خلال ورش العمل والتدريبات المختلفة والمخيمات الصيفية التي يعقدونها[213].

كما يبثُّ مركز الفن الشعبي قيم فنية ثقافية تركّز على "الرقص، والدبكة الشعبية، والدراما، والإيقاع، والتراث الفلسطيني. ويسهم المركز في حفظ التراث الفلسطيني من عملية الاندثار والضياع التي يتعرض لها بفعل محاولات الاحتلال الإسرائيلي لتشويه معالم الهوية الفلسطينية، وذلك بطمس التراث الفلسطيني وسرقته وتجييره لصالحه. وبالمقابل هناك تخوف من ضياع هذا التراث بفعل كبر سن الجيل القديم وتعرضه لنسيان هذا التراث أو للوفاة، هذا فضلاً عن التغيير الذي يجرى على نمط المناسبات الاجتماعية في المجتمع. وهنا يأتي دور المركز في الحفاظ على التراث الفلسطيني من خلال مهرجاناته."[214] أمّا اتحاد الشباب الفلسطيني فيركّز على:

> ربط الشباب بالموروث الثقافي الفلسطيني، ويتطرق إلى قيم المساعدة، والعونة، والعمل التطوعي، والتكافل الاجتماعي، والتماسك الأسري، وقضايا العنف، وحقوق المرأة وتحديداً حق الميراث، والديمقراطية، والحرية، والهوية الفلسطينية، والاعتماد على الذات، والثقة بالنفس، كما ويبث الاتحاد قيم المساواة، والمواطنة، واحترام الأخر، والحوار الاجتماعي، والمصالحة الاجتماعية، والسلم الاجتماعي الداخلي، والمحافظة على البيئة، وحماية التراث والآثار، وقضايا الجدار والاستيطان، ومصادرة الأراضي؛ وذلك من أجل التأثير في السياسة العامة وتداول السلطة. ومن الجدير الإشارة إلى أن معظم القيم التي يروجها الاتحاد هي قيم تتناسب مع عادات المجتمع الفلسطيني وتقاليده الموروثة. يحاول اتحاد الشباب الفلسطيني تعزيز الهوية الفلسطينية من خلال المشاريع المتعددة ومن ضمنها مشروع عمل آرمات لقرى محافظتي رام الله والقدس وقام الشباب بتثبيت هذه الآرمات الحاملة لأسماء القرى من أجل تعريف القرى الفلسطينية والذي يعتبر جزء من الهوية الفلسطينية. ويحاول الاتحاد تعزيز الهوية والانتماء الوطني لسكان فلسطين تلك الهوية التي حوربت وما زالت تحارب من قبل الاحتلال الإسرائيلي وسياسته المبنية على التجهيل وسلخ الشباب الفلسطيني عن موروثهم الثقافي[215].

---

[213] مقابلة مع كل من: الجعبة، سهير. "مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب." مديرة وحدة بناء القدرات. **2011/12**. و نسرين. "المركز الفلسطيني للإرشاد." منسقة الدائرة العلاجية. **2011/12**.

[214] فايز. "مركز الفن الشعبي." منسق مدرسة الرقص. **2011/11**.

[215] البرغوثي، محرم. "اتحاد الشباب الفلسطيني." المدير العام لمؤسسة. **2011/12**.

وتبثُّ مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين قضايا متعددة "كتلك المتعلقة بالمياه الفلسطينية ومواردها والسياق البيئي، وحقوق المياه، وضرورة المحافظة على المياه، والحفاظ على البيئة، وتتطرق إلى انتهاكات حقوق المياه من قبل الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى ترويجها لقضايا المساواة بين الجنسين، والديمقراطية، والحكم الرشيد، والمواطنة، وحقوق الانسان، والاعتماد على النفس، والثقة بالذات، وإدارة المشاريع. وتحاول المجموعة تعزيز الهوية الفلسطينية من خلال العمل على المحافظة على الأرض كونها جزء من الهوية الفلسطينية."[216]

وبذلك تركّز معظم المنظمات المدروسة على قضايا الديمقراطية، والحكم الصالح، وحقوق الانسان، وتمكين المرأة؛ تلك القضايا النابعة من المجتمعات الغربية، وهذا يتفق مع رأي بتراس بكون المنظمات غير الحكومية هي ناقلة تدخل لأفكار وسياسات وخطط الامبريالية إلى بلدان المحيط (بتراس، **1998**: **42**). وضمن هذا السياق يجدر الإشارة إلى أن هذه القيم التي تبثها المنظمات غير الحكومية الجديدة –ضمن مشاريعها المؤقتة– يحتاج بناؤها إلى وقت طويل الأمر الذي يؤدي إلى عدم ترسيخ القيم المبثوثة، وزوالها بانتهاء المشروع المنفَّذ من قِبَل المنظمة غير الحكومية الجديدة. كما ويجدر القول بأن هنالك قضايا أكثر أهمية بالنسبة للشعب الفلسطيني المنشغل بقضايا الاستقلال والتحرر من الاحتلال، علماً بأن ترسيخ قضايا الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الانسان وتمكين المرأة –حسب رأي جريرجيل– هي من دون شك خطوات هامة نحو بناء مجتمعات أفضل وأكثر عدلاً؛ إلا ان المنظمات غير الحكومية ومقرها في الخارج، لا يمكن أن تكون الوسيلة الرئيسية لبناء الديمقراطية الموضوعية في دول العالم الثالث **(Grugel, 2000: 104)**.

وتوصلت الدراسة إلى أنّ معظم المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة تقوم برفع منسوب الوعي لدى القطاعات المختلفة للمجتمع الفلسطيني؛ ذلك المرتبط بالوعي الديمقراطي، والوعي التنموي، والوعي المرتبط بقضايا حقوق الطفل، وبقضايا النوع الاجتماعي، والصحة النفسية، بالإضافة إلى الوعي المتعلق بالأمراض الوراثية، وبأهمية القراءة والتعليم؛ وفيما يلي التوضيح لذلك.

---

[216] رابي، أيمن. "مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين." المدير التنفيذي للمجموعة. **2011/12**.

تبيّنَ من خلال الدراسة أن المنظمات المدروسة والعاملة ضمن قطاع الديمقراطية وحقوق الإنسان تقوم برفع منسوب الوعي الديمقراطي؛ فقد طرحت مؤسسة الضمير بأنّها "ترفع منسوب الوعي حول قضية الأسرى الفلسطينيين وحقوقهم والانتهاكات التي يتعرضون لها؛ وذلك من خلال اللقاءات الجماهيرية والبرامج الإذاعية وحملات الضغط والمناصرة. وتسهم الضمير في رفع الوعي من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة للمحامين وخريجي المعاهد القانونية وتمكينهم من امتلاك الأدوات القانونية للدفاع عن الأسرى أمام المحاكم العسكرية. وتعزّز المؤسسة الوعي المجتمعي للحقوق المدنية والسياسية، وتفعّل دور الشابات والشباب في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ورفض كل أشكال الهيمنة السياسية والاعتقال السياسي."[217] كما وذكر مركز بانوراما بأنّه "يرفع منسوب الوعي لدى القطاعات المختلفة للمجتمع الفلسطيني وبخاصة الوعي الديمقراطي من خلال استخدام وسائل التوعية في التلفاز والإذاعة، بالإضافة إلى اللقاءات المباشرة في ورشات العمل والمؤتمرات. ويقوم المركز أيضاً بتثقيف وإعلام وتمكين اللاجئين الفلسطينيين بالحقوق والقرارات والمواقف والمبادرات والحلول المختلفة التي طرحت لحل قضية اللاجئين وإتاحة الفرصة لإسماع صوتهم وطرح آرائهم."[218] ويشبه ذلك عمل المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية والذي "يرفع درجة الوعي بخصوص كافة المواضيع ذات العلاقة بالتنمية السياسية؛ كالحوار الفلسطيني والمواطنة، والمفاهيم والممارسات حول السلام والديمقراطية، والديمقراطية المشاركة، وتمكين الشباب والمرأة، والسلام المتعلق بحل الصراعات الداخلية، والمساءلة القانونية."[219]

أمّا المنظمات المدروسة والعاملة ضمن قطاع الزراعة والتنمية فتقوم برفع منسوب الوعي التنموي، وضمن هذا السياق أشارت مؤسسة فاتن إلى "قيامها برفع منسوب الوعي لدى القطاعات المختلفة للمجتمع الفلسطيني وبخاصة الوعي التنموي من أجل القضاء على الفقر والبطالة في السوق الفلسطيني، وتوسّع المؤسسة مدى تفكير المستثمرين الفلسطينيين والراغبين في

---

[217] فرنسيس، سحر. "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان." مديرة المؤسسة. **2011/12**.

[218] محمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. **2011/10**.

[219] عبد الجواد، إبراهيم. "المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية." منسق منطقة الوسط. **2011/12**.

الدخول في سوق الاستثمار الفلسطيني من خلال الدورات التدريبية التي تعقدها."[220] وكذلك الأمر بالنسبة لجمعية الإغاثة الزراعية التي "ترفع مستوى الوعي التنموي لدى فئات الشباب والنساء والأطفال، كما وتسهم في توعية المزارعين حول الدور الاقتصادي للقطاع الزراعي، وحول الزراعة العضوية، والمكافحة المتكاملة للآفات، وإدارة المياه، وتربية النحل والحيوانات وغيرها من المواضيع ذات العلاقة بالزراعة."[221]

وكذلك الأمر بالنسبة للمنظمات المدروسة والعاملة ضمن قطاع المرأة والتي ترفع وعي فئات المجتمع بقضايا النوع الاجتماعي؛ "فتحاول جمعية تنمية المرأة الريفية العمل على رفع الوعي المجتمعي بين النساء والرجال؛ ليصبح المجتمع أكثر تحسساً لقضايا المرأة وحقوقها بشكل عام ومعاناة النساء المعنفات بشكل خاص، ولضمان عملية التغيير حول ما يُمارَس ضد النساء من عنف بكافة أشكاله. وقامت الجمعية بتوعية النساء في المناطق الريفية بسرطان الثدي وبضرورة المشاركة السياسية وخصوصاً في الانتخابات، وبضرورة حصول المرأة على حقها في الميراث والعمل والتعليم."[222] وتعمل جمعية المرأة العاملة الفلسطينية على "رفع وعي المجتمع بقضايا النوع الاجتماعي، وتثقيفه بثقافة مضادة لثقافة العنف، كما وتقوم بتثقيف المرأة في المجال القانوني؛ كتثقيفها في قانون الميراث، وقانون الأسرة، وتوعيتها لحقوقها السياسية والاجتماعية، وحقوقها النقابية في ميدان العمل."[223] وتحاول جمعية الشابات المسيحية العمل على "رفع منسوب الوعي لدى القطاعات المختلفة من المجتمع الفلسطيني، فتوعي المرأة بحقوقها وتوعي الشباب الفلسطيني فتعمل على تطوير شباب قياديين ودمجهم بالمجتمع؛ وذلك من خلال عقد دورات قيادية للشباب. وعلى صعيد الأطفال تقوم الجمعية بتوعيتهم من أجل تمكينهم من التعبير عن حاجاتهم وتعتمد على المخيمات الصيفية الترفيهية كطريقة لتوعية الأطفال حول حقوقهم وقضايا المحافظة على نظافة البيئة."[224]

---

[220] سرور، محمد. "المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن." مدير فرع رام الله. **2011/11**.

[221] علان، غسان. "الإغاثة الزراعية." مدير فرع الوسط في الإغاثة الزراعية.**2011/12**.

[222] أبو شريف، ريما. "تنمية المرأة الريفية." مديرة الأندية النسوية.**2011/12**.

[223] شجاعية، نياز. "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية." المدير المالي والإداري للجمعية. **2011/10**.

[224] حبش، رانيا. "جمعية الشابات المسيحية." المساعدة الإدارية للجمعية. **2011/11**.

بينما تقوم المنظمات المدروسة والعاملة ضمن قطاع التعليم والأطفال برفع منسوب الوعي بحقوق الطفل وبأهمية القراءة والتعليم؛ حيث ترفع مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي "منسوب الوعي بأهمية القراءة والتعليم؛ فمن خلال أنشطة المؤسسة يتم التطرق إلى التوعية بخصوص النوع الاجتماعي وحقوق الطفل والقضاء على العنف، وبالإضافة إلى ذلك يتم رفع منسوب الوعي حول الهوية والقضية الفلسطينية والتاريخ الفلسطيني؛ وذلك من خلال ورشات العمل والتدريبات ونقاشات الكتب والإصدارات التي تصدرها المؤسسة."[225] ويرفع منتدى العلماء الصغار "مستوى وعي الأطفال بالمعرفة وبالثقافة العلمية والتكنولوجية وبالتفكير والإبداع؛ وذلك من خلال البرامج المقدمة للطفل سواء أكان لها علاقة بتنمية التفكير أو التفكير الإبداعي أو التفكير الخلاق."[226]

وعلاوةً على ذلك يقوم اتحاد الشباب الفلسطيني العامل ضمن القطاع الشبابي "برفع منسوب الوعي بين قطاعات الشعب الفلسطيني؛ فالاتحاد أداة للتوعية الاجتماعية، وهو جسر يربط الشباب بمجتمعهم، ويعمّق قيم الترابط الاجتماعي، ومن خلال المخيمات الصيفية يلعب الاتحاد دوراً في التوعية، وبخاصة التوعية بضرورة إتاحة الفرصة للفتيات على قدر المساواة مع الفتيان، ويساهم الاتحاد في رفع منسوب الوعي من خلال ورش العمل، والبرامج الثقافية، والنشاطات المختلفة التي تشجع التعليم والثقافة والانتماء."[227]

وكذلك الأمر بالنسبة للمنظمات المدروسة والعاملة ضمن قطاع الفن والثقافة؛ حيث يرتقي كل من مركز خليل السكاكيني الثقافي ومركز الفن الشعبي بوعي الشباب الفلسطيني، ويرفع درجة وعي المجتمع بقضايا حقوق الطفل، وبقضايا المادة الفنية الثقافية والفنون الإبداعية، ويعزز كلا المركزين الوعي بالهوية الفلسطينية[228]. كما "ويوعّي مركز خليل السكاكيني الثقافي الشباب الفلسطيني من خلال عمل نقاشات يعبّر فيها الشباب الفلسطيني عن مشاعرهم خلال عرض كتاباتهم في أي أمسية

---

[225] الجمل، فاتن. "مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي." منسقة مشاريع. **2011/12**.

[226] سباعنة، محمد. "منتدى العلماء الصغار." مدير المؤسسة. **2012/01**.

[227] البرغوثي، محرم. "اتحاد الشباب الفلسطيني." المدير العام لمؤسسة. **2011/12**.

[228] مقابلة مع كل من: فايز. "مركز الفن الشعبي." منسق مدرسة الرقص. **2011/11**. وترجمان، سهير. "مركز خليل السكاكيني الثقافي." المسؤول الإداري للمركز. **2011/10**.

أدبية. ويقوم المركز بتقديم معلومات بطريقة فنية بخصوص الكيان الفلسطيني، والحدود الفلسطينية المرسومة على الخارطة، وحق العودة؛ فعلى سبيل المثال يتم حفر رمز مفتاح العودة وخارطة فلسطين بالنحاس أو بالفخار."[229]

وفيما يتعلق بالمنظمات المدروسة والعاملة ضمن القطاع المجتمعي فيجدر الإشارة إلى أنها تقوم بالتوعية حول قضايا الصحة النفسية؛ حيث "يرفع المركز الفلسطيني للارشاد منسوب الوعي لدى القطاعات المختلفة داخل المجتمع الفلسطيني وخصوصاً الوعي حول الصحة النفسية؛ وذلك من خلال التدريبات والأعمال التطوعية وورشات العمل والنشرات التي يصدرها المركز، وعلاوة على ذلك يقوم المركز ببناء قدرات المؤسسات والأفراد بخصوص الصحة النفسية؛ حيث يعمل المركز على تطوير قدرات وأداء المؤسسات والأخصائيين العاملين في مجال الصحة النفسية والطلبة الجامعيين والخريجين الجدد من الجامعات الفلسطينية."[230] وكذلك الأمر بالنسبة لمركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب الذي يرفع

> منسوب الوعي لدى القطاعات المختلفة داخل المجتمع الفلسطيني وخصوصاً الوعي حول الصحة النفسية وحول مواضيع العنف والتعذيب من خلال التعاون مع المؤسسات الرسمية كالمدارس والجامعات ومن خلال إصدار المجلات الدورية والكتيبات التي تحتوي على مواد توعوية توزع على المؤسسات والأفراد لنشر التوعية وخلق قاعدة إعلامية مناهضة للتعذيب. ويركز المركز على توعية ضحايا التعذيب والعنف المنظم بحقوقهم وواجباتهم. وفيما يتعلق بموضوع الوصمة الاجتماعية يقوم المركز بتوعية الجمهور الفلسطيني حول الصحة النفسية والمرض النفسي فالكثير يربط المرض النفسي بالجنون. كل هذا يؤدي إلى رفع منسوب الوعي لدى الجمهور الفلسطيني ويخلق ثقافة مجتمعية تحترم حقوق الانسان[231].

وترفع المنظمات المدروسة والعاملة ضمن قطاع البيئة والأبحاث منسوب الوعي لدى القطاعات المختلفة داخل المجتمع الفلسطيني وبخاصة الوعي التنموي. "فيعرف مركز بيسان للبحث والإنماء الجمهور الفلسطيني بحقوقه ليكون عنصراً فعالاً في التغيير نحو الأفضل ونقد السياسات، ويعتمد في التوعية على بناء القدرات، ونشر التقارير والكتب والدراسات، وعقد ورشات

---

[229] ترجمان، سهير. "مركز خليل السكاكيني الثقافي." المسؤول الإداري للمركز. **2011/10**.

[230] نسرين. "المركز الفلسطيني للإرشاد." منسقة الدائرة العلاجية. **2011/12**.

[231] الجعبة، سهير. "مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب." مديرة وحدة بناء القدرات. **2011/12**.

العمل والمؤتمرات، والإعلام الشعبي الواسع."[232] وبالنسبة لمجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين "فتساهم بدرجة كبيرة في رفع منسوب الوعي بقضية المياه، وضرورة الحفاظ عليها، وعلى البيئة الفلسطينية بين مختلف القطاعات كالنساء والمزارعين والطلاب والفقراء. وتوعي هذه الفئات بانتهاكات حقوقهم في المياه من قبل الاحتلال الإسرائيلي."[233]

أمّا المنظمات المدروسة والعاملة ضمن القطاع الصحي فتقوم برفع منسوب الوعي الصحي والوعي بالأمراض الوراثية؛ حيث ترفع جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا "منسوب الوعي الطلابي والمجتمعي بأمراض الدم الوراثية بشكل عام وبمرض الثلاسيميا بشكل خاص؛ وذلك من أجل المساهمة في الوقاية من المرض ومكافحته، فللجمعية برنامج كامل حول التوعية بمرض الثلاسيميا، ومن أجل تحقيق هذا البرنامج تقوم الجمعية بعقد عدة ندوات تدريبية في مديريات التربية والتعليم حول مهارات التعامل مع مرضى الثلاسيميا في المدارس، بالإضافة إلى قيام الجمعية بحملات التوعية حول أهمية الفحص الطبي قبل الزواج لتفادي ولادة أطفال مرضى بالثلاسيميا."[234] في حين يسعى الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة إلى "رفع مستوى وعي ذوي الإعاقة بحقوقهم، ورفع مستوى وعي المجتمع المحلي بحقوق ذوي الإعاقة؛ من خلال برامج التوعية والتثقيف والإرشاد ومن خلال ورش العمل التي يجريها الاتحاد."[235] وكذلك الأمر بخصوص مؤسسة لجان العمل الصحي

> والتي ترفع منسوب الوعي لدى المجتمع الفلسطيني كافة من خلال تعاملها مع مختلف الشرائح، ومن الجدير الإشارة إلى أنّ خدمات التوعية الصحية والتثقيفية تتسلل إلى مختلف البرامج التي تنفذها المؤسسة، وبذلك تجري عملية التوعية بالحقوق الصحية والتنموية الشاملة، بالإضافة إلى التوعية بحقوق المرأة من خلال عقد ورش العمل والدورات تدريبية مختلفة. وعن طريق التوعية والخدمات الصحية تحاول المؤسسة خلق نماذج صحية وتنموية فاعلة لخدمة المجتمع وحقوق المجتمع الفلسطيني مع إشراك الفئات المهمشة، وترفع المؤسسة نسبة الوعي في تعزيز الهوية

---

[232] جابر، فراس. "مركز بيسان للبحوث والإنماء." مدير دائرة الأبحاث. **2011/12**.

[233] رابي، أيمن. "مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين." المدير التنفيذي للمجموعة. **2011/12**.

[234] أبو غوش، جهاد. "جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا." عضو هيئة إدارية (أمينة السر). **2011/01**.

[235] عاصي، عبد الحميد. "الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة." رئيس مجلس الإدارة. **2011/12**.

الفلسطينية من خلال قيام المؤسسة بتوصيل رسالة إلى المجتمع الدولي عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وتعزز المؤسسة الهوية الفلسطينية برفضها التطبيع، وبمقاطعة المنتجات الإسرائيلية[236].

كما وتسهم كثير من المنظمات غير الحكومية المدروسة –بحسب قول مدرائها وموظفيها– في ترسيخ ثقافة العمل التطوعي[237]؛ ففي بانوراما مثلاً "تمّ الاتفاق على أطر تعاونية تقوم على أساسها المشاريع، فعلى سبيل المثال جرى الاعتماد على متطوعين لاستصلاح أراضي زراعية كانت معرضة للمصادرة، كما تمّ أيضاً الاعتماد على متطوعين في جمع بيانات استمارات الدراسات، وفي التحضير لورشات العمل وتعميم والبوسترات."[238] وكذلك الأمر بالنسبة لمؤسسة لجان العمل الصحي "التي تعمل بروح العمل التطوعي؛ حيث تتواجد داخل مراكز وعيادات المؤسسة مجموعات شبابية تعمل بشكل تطوعي."[239] وطرحت جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا–فلسطين بأنها:

> ترسّخ العمل التطوعي فأحد سياسات عمل الجمعية هو العمل التطوعي، كما أن الكوادر الإدارية واللجان الفرعية للجمعية تعمل بشكل تطوعي. وعند تنفيذ برامج ومشاريع وأنشطة الجمعية يتم الاعتماد بشكل كبير على العمل التطوعي؛ من أجل نجاح البرنامج والمشاريع والأنشطة سواء أكانت ورشات عمل أم مؤتمرات أم ندوات أم أيام مفتوحة أم حفلات. وهنالك مشاريع تقوم الجمعية بتنفيذها اعتماداً على التطوع مثل مشروع مجموعة "صديق لكل مريض" وذلك بالتنسيق مع عمادة شؤون الطلبة في جامعة بيرزيت، ويعمل هذا المشروع على رفع الوعي الطلابي والمجتمعي بمرض الثلاسيميا بشكل خاص، ويسعى إلى دمج مرضى الثلاسيميا بالمجتمع المحلي، وتتلخص أدوات المجموعة بتطوير برنامج رعاية اجتماعية ونفسية تطوعي للمصابين بمرض الثلاسيميا؛ عبر إيجاد صداقات دائمة ما بين المريض وطلاب الجامعة بهدف توفير ودعم نفسي لهم. ومن الجدير الإشارة إلى أن طلاب الجامعة شاركوا بتنفيذ المشروع بشكل تطوعي[240].

---

[236] حبش، يوسف. "اتحاد لجان العمل الصحي." مسؤول العلاقات العامة. **2012/01**.

[237] مركز بانوراما، والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، وجمعية تنمية المرأة الريفية، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، وجمعية الشابات المسيحية، ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، وجمعية الإغاثة الزراعية، ومركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، والمركز الفلسطيني للإرشاد، والاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، وجمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا–فلسطين، ومؤسسة لجان العمل الصحي، ومؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، واتحاد الشباب الفلسطيني.

[238] محمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. **2011/10**.

[239] حبش، يوسف. "اتحاد لجان العمل الصحي." مسؤول العلاقات العامة. **2012/01**.

[240] أبو غوش، جهاد. "جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا." عضو هيئة إدارية (أمينة السر). **2011/01**.

كما وذكرت جمعية الإغاثة الزراعية بأنّها "تبنّ ثقافة العمل التطوعي؛ حيث أنشئت الجمعية منذ البداية كأطر تطوعية، واستمرت بترسيخ العمل التطوعي في مشاريعها؛ فجميع مشاريع الجمعية تعتمد على العمل التطوعي من أجل انجازها."[241] وعلاوةً على ذلك ترسِّخ مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي ثقافة العمل التطوعي حيث "يوجد ثلاثة فرق شبابية تابعة للمؤسسة وتضم بداخلها شباب متطوعين، وهذه الفرق هي يراعات وسرب وأصوات من فلسطين. وتقوم هذه الفرق بالأعمال التطوعية عبر الفعاليات المتمثلة بالأنشطة ذات الصلة بالتعبير والدراما والمسرحيات والغناء والقراءات شعرية، وأعمال التنظيف وزراعة الأشجار، بالإضافة إلى زيارة العديد من القرى الفلسطينية."[242] وكذلك الأمر بالنسبة لاتحاد الشباب الفلسطيني الذي يرسخ ثقافة العمل التطوعي؛

> فهنالك برنامج كامل حول العمل التطوعي، ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز روح التطوع لدى الشباب، وتطوير القدرات الإدارية والمهنية لهم، وتشكيل حملات ضغط ومناصرة للتأثير على السياسات الوطنية، من خلال القيام بتنظيم وتنفيذ مجموعة من الأنشطة التطوعية مثل حملات نظافة، وجمع القصص والحكاية الشعبية، وحملات التشجير، حملات الترميم، وحملات عمل تطوعي لمساعدة المزارعين في جني محاصيلهم مثل قطف الزيتون، والمشاركة في حملات وطنية لتوعية الشباب في قضاياهم الخاصة بهم، بالإضافة إلى المشاركة في مخيمات العمل التطوعي على المستوى المحلي والدولي وتتضمن هذه المخيمات القيام بأعمال تطوعية، وبرامج تعريفية على الوطن، وبرامج توعية للشباب حول الجدار ومصادرة الأراضي والهوية الوطنية والمواطنة وأهمية العمل التطوعي[243].

وتبيّنَ من خلال المقابلات أنّ معظم المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة لربما تحاول نشر المعرفة والمعلومات في المجتمع الفلسطيني من خلال الإصدارات والكتب التي تصدرها وتنشرها[244]. فقد طرح مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب بأنه "ينتج بحوث تهدف إلى توفير معلومات علمية في مجالات الصحة النفسية والمجتمعية وحقوق الانسان. وتقسم هذه البحوث إلى

---

[241] علان، غسان. "الإغاثة الزراعية." مدير فرع الوسط في الإغاثة الزراعية.**2011/12**.

[242] الجمل، فاتن. "مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي." منسقة مشاريع. **2011/12**.

[243] البرغوثي، محرم. "اتحاد الشباب الفلسطيني." المدير العام لمؤسسة. **2011/12**.

[244] مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، ومركز بيسان للبحث والإنماء، ومؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، ومركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، والمركز الفلسطيني للإرشاد، ومركز الفن الشعبي، ومركز بانوراما، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان، والإغاثة الزراعية، ومؤسسة لجان العمل الصحي، والاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، واتحاد الشباب الفلسطيني.

البحوث العامة الكبيرة (الكمية والكيفية)، والبحوث التجريبية والإكلينيكية، والبحوث القائمة على رصد ومراقبة ودراسة أثر البرامج والخدمات المقدمة للفئة المستهدفة من المجتمع الفلسطيني بهدف معرفة مستوى تأثيرها عليهم، ويُصدِر المركز العديد من الكتيبات مثل كتيب "حقوق المحتجزين" وكتيب "المرشد الوطني لمناهضة التعذيب" وكتيب "آليات التدخل وقت الأزمات."[245] وذكر مركز بيسان للبحث والإنماء بأنّه

> يوثّق بعض النماذج التنموية مثل قيامه بتوثيق تجربة العصيان المدني في بيت ساحور. ويصدر المركز أيضاً أبحاث ودراسات وتقارير من أجل مناصرة الفقراء والمحتاجين ومن أجل نقد السياسات الليبرالية وضرب المفاهيم الليبرالية والرأسمالية التي تهدف إلى زيادة فقر الناس وتهميشهم. فالأبحاث التي ينتجها المركز هي أبحاث تطبيقية تقسم إلى قسمين: القسم الأول يهدف إلى إنتاج معرفة علمية حول القضايا التنموية وتقديم نوع من الإسهامات بخصوص التنمية وهذا النوع من المعرفة موجه للجميع، والقسم الأخر يتركز حول نقد السياسات والخطابات التنموية كخطاب السلطة التنموي والهدف من ذلك تقويض نموذج اقتصادي سلبي من أجل التغيير الاجتماعي. فالمعرفة المقدَّمة للجمهور الفلسطيني من المركز هي عبارة عن معلومات على المستوى التنموي والاجتماعي، بالإضافة إلى كونها معلومات مُقدَّمة على مستوى السياسات، وعندما تصل هذه المعرفة إلى الجمهور الفلسطيني يتعرف الجمهور على حقوقه ويكون جزء من التغيير[246].

ويصدر مركز الفن الشعبي العديد من الإصدارات "كإصدار أسطوانة "تمر وحنة" وأسطوانة "الآلات الموسيقية التقليدية الفلسطينية،" بالإضافة إلى إصدار دليل استدامة المؤسسات الشبابية، "وكتاب فن تحت الحصار،" والقصة الشعبية "نص نصيص." ويقوم المركز بجمع وأرشفة وتوثيق الموسيقى والأغنية التقليدية الفلسطينية؛ من أجل الحفاظ عليها وتمكين الأفراد والمؤسسات الثقافية المختلفة – كالجامعات، والمعاهد، ومراكز الأبحاث، والفرق الفنية المختلفة– من استخدام هذه المادة في الدراسة والإفادة منها، لأغراض البحث في مجال الفلكلور والثقافة الفلسطينية."[247] وضمن هذا السياق أشار اتحاد الشباب الفلسطيني إلى

> محاولته جاهداً العمل على نشر المعرفة والمعلومات ذات العلاقة بتاريخ القضية الفلسطينية والرواية الفلسطينية، وذلك من خلال إصداره العديد من الكتيبات والنشرات، ومن خلال إنتاجه الأفلام المعبرة عن ذلك؛ فقد أصدر الاتحاد فيلم "حجارة الوادي" وللفيلم علاقة بالمناضلين القدامى أيام الاستعمار الانجليزي، ويهدف الفيلم إلى اطلاع الشباب على القيم الوطنية والاجتماعية للفلسطينيين في الأيام

---

[245] الجعبة، سهير. "مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب." مديرة وحدة بناء القدرات. **2011/12**.

[246] جابر، فراس. "مركز بيسان للبحوث والإنماء." مدير دائرة الأبحاث. **2011/12**.

[247] فايز. "مركز الفن الشعبي." منسق مدرسة الرقص. **2011/11**.

الماضية. وأنتج الاتحاد فيلم "البيدر" ويعرّف هذا الفيلم الشباب الفلسطيني على موسم الحصاد وعادة العونة وعلى التضامن والتكافل الاجتماعي. ويعمل الاتحاد بالشراكة مع مركز بيسان للبحث والإنماء على إنتاج فيلم عن الحركة الجماهيرية في السبعينيات والثمانينيات. وفي مقر الاتحاد وفروعه مكتبات مزودة بالكتب والأجهزة الحديثة. وللاتحاد برنامج إعلامي إذاعي يسمى بإذاعة شباب (**FM**) وتبث هذه الإذاعة من بلدة بيرزيت[248].

وتنشر جمعية تنمية المرأة الريفية بعض المنشورات مثل: "طرق حفظ وتصنيع الأغذية،" "وإحنا وين،" "ودليل تدريبي مشروع تأهيل قيادات وطنية في الريف الفلسطيني،" "ومشروع دعم الأندية النسوية في محافظة بيت لحم في تخطيط وتنفيذ أنشطة ذات بعد اجتماعي وتنموي."[249] وكذلك الأمر بالنسبة لمؤسسة تامر للتعليم المجتمعي التي

تُشجِّع القراءة، وتعمل على نشر المعرفة في المجتمع الفلسطيني. فقد أصدرت وحدة النشر التابعة للمؤسسة **19** كتاباً خلال العام **2010**، تنوعت بين القصص المصورة للأطفال وروايات وقصص لليافعين مثل: كتابي الأول **2010**، وطيف **2010**، العمة زيون وشجرة الزيتون، عمر وهاها، تعال العب معي، الزير في البير، أحلام الفتى النحيل، أغنية البئر، هيطلية، آخر الأبواب الموصدة، أطفال قوس المطر، موسى خان، فتى البيانو، الترمال. كما عملت على ترجمة عدد من الأعمال الأدبية من لغات عديدة إلى اللغة العربية مثل: الثعلب أبو البطات، الدب والقط، العفريت الناقص والجميلة شاربا، برزخ، ذئب الرمال. نفذت وأصدرت مؤسسة تامر سبعة أبحاث متعلقة بأدب الأطفال خلال العام **2010**، وتعكس هذه الأبحاث التوجهات الفلسطينية في أدب الأطفال وعادات القراءة لدى أفراد المجتمع الفلسطيني. كما وتساهم هذه الأبحاث في خلق حراك ثقافي اجتماعي من خلال تعريف الفئات المستهدفة حول القراءة ومساعدتهم في تحديد احتياجاتهم ورغباتهم من أجل تنفيذها، وتسهم أيضاً في تحريك عجلة النقد الفلسطيني للإنتاج الثقافي الخاص بالطفل وتستقطب الباحثين للتخصص في هذا المجال. وقد تعاونت المؤسسة مع مجموعة من المختصين في الأبحاث التطبيقية لتنفيذ الأبحاث، وهذه الأبحاث هي: "عادات القراءة والمطالعة عند الأطفال،" "وصناعة الكتاب في فلسطين،" "وكتابات أطفال فلسطين،" "وببلوغرافيا أدب الأطفال،" "وصور الطفل الفلسطيني في أدب الأطفال،" "وواقع أدب الأطفال في فلسطين،" "وصورة الطفل الفلسطيني في رسومات الكتب الفلسطينية."[250]

كما طرحت مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان قيامها "بنشر معلومات حول الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال السلطة الفلسطينية. وتمكّنت المؤسسة من تجنيد رأي عالمي لمساءلة إسرائيل ومحاسبتها من خلال

---

[248] البرغوثي، محرم. "اتحاد الشباب الفلسطيني." المدير العام لمؤسسة. **2011/12**.

[249] أبو شريف، ريما. "تنمية المرأة الريفية." مديرة الأندية النسوية.**2011/12**.

[250] الجمل، فاتن. "مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي." منسقة مشاريع. **2011/12**.

إعداد التقارير المتخصصة حول الانتهاكات ضد الأسرى، كما ونشرت تقارير وأوراق منها ورقة حول "حق الأسرى الأطفال في التعليم" وورقة حول "حقوق المعتقلين في الإداريين في ظل القانون الدولي، واقع السجون الإسرائيلية،" وورقة حول: "انتهاك حقوق المعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية بين القانون والممارسة."[251]

وبذلك تناول هذا القسم من الورقة البحثية وصف وتحليل للمقابلات المعمقة التي تم إجراؤها مع مسؤولين وموظفين يعملون ضمن المنظمات غير الحكومية الجديدة التي جرى اختيارها من شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية. كما وجرى توضيح أهم التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة والعاملة في السياق الفلسطيني بعد الانتفاضة الثانية. وفي الفصل اللاحق والأخير من الدراسة سيتم استخلاص وعرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الخامس:

[251] فرنسيس، سحر. "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان." مديرة المؤسسة. 12/2011.

نتائج الدراسة

يحتوي هذا القسم الأخير من الدراسة على الاستنتاجات الرئيسية للدراسة؛ فثمة العديد من النتائج التي تم التوصل إليها بخصوص المنظمات غير الحكومية الجديدة التي جرت عملية دراستها، وضمن هذا القسم سيتم عرض هذه النتائج بشكل سريع، وفيما يلي التوضيح لذلك.

تبيّنَ من خلال الدراسة المعمقة لحوالي عشرين منظمة غير حكومية جديدة أنّ المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة تختلف في كيفية تأسيسها؛ فقد نشأ ما يقارب النصف من هذه المنظمات منذ بداية ظهورها إلى حيز الوجود كمنظمات أهلية. بينما تعود جذور البعض من المنظمات إلى أطر وأحزاب تنظيمية سياسية كمركز بانوراما، والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، واتحاد الشباب الفلسطيني. وترجع أصول البعض الآخر من المنظمات غير الحكومية المدروسة إلى الحركات الاجتماعية كجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، ومركز بيسان للبحث والإنماء، وجمعية الإغاثة الزراعية. وتعود جذور بعض المنظمات غير الحكومية المدروسة إلى مؤسسات خاصة مثل المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن) أو إلى مؤسسات عالمية كجمعية الشابات المسيحية وجمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا، وعلاوةً على ذلك انبثقت بعض المنظمات غير الحكومية الجديدة

والمدروسة من منظمات غير حكومية سابقة كانت بالأصل جزء منها كجمعية تنمية المرأة الريفية التي انبثقت من جمعية الإغاثة الزراعية.

وأوضحت الدراسة أن هنالك علاقة ما بين المنظمات المدروسة والسلطة، فمعظم المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة ترتبط بعلاقة تعاون مع السلطة ووزاراتها، وبعض المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة ترتبط بعلاقة تنافس مع السلطة كمركز بانوراما، ومركز بيسان للبحث والإنماء، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

وبخصوص المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة وعلاقتها بالمنظمات غير الحكومية الأخرى توصلت الدراسة إلى أنّ هذه العلاقة تختلف من منظمة لأخرى؛ فقد تكون العلاقة ما بين المنظمات غير الحكومية الجديدة علاقة تعاون وتنسيق، وهذا هو حال معظم المنظمات المدروسة. وقد تكون العلاقة مبنية على التنافس؛ فبعضاً من المنظمات غير الحكومية الجديدة تتنافس مع غيرها من المنظمات غير الحكومية الأخرى سواء أكان التنافس اقتصادياً على التمويل أم أيديولوجياً على أداء الأنشطة واستهداف فئات أكثر من الجمهور الفلسطيني.

وتبيّن أن جميع المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة قد تعتمد في مواردها على التمويل الذاتي أو المساعدات العينية أو المساعدات النقدية مع الإشارة إلى أنّ الاعتماد المالي الأكبر لمعظم المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة لربّما يرتكز أساساً على المساعدات النقدية الخارجية. كما أنّ آلية تمويل معظم المنظمات غير الحكومية الجديدة تستند على قيام الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي أو أي جهة ممولة أخرى بإنزال قائمة من المشاريع التي تريد تنفيذها مع إيضاح شروط الجهة الممولة وأجندتها، ومن ثمّ تقوم المنظمات غير الحكومية المختلفة بإرسال مقترحات لمشاريع ترغب في تنفيذها على أرض الواقع، وبعد الموافقة عليه من قبل الممول، يرسل الممول التمويل الخاص للمشروع، ثم يتم تنفيذ المشروع الذي سيتوافق في النهاية مع أجندة الممول واتجاهاته نحو الحقول التي يرغب في العمل ضمنها.

ومن ناحية تأثير التمويل الخارجي على أنشطة المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة فقد توصلت الدراسة إلى أنّ هنالك نوعان من المنظمات غير الحكومية الجديدة؛ النوع الأول يشتمل على المنظمات المُتأثّرة بالتمويل الخارجي، والتي فيها يؤثر

التمويل الخارجي على أنشطة المنظمة ويحدد طريقة الصرف، حيث يتحكم المموِّل بالمشاريع وببعض المنظمات غير الحكومية الجديدة؛ فإذا لم تُموَّل المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة من قبل المصادر الخارجية تنتهي مشاريعها وتضعف المنظمات. أمّا النوع الآخر من المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة فيشتمل على المنظمات التي أشارت بأنها لا تتأثّر بالتمويل الخارجي، وتمتلك حرية القرار بشأن تنفيذ البرامج الملبية لاحتياجات البلد.

وعلاوة على ذلك بيّنت الدراسة بأن الديمقراطية الداخلية للمنظمات غير الحكومية تختلف من منظمة لأخرى؛ ففيما يتعلق بمؤشر طريقة اختيار أعضاء المجلس الإداري اتضح أنّ جميع المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة يُنتخَب فيها المجلس الإداري؛ باستثناء مؤسسة فاتن والتي يتم اختيار المجلس الإداري فيها بواسطة التعيين. وبالنسبة لمؤشر الاهتمام بالتمثيل على أساس النوع الاجتماعي في مجلس الإدارة تبيّن أن معظم المنظمات المدروسة تهتم بالتمثيل حسب النوع الاجتماعي في مجلس إدارة المنظمات المدروسة. وبخصوص مؤشر طبيعة العلاقة بين العاملين داخل المنظمات المدروسة فيمكن القول بأنّ هنالك تواصل وتشاور بين معظم العاملين في برامج ومشاريع المنظمات المدروسة؛ إلا أنّه من الجدير الإشارة إلى وجود نوع من التحسس بخصوص عملية صنع القرار –حسب طبيعة القرار– في بعض المنظمات. وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة ما بين العاملين داخل المنظمات المدروسة والفئات المستهدفة فيمكن القول بأنّ الفئة المستهدفة قد تكون متلقية وتقوم بالتنفيذ فقط، وقد تشترك هذه الفئات المستهدفة في تحديد احتياجاتها. والذي يحدّد ذلك هو التمويل، وطبيعة الفئات المستهدفة، والبرنامج أو النشاط الذي تقوم به المنظمة غير الحكومية الجديدة، ومن الجدير الإشارة ضمن هذا السياق إلى أنّ هنالك اتصال مباشر ما بين مختلف المنظمات المدروسة والفئات التي يستهدفونها؛ وذلك لأنّ معظم المنظمات المدروسة تقوم في معظم الأحيان بدراسة أولويات واحتياجات المجتمع والفئات المستهدفة قبل القيام بأي مشروع.

توصّلت الدراسة إلى أنّ طبيعة العاملين في المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة مختلطة من حيث النوع الاجتماعي؛ حيث يوجد هنالك اهتمام بالتمثيل حسب النوع الاجتماعي في المنظمات المدروسة. كما أنّ دخل العاملين في الغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة مرتفع قياساً بدخل العاملين في القطاع الحكومي أو الخاص. ويتميّز العاملون في المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة بكونهم متعلمين ويمتلكون الخبرات والشهادات العالية من درجة

البكالوريوس والماجستير، وتوجد بعض المنظمات التي يحمل بعض موظفيها شهادة الدكتوراه. ومن هنا يمكن القول بأنّ المنظمات غير الحكومية الجديدة لربّما تساهم في إحداث تغيير اجتماعي قائم على أساس خلق شريحة من المنتفعين تحمل الخبرات والشهادات التعليمية العالية؛ وتتقاضى رواتب مرتفعة جداً وتعيش حياة مرفّهة، ويمكن تسمية هذه الشريحة بالشريحة التكنوقراطية المبرمجة وفقاً لمصلحة الممول واهتماماته.

كما أنّ معظم مشاريع وبرامج المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة تتوجه –حسبما طرحت هذه المنظمات– إلى كافة فئات المجتمع من أطفال ونساء وشباب بشكل عام وإلى الفئات المهمشة بشكل خاص. وفيما يتعلق ببرامج المنظمات غير الحكومية الجديدة توصلت الدراسة إلى أنّ هذه المنظمات تقوم بتطوير العديد من البرامج والسياسات التي تختلف من منظمة لأخرى بحسب مجال عمل المنظمة؛ وبالرغم من ذلك شكّل برنامج التدريب وبناء القدرات مكوناً أساسياً لدى مختلف برامج المنظمات المدروسة، كما أن الأنشطة التدريبية والتثقيفية والتوعوية هي القاسم المشترك ما بين المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة.

وبخصوص طبيعة مشاريع المنظمات المدروسة من حيث الفترة الزمنية للمشروع؛ وجدت الدراسة أنّ معظم المنظمات المدروسة تعمل ضمن المشاريع المؤقتة. ومن الواضح أن الذي يتحكم بالفترة الزمنية للمشروع هو كل من التمويل، وتحقيق المشروع للهدف المحدد سلفاً، ومدى ملائمة المشروع للواقع المنفَّذ عليه؛ فإذا لم يتلاءم المشروع مع الواقع المنفَّذ عليه ينتهي المشروع.

وربّما يمكن القول بأنّ الغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة تعتمد على الوسائل الإعلامية من أجل التعريف بأنشطتها؛ فتتفق معظم المنظمات غير الحكومية الجديدة على اعتمادها على الحملات الإعلامية بشتى أنواعها المرئية والمسموعة والمقروءة كالإعلام بواسطة الموقع الالكتروني والتلفاز والإذاعة والصحف، بالإضافة إلى إصدار العديد من الإصدارات والمنشورات والبوسترات والإعلانات التي يتم توزيعها على كافة المؤسسات.

وعند دراسة عينة المنظمات غير الحكومية الجديدة تمّ التوصل إلى أن هنالك العديد من التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة. فمن ناحية التوجهات المجتمعية وجدت الدراسة أنّ الكثير من المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة قد لا تقوم بتحقيق التنمية الحقيقية المستدامة فهي تركّز على المشاريع، وهذه المشاريع لن تساهم في تحقيق رسائل وأهداف المنظمات. أمّا الأسباب التي ترجع وراء عدم قيام الكثير من المنظمات المدروسة بتحقيق التنمية الحقيقية المستدامة فيمكن إجمالها –من وجهة نظري– بالأسباب التالية، السبب الأول: ضعف التمويل الذاتي والاعتماد على التمويل الخارجي؛ الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تحكم الممول باتجاه صرف الأموال وبحجم الأموال الممنوحة للمشاريع التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الجديدة. وضمن هذا السياق لا يمكن إنكار أمرَين الأول يتمثل في أن الممول هو الذي يوافق في النهاية على تقديم المنح المالية أو عدم تقديمها، والأمر الثاني يتجسد بكون المشاريع والأنشطة التي تنفذها أي منظمة غير حكومية جديدة مرتبطة أساساً بالتمويل فإذا انتهى التمويل ينتهي المشروع تلقائياً. والسبب الثاني يرتبط بمؤقتية وعدم استمرارية معظم المشاريع التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة؛ الأمر الذي يفقد المشاريع صفة الديمومة والتأثير المستمر. أمّا السبب الثالث والأخير فيكمن في عدم عمل المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة ضمن الأجندة الوطنية والخطة التنموية العامة التي تضعها الحكومة الفلسطينية ووزارة التخطيط.

وضمن هذا السياق يمكن القول بأنّ الدور الاجتماعي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة يختلف باختلاف المنظمة وقطاع عملها؛ حيث تبين أنّ للمنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة والعاملة ضمن قطاع الديمقراطية وحقوق الإنسان دور في التنمية البشرية والتنمية السياسية داخل المجتمع الفلسطيني، وتلعب هذه المنظمات دوراً في تمكين النساء والشباب والأسرى من الناحية السياسية.

أمّا المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة والعاملة ضمن قطاع الفن والثقافة فتقوم بتفعيل برامج تعليمية تثقيفية تسهم في تنمية المواطن الفلسطيني؛ كما وتقوم المنظمات العاملة ضمن هذا القطاع بايصال صوت الرواية والقضية الفلسطينية إلى المسامع الدولية من خلال الأعمال الفنية التي ترعاها.

تسهم المنظمات المدروسة العاملة ضمن قطاع التعليم والأطفال بدرجة ما في تنمية وتطوير الطفل بشكل خاص من خلال برامجها وأنشطتها الخدماتية والإنتاجية الثقافية؛ فتقوم هذه المنظمات بتفعيل برامج تثقيفية تعليمية لتطوير مستوى الأطفال الأكاديمي، وتسهم أيضاً في تحقيق التنمية البشرية من خلال التركيز على الأطفال، والاستثمار بهم من ناحية التفكير والتعليم، والمساعدة على حل المشكلات التي تواجههم.

كما أنّ للمنظمات المدروسة والعاملة ضمن قطاع البيئة والأبحاث دور في تحقيق التنمية تحت الاحتلال في المجتمع الفلسطيني عموماً وفي المناطق الريفية والمهمشة خصوصاً؛ حيث تسهم هذه المنظمات في الحد من التهميش عبر قيامها بتوجيه جهودها للعمل في المناطق المهمشة؛ وخاصة المناطق التي تقع بالقرب من جدار الفصل العنصري والمستوطنات الإسرائيلية، وتسهم أيضاً في الحد من الجهل، والتخفيف من حدة الفقر في الأراضي الفلسطينية. وقد يكون للمنظمات المدروسة والعاملة ضمن هذا القطاع دور في التنمية البشرية من خلال اهتمامها بتطوير القدرات البشرية وبناء الوعي بواسطة التدريب.

أمّا المنظمات المدروسة والعاملة ضمن قطاع المرأة فتهتم بدعم المرأة وتحسين أوضاعها وتمكينها من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عبر تنفيذها مجموعة من المشاريع التنموية؛ الأمر الذي يؤدي إلى الإسهام نوعاً ما في القضاء على الفقر والعنف والجهل والتهميش، وهذا يشكّل جزءاً مهماً من عملية التنمية البشرية.

وللمنظمات المدروسة والعاملة ضمن القطاع المجتمعي مساهمة فعّالة ومرتكزة بالأساس على الصحة النفسية التي تتوصل إليها هذه المنظمات بالعلاج والتأهيل من أجل المساهمة في إنتاج أفراد أسوياء. ومن الجدير الإشارة إلى أنّ لهذه المنظمات دور في تنمية الموارد البشرية الفلسطينية عبر تمكين الأفراد والجماعات، والدفاع عن حقوقهم، وتحسين أدائهم نفسياً ووظيفياً وإنتاجياً واجتماعياً.

وتختلف المنظمات المدروسة والعاملة في مجال التنمية والزراعة عن غيرها من المنظمات؛ وذلك لمحاولتها القيام بالمشاريع الإنتاجية الصغيرة من أجل المساهمة في تحسين سبل الوصول إلى المصادر، وفي تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي؛ الأمر الذي قد يقود بدرجة ما إلى المشاركة في تحقيق تنمية المجتمع الفلسطيني عموماً وتحقيق التنمية الاقتصادية خصوصاً. وتشارك المنظمات

المدروسة والعاملة ضمن هذا القطاع في عملية التنمية البشرية من خلال استهدافها لمختلف القطاعات؛ وإسهامها في حل بعض المشاكل التي يعاني منها الفلسطينيين كالفقر والبطالة.

وتشارك المنظمة المدروسة والعاملة ضمن القطاع الشبابي –اتحاد الشباب الفلسطيني– في تنمية المجتمع الفلسطيني؛ وذلك من خلال برنامج التنمية التي تنفذها، وتدعم هذه المنظمة العائلات الفقيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. كما وتسهم في التنمية البشرية القائمة على صعيد تنمية وتحسين وضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وتُجمِع المنظمات المدروسة والعاملة ضمن قطاع الصحة على إسهامها في توفير الخدمات الصحية وخدمات التأهيل لمن هو بحاجة إليها. فللمنظمات المدروسة والعاملة ضمن هذا القطاع دور في التنمية البشرية من ناحية حل المشاكل الصحية، وتوفير الصحة النوعية لأكبر شريحة ممكنة من الجمهور الفلسطيني، وتوعية شرائحها المستهدفة –أي كل من النساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الاعاقة، والمرضى عموماً كمرضى الثلاسيميا ومرضى السكري – بالحقوق والأدوار الاجتماعية.

وبالنسبة للتوجهات السياسية للمنظمات غير الحكومية الجديدة وجدت الدراسة أنّ الدور السياسي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الجديدة يتغير تبعاً للوضع السياسي السائد في البلد؛ فحوالي النصف من المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة شعرت بالخطر في ظل غياب الدولة وحاولت ملئ هذا الفراغ؛ فربطت نشاطاتها بالعلاقة مع غياب الدولة. ولكنّ السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يتواجد مجتمع مدني يشمل كم هائل من المنظمات غير الحكومية –بما فيها المنظمات غير الحكومية الجديدة– في ظل عدم وجود دولة ذات سيادة على الرغم من أن وجود الدولة –بحسب رأي معظم المنظرين على اختلاف مدارسهم الفكرية– هو عنصر أساسي لوجود المجتمع المدني؟

وضمن هذا السياق تحوّل جزء من عمل بعض المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة إلى جهود إغاثية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي في ظل الانتفاضة الثانية، حيث صمّمت هذه المنظمات برامج اغاثية تسعى إلى تقديم الخدمات والمساعدات الصحية والعينية كالمساعدات الغذائية وتوزيع الملابس والحقائب المدرسية.

وتبيّن من خلال المقابلات أنّ معظم المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة لربّما تلعب دوراً سياسياً قائماً على أساس تعزيز وترسيخ ثقافة الصمود لدى أوساط الشعب الفلسطيني من خلال قيامها بالعديد من النشاطات المساهمة في كسر الحصار المفروض على الفلسطينيين، وايصال الصوت الفلسطيني إلى المحافل الدولية، بالإضافة إلى قيامها بحملات مقاطعة المنتوجات الإسرائيلية، ومسيرات ضد جدار الفصل العنصري، واستصلاح الأراضي الزراعية ومنع مصادرتها، وتوفير المياه وتوصيلها إلى المناطق المهمشة، وغيرها الكثير.

واتضح من خلال المقابلات أنّ جميع المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة لا تسعى إلى خلق حالة تكيف وتطبيع ما بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي، وذلك باستثناء مركز بانوراما الذي يتواجد فيه وحدة "تطبيع" تسعى إلى تحقيق السلام مع إسرائيل.

كما أن معظم المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة تحاول إحداث تغيير ونقد بخصوص السياسات والتشريعات والقوانين الدستورية؛ ولكنّ معظم المحاولات تتم مع وقف التنفيذ بسبب عدم وجود مجلس تشريعي. ومن الأمثلة على القوانين الدستورية التي ساهمت المنظمات المدروسة في سنّها أو تغييرها أو نقدها: قانون حقوق المعاق، وقانون القتل على خلفية ما يسمى "بالشرف،" وقانون الضرائب، وقانون العمل، وقانون الميراث، وقانون عقوبة الإعدام، وقانون إلزامية الفحص الطبي قبل الزواج، وغيرها الكثير.

وتوصلت الدراسة إلى أنّ هنالك العديد من التوجهات الثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة؛ حيث تقوم المنظمات غير الحكومية الجديدة بدور ثقافي يختلف من منظمة لأخرى، ومن الجدير الإشارة إلى أنّ معظم المنظمات المدروسة تركّز على مبادئ الحرية، والمساواة، والعدالة المنظمة للحقوق والواجبات. كما وتبثُّ أيضاً قضايا الديمقراطية، والحكم الصالح، وحقوق الانسان، وتمكين المرأة؛ تلك القضايا النابعة من المجتمعات الغربية. ويتضح من خلال المقابلات أنّ المنظمات غير الحكومية الجديدة تحاول طرح وتعزيز قيم قد تتناسب مع واقع الثقافة الفلسطينية، وقد تسهم أحياناً في إفادة قطاعات من المجتمع الفلسطيني.

كما وترفع معظم المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة منسوب الوعي لدى القطاعات المختلفة من المجتمع الفلسطيني؛ ذلك المرتبط بالوعي الديمقراطي، والوعي التنموي، والوعي المرتبط بقضايا حقوق الطفل، وبقضايا النوع الاجتماعي، والصحة النفسية، بالإضافة إلى الوعي المتعلق بالأمراض الوراثية، وبأهمية القراءة والتعليم.

وعلاوةً على ذلك تقوم معظم المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة بترسيخ ثقافة العمل التطوعي ضمن المشاريع والبرامج التي تنفّذها داخل المجتمع الفلسطيني. ولربما تحاول معظم المنظمات غير الحكومية الجديدة والمدروسة نشر المعرفة والمعلومات في المجتمع الفلسطيني من خلال الإصدارات والكتب التي تصدرها وتنشرها.

❖قائمة المراجع العربية:

الكتب:

إبراهيم، سعد الدين، *"الشراكة الأوروبية العربية: منظور عن المنظمات غير الحكومية العربية"*، كما ورد في كتاب: دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي: أوروبا والأقطار العربية. (**2000**). وقائع الندوة التي عقدت في عمان في **6–7** كانون الأول / ديسمبر **1997**. سلسلة الحوارات الدولية. عمان: منتدى الفكر العربي. ص **75–102**.

أبو زاهر، ناديا. (**2008**). "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني. (رام الله: مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية).

الأحمر، أحمد سالم. (**2009**). اتجاهات نظرية معاصرة في التغير الاجتماعي. (طرابلس: الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر).

إدواردز، مايكل؛ هيوم، ديفيد. (**1995**). "المنظمات الأهلية والتنمية: الأداء والمحاسبة في ظل النظام العالمي الجديد." كما ورد في كتاب: المنظمات غير الحكومية العربية: الواقع والتحديات والعلاقات مع الشركاء الشماليين، العمل الأهلي العربي في عالم اليوم. (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع).

الباز، شهيدة. (**2003**). "دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ منهاج عمل بيجين تقييم نقدي." كما ورد في كتاب: مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين نحو مدونة سلوك. (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا). ص **87 – 109**.

الباز، شهيدة. (**2006**). النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غبر الحكومية في دول عربية مختارة دراسة حالة جمهورية مصر العربية. سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (**34**). (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا).

بشارة، عزمي. (**1998**). المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي). (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

بيرس، جيني. (**1995**). "المنظمات الأهلية – غير الحكومية: أدوات تغيير اجتماعي أم مجرد عوامل مساعدة؟" كما ورد في كتاب: المنظمات غير الحكومية العربية: الواقع والتحديات والعلاقات مع الشركاء الشماليين، العمل الأهلي العربي في عالم اليوم. (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع).

جرامشي، أنطونيو. (**1994**). كراسات السجن. ترجمة: غنيم، عادل. (القاهرة: دار المستقبل العربي).

حمدان، آيات. (**2010**). المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني. (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء).

حمزة، نبيلة. (**1999**). التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية: حالة البلدان العربية. سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (**12**). (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا).

حنفي، ساري؛ طبر، ليندا. (**2006**). بروز النخبة الفلسطينية المعولمة المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية؛ ومؤسسة الدراسات المقدسية.

خليل، عزة. (**2006**). "الحركات الاجتماعية في العالم العربي (نظرة عامة)." كما ورد في: الحركات الاجتماعية في العالم العربي دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر – السودان – قالجزائر – تونس – سوريا – لبنان – الأردن. (القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية).

دوركهايم، إميل. (**1982**). في تقسيم العمل الاجتماعي. ترجمة: الجمالي، حافظ. (بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع).

رشيد، أمينة. (**1991**). "مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية." كما ورد في كتاب: غرامشي وقضايا المجتمع المدني – ندوة القاهرة **1990**. ط: **1**.(دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر).

روسو، جان جاك. (**1973**). في العقد الاجتماعي. ترجمة: ذوقان، قرقوط. ط:**1**. (بيروت: دار القلم).

الزغل، عبد القادر. (**1991**). "مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية." كما ورد في كتاب: غرامشي وقضايا المجتمع المدني – ندوة القاهرة **1990**. ط: **1**.(دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر).

سمارة، عادل. (**1997**). البنك الدولي، المانحون، والمادحون. دراسة في تبعية وإعادة تثقيف الفلسطينيين. (رام الله: المشرق/ العامل، للدراسات الثقافية والتنموية).

سمارة، عادل. (**2003**). منظمات غير حكومية أم قواعد للآخر؟ ! **NGOS**. (رام الله: منشورات مركز المشرق/ العامل للدراسات الثقافية والتنموية).

شرف الدين، فهمية. (**2003**). "دور المنظمات غير الحكومية في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية: تقييم ورؤية مستقبلية." كما ورد في كتاب: مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين نحو مدونة سلوك. (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا). ص **185 – 199**.

الشوا، سلمى. (**2000**). التأقلم مع التغيير: دراسة حالة لأربع منظمات أهلية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (**1994–1998**). القدس ورام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين بواسطة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

صالح، ماجده علي. (**2002**). "دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان: حالة مصر." كما ورد في كتاب: دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة الخبرتان المصرية واليابانية. (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية).

عبد العظيم، زينب. (2002). "الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة." كما ورد في كتاب: دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة الخبرتان المصرية واليابانية. (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية).

عبد الهادي، عزّت. (2004) . "آفاق وسبل التنسيق بين المؤسسات غير الحكومية من جهة وبينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى." كما ورد في: المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية إشكاليات العلاقة والتنسيق وقائع ورشة قدّم لها عزّت عبد الهادي وصالح مشارقة 2004/3/20. أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية (4). معهد أبو لغد للدراسات الدولية/ جامعة بيرزيت.(البيرة: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان).

عبد الهادي، عزت. (د. ت.). "المنظمات الأهلية الفلسطينية إدارة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية والمجتمع المدني." كما ورد في كتاب: المنظمات الأهلية في فلسطين – مجموعة مقالات. (لا ذكر لمكان النشر: لا ذكر لدار النشر). 9–22.

عبد الهادي، عزت. (د. ت.). "المنظمات الفلسطينية غير الحكومية جدول أعمال مزدحم." كما ورد في كتاب: المنظمات الأهلية في فلسطين – مجموعة مقالات. (لا ذكر لمكان النشر: لا ذكر لدار النشر). 23– 35.

عبد الهادي، عزت. (د. ت.). "دور الهيئات الأهلية الفلسطينية غير الحكومية في عملية التنمية." كما ورد في كتاب: المنظمات الأهلية في فلسطين – مجموعة مقالات. (لا ذكر لمكان النشر: لا ذكر لدار النشر). 59–67.

عبد الوهاب، سمير. (2002). "دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك: حالة مصر." كما ورد في كتاب: دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة الخبرتان المصرية واليابانية. (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية).

العمزى، محمد. (2003). واقع المرأة المصرية في ضوء اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع بيان دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز وحماية حقوق المرأة. (القاهرة: مركز قضايا المرأة المصرية).

قنديل، أماني. (**2003**) "دور المجتمع المدني: الفرص والمعوقات." كما ورد في كتاب: مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين نحو مدونة سلوك. (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا). ص **51 – 65**.

كمال، زهيرة. (شباط **2000**). "دور المنظمات غير الحكومية في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين قبل وبعد قيام السلطة الفلسطينية" كما ورد في كتاب: العلاقات بين الحكومة الفلسطينية والمنظمات الأهلية: شراكة وتعاون وقائع جلسات المؤتمر الدولي. (رام الله: تجمع مؤسسة تعاون). ص **101–115**.

كيوان، فادية. (**2001**). النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غبر الحكومية في بلدان الإسكوا المتأثرة بالنزاعات: دراسة حالة لبنان. سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (**28**). (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا).

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا. (**1999**). "حالة المنظمات النسوية العاملة في تأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة المولدة للدخل." كما ورد في كتاب: تقييم دور المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية. (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا). ص: **41–109**.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا. (**1999**). "حالة المنظمات العاملة في مجال تسويق المنتجات الزراعية." كما ورد في كتاب: تقييم دور المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية. (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا). ص: **113–176**.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا. (**1999**). "حالة المنظمات العاملة في مجال الصحة." كما ورد في كتاب: تقييم دور المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية. (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا). ص: **179–214**.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا. (2003). "دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني في متابعة مقررات وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية." كما ورد في كتاب: مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين نحو مدونة سلوك. (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا). ص 69 – 84.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا. (2003). "دور المنظمات غير الحكومية في متابعة مؤتمر الموئل الثاني: أمثلة من المنطقة." كما ورد في كتاب: مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين نحو مدونة سلوك. (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا). ص 163 – 181.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا. (2003). دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها." كما ورد في كتاب: مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين نحو مدونة سلوك. (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا). ص 7 – 15.

لدادوة، حسن؛ وآخرون. (2001). علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

مارشال، جوردون. (2002). موسوعة علم الاجتماع. ترجمة: زايد، أحمد وآخرون. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة).

المالكي، مجدي؛ وآخرون. (2008). تعداد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. (القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني / ماس).

مركز بيسان للبحوث والإنماء. (2002). دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني، دراسة ضمن برنامج أبحاث تجمع مؤسسة التعاون. (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء).

مشارقة، صالح. (2004) . "رؤية في تجاوز مشكلة التكرار وضعف الإمكانيات والتنافس السلبي." كما ورد في: المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية إشكاليات العلاقة والتنسيق وقائع ورشة قدّم لها عزّت عبد الهادي وصالح مشارقة 2004/3/20. أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية (4). معهد أبو لغد للدراسات الدولية/ جامعة بيرزيت.(البيرة: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان).

مصطفى، رانيا. (2002). "دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة: حالة مصر." كما ورد في كتاب: دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة الخبرتان المصرية واليابانية. (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية).

النجار، باقر سلمان. (2003). النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غبر الحكومية في دول خليجية مختارة دراسة حالة البحرين مع إشارة إلى حالة الكويت والمملكة العربية السعودية. سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (33). (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا).

هلال، جميل. (2006). النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو – دراسة تحليلية نقدية. (رام الله: مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية؛ بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

المجلات:

أبو غوش، نهاد. (خريف 1999). "إشكالية العلاقة بين المنظمات الأهلية والسلطة." مجلة السياسة الفلسطينية. مجلد: 6. العدد 24: 112–117.

بتراس، جيمس. (أيار 1998). "الامبريالية والمنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية." مجلة كنعان. العدد 90: 36–50.

البرغوثي، مصطفى. (شتاء 2000) . "المنظمات الأهلية والتحديات التي تواجهها." مجلة شؤون تنموية. مجلد: 9. العدد 1–2: 84–89.

حمامي، ريما. (**1996**). "المنظمات الفلسطينية غير الحكومية احتراف السياسة في غياب المعارضة." مجلة السياسة الفلسطينية. المجلد :**3**. العدد **10**: **92 – 104**.

حمد، غازي. (خريف **1999**) . "العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمنظمات الأهلية." مجلة السياسة الفلسطينية. مجلد: **6**. العدد **24**: **107–111**.

سمارة، عادل. (كانون الثاني، **1998**). "المنظمات غير الحكومية مواقفها... ومواقف منها." مجلة كنعان. العدد**88**: **25 – 41**.

الصالحي، بسام. (خريف **1999**). "مساهمة في النقاش حول العمل الأهلي والمنظمات غير الحكومية." مجلة السياسة الفلسطينية. المجلد: **6**. العدد **24**: **24 – 32**.

عبد الهادي، عزّت. (خريف **1999**) . "موضوعات أساسية في مضمون وشكل العلاقة ما بين السلطة السياسية والمجتمع الأهلي." مجلة السياسة الفلسطينية. مجلد: **6**. العدد **24**: **57–71**.

عثمان، زياد. (خريف **1999**) . "المنظمات غير الحكومية بين نقد السلطة وغياب القوانين الناظمة." مجلة السياسة الفلسطينية. مجلد: **6**. العدد **24**: **139–150**.

كرزم، جورج. (خريف **1999**). "علاقة المانحين التمويلية بالسلطة وبالمنظمات غير الحكومية: شراكة أم تبعية؟" مجلة السياسة الفلسطينية. المجلد: **6**. العدد **24**: **103 – 106**.

لدادوة، حسن. (صيف **1999**). "السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية." مجلة كنعان. مجلد: **6**. العدد **23**: **127–143**.

مصطفى، أيوب. (خريف **1999**). "تقييم أداء المؤسسات غير الحكومية. قراءة لاستطلاع رقم **42**." مجلة السياسة الفلسطينية. مجلد: **6**. العدد **24**: **159–165**.

المواقع الالكترونية:

أبراش، إبراهيم. (**2001**). "المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة." مجلة رؤية. العدد:**6**. استرجعت بتاريخ: **19/ 11/ 2011**. http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3827

درويش، نوفة. (**2004**). "هل نحن إزاء حركة بالفعل أم إزاء منظمات محددة؟" الحوار المتمدن. العدد: **765**. استرجعت بتاريخ: **19/ 11/ 2011**. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=15507

عدلي، هويدا. (**2005**). فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية. الإسكندرية: مركز دراسات الوحدة العربية؛ والمعهد السويدي بالإسكندرية استرجعت بتاريخ **4/ 10/2010**، من موقع: www.swedenabroad.com/.../Research%20by%20Howaida%20Adly.doc

عدلي، هويدا. (٢٠٠٩). دور الجمعيات الأهلية في دعم تعليم الفقراء، دراسة حالة. استرجعت بتاريخ **2010/10/11**، من موقع:http://www.mogtamana.org/topics/index.php?t_article=184 .

قانون رقم **1** لسنة **2000** بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية. استرجعت بتاريخ **2011/12/24**. من موقع: *www.mongoa.gov.ps/Arabic/NGOsDocuments/law1_2000.html*

مجموعة من الخبراء والناشطين في العمل الأهلي العربي. (**2008**). مسودة مدونة سلوك للمؤسسات الأهلية العربية. استرجعت بتاريخ **4/ 10/ 2010**، من موقع: www.ngoregnet.org/Library/final%20code%20arabic.doc.

هلال، جميل ومجدي المالكي. (لا ذكر لسنة النشر) مؤسسات الدعم الاجتماعي. "النزاهة والشفافية في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تقييم أولي– مسودة أولية" رام الله: ماس. استرجعت بتاريخ **4/ 10/ 2010**، من موقع: www.aman-palestine.org/documents/ngos/integrityngos.doc.

الهيتي، نوزاد. (٢٠٠٦). المنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي – الواقع الراهن والتحديات المستقبلية خبير المتابعة وتقييم الأداء مجلس التخطيط. قطر/الدوحة، *مجلة الجندول*، ٣(٢٨). استرجعت بتاريخ **2010/10/11** من موقع: **http://www.ulum.nl/c121.html**.

ياسين، لبنى. (لا ذكر لسنة النشر). دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في الأردن. استرجعت بتاريخ **4/ 10/ 2010**، مـــن موقـــع: **hu.edu.jo/ecwc/papers/.../Paper%20Lubna%20NGO.doc**

المقابلات واللقاءات الميدانية:

أبو شريف، ريما. "تنمية المرأة الريفية." مديرة الأندية النسوية.**2011/12**.

أبو غوش، جهاد. "جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا." عضو هيئة إدارية (أمينة السر). **2011/01**.

البرغوثي، محرم. "اتحاد الشباب الفلسطيني." المدير العام لمؤسسة. **2011/12**.

ترجمان، سهير. "مركز خليل السكاكيني الثقافي." المسؤول الإداري للمركز. **2011/10**.

جابر، فراس. "مركز بيسان للبحوث والإنماء." مدير دائرة الأبحاث. **2011/12**.

الجعبة، سهير. "مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب." مديرة وحدة بناء القدرات. **2011/12**.

الجمل، فاتن. "مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي." منسقة مشاريع. **2011/12**.

حبش، رانيا. "جمعية الشابات المسيحية." المساعدة الإدارية للجمعية. **2011/11**.

حبش، يوسف. "اتحاد لجان العمل الصحي." مسؤول العلاقات العامة. **2012/01**.

رابي، أيمن. "مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين." المدير التنفيذي للمجموعة. **2011/12**.

سباعنة، محمد. "منتدى العلماء الصغار." مدير المؤسسة. **2012/01**.

سرور، محمد. "المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن." مدير فرع رام الله. **2011/11**.

شجاعية، نياز. "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية." المدير المالي والإداري للجمعية. **2011/10**.

عاصي، عبد الحميد. "الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة." رئيس مجلس الإدارة. **2011/12**.

عبد الجواد، إبراهيم. "المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية." منسق منطقة الوسط. **2011/12**.

علان، غسان. "الإغاثة الزراعية." مدير فرع الوسط في الإغاثة الزراعية.**2011/12**.

فايز. "مركز الفن الشعبي." منسق مدرسة الرقص. **2011/11**.

فرنسيس، سحر. "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان." مديرة المؤسسة. **2011/12**.

محمد، جبريل. "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع." الباحث الرئيسي للمركز. **2011/10**.

نسرين. "المركز الفلسطيني للإرشاد." منسقة الدائرة العلاجية. **2011/12**.

English References:

Grugel, Jean. (2000)."Romancing Civil Society: European NGOs in Latin America." J store. Volume: 42. Numbers 2: 87 – 107. http://links.jstore.org/sici?sici=0022-1937%28200022%2942%3A2%3Cvi%3ARCSENI%3E2.0.CO%3B2-N

Hanafi, Sari; Tabar, Linda .(2003)."The Intifada and the Aid Industry: The Impact of the New Liberal Agenda on the Palestinian NGOs". MUSE Project. Volume: 23. Numbers 1-2: 205 - 214.

Jad, Islah.(2007)."NGOs: between buzzwords and social movements." Development in Practice. Volume: 17. Numbers 4–5: 622 — 629. http://dx.doi.org/10.1080/09614520701469781

Jelin, Elizabeth. (1998). "Toward a Culture of Participation and Citizenship: Challenges for a More Equitable Word." Cultures of Politics Politics of Cultures Re-visioning Latin American Social Movement. (United States of America: Westview Press A Member of the Perseus Books Group). 405-414.

Petras, James. (1997). "Alternatives to Neoliberalism in Latin America." J store. Volume: 24. Numbers 1: 80 - 91. http://links.jstor.org/sici?sici=0094-582X%28199701%2924%3A1%3C80%3AATNILA%3E2.0.CO%3B2-Y

Petras, James. (1997). "Imperialism and NGOs in Latin America." Monthly Review. Volume: 49. Number 7. www.monthlyreview.org/1297petr.htm

Taraki, Lisa. (2008). "Urban Modernity on the Periphery. A New Middle Class Reinvents the Palestinian City." Social Text 95. Volume:26. Numbers 2: 61 – 81.

❖ **ملاحق الدراسة:**

معلومات حول المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة[252]:

يقع المقر الرئيسي للجزء الأكبر من المنظمات غير الحكومية المدروسة في مدينة رام الله. واتضح –من خلال المقابلات– أن قسم صغير من المنظمات غير الحكومية المدروسة لا يوجد لها أية فروع تابعة، في حين يوجد لدى القسم الأكبر من المنظمات غير الحكومية المدروسة فروع في مناطق مختلفة من الضفة الغربية والقدس، وتصل في بعض الأحيان إلى قطاع غزة.

أمّا المنظمات المدروسة التي تتكون من مقر رئيسي فقط ولا يتواجد لها أية فروع تابعة فتتمثل في مركز خليل السكاكيني الثقافي، ومركز بيسان للبحث والإنماء، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومنتدى العلماء الصغار؛ والذين يتواجد مقرهم الرئيسي في مدينة رام الله.

وبخصوص المنظمات غير الحكومية المدروسة التي يقع مقرها في مدينة رام الله والتي لها فروع في مناطق مختلفة من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة فتشمل كل من جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية؛ والتي لها مكاتب في كل من نابلس، بيت لحم، طولكرم، جنين، ويطا في الخليل، وقطاع غزة، وجمعية تنمية المرأة الريفية التي لها عدة فروع في كل من نابلس وجنين

[252] تمّ الحصول على المعلومات من خلال المقابلات المعمقة التي تم إجراؤها.

وطولكرم وطوباس والخليل والقدس وبيت لحم وغزة وسلفيت وقلقيلية ورام الله، والاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة والذي يوجد له فروع في جميع محافظات الوطن؛ ففي الضفة الغربية يوجد أحد عشر فرع للاتحاد، وفي قطاع غزة يوجد خمسة فروع. وكذلك الأمر بالنسبة لمركز بانوراما الذي يوجد له فرع في غزة ومنسقين في كل من جنين ونابلس والخليل. وينطبق ذلك على مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي التي لها فرع في غزة ومنسقين ميدانيين في كل المناطق الفلسطينية، ويوجد لمجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين فروع في كل من نابلس وغزة والخليل. ويتواجد مقر الإغاثة الزراعية في مدينة رام الله، وللإغاثة الزراعية أربعة فروع وهي فرع الشمال والذي يشمل نابلس وطوباس وجنين وطولكرم وقلقيلية، وفرع الوسط والذي يضم رام الله والقدس وسلفيت وأريحا والأغوار، وفرع الجنوب الذي يشمل الخليل وبيت لحم، فرع غزة والذي يضم كل قطاع غزة. كما ويتواجد مقر مؤسسة فاتن في رام الله وللمؤسسة عدة فروع فثلاثة فروع تتواجد في قطاع غزة – في مدينة غزة وجباليا ورفح– وثمانية فروع تتوزع في الضفة الغربية في كل من رام الله وبيت لحم والخليل ونابلس وقلقيلية وطولكرم وجنين وأريحا.

كما ويوجد من بين المنظمات غير الحكومية المدروسة منظمات يقع مقرها في مدينة رام الله ولها فروع في مناطق مختلفة من القدس والضفة الغربية فقط؛ كالمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية الذي له فروع في كل من بتونيا وجنين ونابلس بيت لحم والخليل. ومؤسسة لجان العمل الصحي والتي لها اثنين وعشرين فرعاً موزعين على مناطق رام الله، وسلفيت، والقدس، ونابلس، والخليل، وبيت ساحور، وطوباس، وقلقيلية، كما ويوجد عيادات متنقلة للمركز في القرى المختلفة في الضفة الغربية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا– فلسطين والتي لها عدة فروع في كل من طولكرم والخليل ونابلس. أمّا مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب فيتواجد مقره في رام الله وله فروع في كل من الخليل ونابلس وجنين. كما ويقع مقر اتحاد الشباب الفلسطيني في مدينة رام الله، ويوجد للاتحاد فروع أخرى في كل من دير استيا، وبيت دجن، وعابود، ومزارع النوباني، وبيت جالا، وكوبر، وبيت ريما، وسلواد، وبيت سيرا، وبيت عور التحتا. وعلاوة على ذلك يتشكّل اتحاد جمعيات الشابات المسيحية في فلسطين من ثلاث جمعيات متواجدة في القدس ورام الله وأريحا بالإضافة إلى مركزين متعددي النشاطات في مخيم الجلزون وعقبة جبر للاجئين. كما أن مركز الفن الشعبي يتواجد مقره الرئيسي في مدينة رام الله، ويوجد قسم لمدرسة

الرقص والدبكة التابعة للمركز في مدينة القدس. في حين يتواجد مقر المركز الفلسطيني للإرشاد في بيت حنينا وللمركز فروع في كل من القدس/ البلدة القديمة، ونابلس، ورام الله، وعزون قضاء قلقيلية.

كما أن مقر المنظمات المدروسة يتم الحصول عليه بالإيجار باستثناء جمعية الشابات المسيحية، ومركز بيسان للبحث والإنماء، ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، ومؤسسة لجان العمل الصحي الذين يمتلكون المقر، أمّا الإغاثة الزراعية فمقرها الرئيسي المتواجد في مدينة رام الله ملك لها، ومقر كافة فروعها تحصل عليها بالإيجار. والأمر يختلف بالنسبة إلى جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا– فلسطين؛ حيث تمتلك الجمعية مقرها بعقد إيجار رمزي مع أصحاب الوقف لعمارة مركز البيرة الطبي ويجدد العقد كل **10** سنوات، وكذلك الأمر بالنسبة لفرع الجمعية في طولكرم، أما الفرع المتواجد في مدينة الخليل فهو مستضاف، في حين الفرع المتواجد في نابلس مستأجر.

ومن المعروف أن قانون الجمعيات حصر مسألة تسجيل الجمعيات لدى وزارة الداخلية الفلسطينية (كما ورد في المادة الرابعة من قانون رقم **1** لسنة **2000** بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية) رغم الاعتراضات التي أبدتها الجمعيات والمؤسسات الأهلية أثناء مناقشة مسودة القانون (قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية: د.ت: **2**). وضمن هذا السياق من الجدير الإشارة إلى أن جميع المنظمات المدروسة مسجلة ضمن شبكة المنظمات الأهلية، وحصلت هذه المنظمات على ترخيصها في الدوائر الرسمية المختصة في وزارة الداخلية الفلسطينية، هذا وبالإضافة إلى أنّ بعض المنظمات غير الحكومية مسجلة لدى وزارة الداخلية الفلسطينية ووزارات أخرى مثل: جمعية الشابات المسيحية المسجلة عند وزارة الشؤون الاجتماعية، ومركز بيسان للبحث والإنماء مسجل أيضاً لدى وزارة العدل.

معلومات حول ميزانية المنظمات غير الحكومية الجديدة المدروسة[253]:

إنّ المعلومات المتعلقة بميزانية المنظمات غير الحكومية الجديدة –حسب المقابلات التي تم اجراؤها– معلومات سرية للغاية؛ فلم يذكر كل من مركز خليل السكاكيني الثقافي ومركز بانوراما وجمعية الشابات المسيحية ومنتدى العلماء الصغار أية

[253] تمّ الحصول على المعلومات من خلال المقابلات المعمقة التي تم إجراؤها.

معلومات بشأن الميزانية السنوية. في حين تصل ميزانية الإغاثة الزراعية إلى **32.108.534** يورو سنوياً، وتُقدّر ميزانية المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن) في عام **2011** بـــ **28** مليون دولار في حين وصلت في نهاية عام **2010** إلى **21.109.778** دولار. وتصل ميزانية مؤسسة لجان العمل الصحي إلى **35** مليون شيكل سنوياً. وتُقدّر ميزانية مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين بخمسة ملايين دولار سنوياً. بينما تصل ميزانية مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي مليوني دولار سنوياً. وتبلغ ميزانية مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب **1.653.405** دولار لعام **2010**. وتصل ميزانية مركز الإرشاد الفلسطيني إلى **1.200.000** دولار سنوياً. أما ميزانية جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية فتُقدّر بحوالي **1.123.450** دولار سنوياً. وتُقدّر ميزانية اتحاد الشباب الفلسطيني بمليون دولار سنوياً. وتصل ميزانية المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية حوالي **500.000** يورو سنوياً. وتُقدّر ميزانية مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان بحوالي **400 – 500** ألف دولار سنوياً. أما ميزانية مركز الفن الشعبي فتصل إلى حوالي **450** ألف دولار سنوياً. أما وتُقدّر ميزانية مركز بيسان للبحث والانتماء بحوالي **300** ألف دولار سنوياً. أما الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة فيقوم بعمل خطة لكل خمس سنوات، ولا يوجد للاتحاد ميزانية محددة وإنما يعتمد على المشاريع التي يوافق عليها الممول؛ فإذا تمت الموافقة يأتي التمويل. وكذلك الأمر بخصوص جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا–فلسطين وجمعية تنمية المرأة الريفية اللتين لا يوجد لهما ميزانية محددة سنوية بسبب عدم وجود إيراد ثابت للجمعية.